وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

مروياتُ (بعضِ العَرَبِ) في كتابِ سيبويهِ

(دراسةً نحويةً)

رسالةً قدَّمها الطالبُ

نبيل عبدالعظيم أحمد

إلى مجلس كليَّة الآداب في جامعة بابل، وهي من متطلبات

نيلِ شهادةِ الماجستير في اللغة العربيَّة وآدابها/ اللغة

بإشراف

أ. د. منى يوسف حسين

١٤٤٤هـ **٢٠٢٣م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمُ

[المؤمنون: الآية٧٢]

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **((مرويَّات " بعض العرب" في كتاب سيبويه – دراسة نحوية))** المُقدَّمة من الطالب **((نبيل عبد العظيم أحمد))** قد جرى بإشرافي في كلية الآداب في جامعة بابل جزءًا من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – لغة.

التوقيع:
أ. د. منى يوسف حسين
المشرف على الرسالة
التاريخ: / / ٢٠٢٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
أ.د. سامر فاضل الأسدي
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ: / /٢٠٢٣م

الإهداء

إلى مَنْ وُورِيا في الثرى وأخلفَا في القلب جرحًا لا يندمل ...

والدتي وولدي...

إلى من قاسمتني الهموم بكُلِّ صبرٍ وأناة ...

زوجتي الوفيَّة...

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ – ٤
التمهيد: أثر المرويات في الدراسات اللغوية الأُوَل	٥ – ١٦
أولاً: المرويَّات لغة واصطلاحًا	٦
ثانياً: أثر المرويات في التقعيد اللغوي	٦ – ٨
ثالثًا: أثر مرويات (بعض العرب) في كتاب سيبويه	٩ – ١٦
الباب الأول: المعربات	١٧ – ١٠٥
الفصل الأول: المرفوعات	١٨ – ٥١
رفع الاسم في الدعاء	١٩ – ٢١
رفع المصدر في غير الدعاء	٢١ – ٢٤
أحوال المصدر المُضاف	٢٤ – ٢٦
الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده	٢٦ – ٢٧
الجارّ والمجرور موقع الخبر	٢٧ – ٣٠
أسماء الأجناس	٣١ – ٣٤
تابع المنادى	٣٤ – ٣٦
المعطوف على (لا) النافية للجنس	٣٦ – ٣٩
تقديم المستثنى	٣٩ – ٤١
تأنيث (كلّ)	٤٢ – ٤٤
الحكاية	٤٤ – ٤٧
المبهم	٤٧ – ٤٩

المحتويات.....

الموضوع	الصفحة
الاسم المتضمن معنى القبيلة	٤٩ – ٥١
الفصل الثاني: المنصوبات	٥٢ – ٨٢
أيّ	٥٣ – ٥٤
المصدر غير المتصرفة (غفران)	٥٥ – ٥٧
المصدر النكرة (ويلًا)	٥٨ – ٥٩
حذف عامل المصدر الواقع بعد الاستفهام	٥٩ – ٦٢
نصب أسماء لم تؤخذ من الفعل حملًا على الحال	٦٢ – ٦٤
نصب الظرف بعد المبتدأ	٦٥ – ٦٧
نصب النعت على التعظيم والمدح	٦٧ – ٦٩
تمييز (كم)	٧٠ – ٧٢
نداء النكرة	٧٢ – ٧٥
المُستثنى	٧٥ – ٧٧
النَّصب بـ(إذن)	٧٨ – ٨٠
(أوّل) ظرف زمان	٨٠ – ٨٢
الفصل الثالث: المجرورات	٨٣ – ١٠٢
حذف التنوين من اسم الفاعل اضطرارًا	٨٤ – ٨٦
جواز جرِّ المعطوف المُضاف إلى غير الألف واللام	٨٦ – ٨٩
حمل المعطوف الظاهر على المعطوف عليه الظاهر	٨٩ – ٩١
الخفض على الجوار	٩٢ – ٩٤
بدل النكرة من المعرفة	٩٤ – ٩٧

المحتويات.....

الموضوع	الصفحة
النعت بالمقادير	٩٧ – ٩٩
جعل المُضاف إلى الهاء في موضع النكرة حملًا على ما قبله	٩٩ – ١٠٢
العطف على التوّهم	١٠٢ – ١٠٥
الباب الثاني : المبنيات	١٠٦ – ١٧١
الفصل الأول: الأسماء	١٠٧ – ١٣٤
إيقاع (مَنْ) على المؤنَّث	١٠٨ – ١١٠
حذف الضمير من الخبر	١١٠ – ١١٢
تعدّي اسم الفعل المُفرد	١١٣ – ١١٥
الكناية بالضمير عن المُنادى	١١٥ – ١١٨
أحوال المصدر المُثنَّى	١١٨ – ١٢٠
حذف تاء التأنيِّث في الفعل المسند إلى المؤنَّث الحقيقي	١٢١ – ١٢٣
بناء المُنادى المُضاف إلى ياء المتكلم على الضمّ	١٢٤ – ١٢٦
حالات المُنادى المُرخَّم	١٢٦ – ١٢٩
الوجوه في (ماذا)	١٢٩ – ١٣١
إسمية (على)	١٣٢ – ١٣٤
الفصل الثاني: الأفعال	١٣٥ – ١٤٩
كان بمعنى (وَقَع)	١٣٦ – ١٣٨
الإضمار في (ليس)	١٣٨ – ١٤٠
جواز إضمار الفعل في الأمر والنهي	١٤٠ – ١٤٣
نعت النكرة بالمصادر التي على لفظ الفعل	١٤٣ – ١٤٦

المحتويات.....

الموضوع	الصفحة
حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه	١٤٦ – ١٤٩
الفصل الثالث: الحروف ومسائل أُخَر	١٥٠ – ١٧١
اولاً: الحروف	١٥١ – ١٦٤
وقوع الواو بمعنى (مَعَ)	١٥١ – ١٥٣
لام الاستغاثة	١٥٤ – ١٥٦
وقوع (خلا) حرف جرّ	١٥٦ – ١٥٩
كَيْ الجارَّة	١٥٩ – ١٦٢
معنى التعجب في القسم	١٦٢ – ١٦٤
ثانيًا: مسائل أُخَر	١٦٥ – ١٧١
اللُّغات في (خازباز)	١٦٥ – ١٦٧
حذف نون (لَدُنْ)	١٦٧ – ١٦٩
تنوين عشية	١٧٠ – ١٧١
خاتمة ونتائج	١٧٢ – ١٧٤
روافد البحث	١٧٥ – ١٩٣
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	١٩٤

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله، ما توفيقي ولا اعتصامي إلَّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، الحمدُ للهِ حمدًا كما أثنى هو به على نفسه، وكما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصَّلاة والسَّلام على أفضل خلقه محمد (صلّى الله عليه وآله) عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كُلّه ولو كره المشركون، وعلى آله الطيبين الطاهرين صلاةً وسلامًا دائمين متلازمين، وبعد:

فلم يحظ كتاب في العربية بالدرس والتحليل والتقويم مثلما حظي به كتاب سيبويه، فلقد عكف الباحثون منذ تأليفه على دراسته والاحاطة بجوانبه كلّها ولم يتركوا فيه صغيرةً ولا كبيرةً إلَّا أخذوها بالبحث والتحليل وعلى المستويات اللغوية كافة ، ولقد اعتنى الباحثون عناية خاصَّة بالأسس التي بنى سيبويه عليها كتابه، التي أُسّست عن طريقها لمرحلة مهمة من مراحل التقعيد اللغوي حتَّى أصبح كتابه معيارًا للعربية وكنزًا من كنوزها الزاخرة.

ولقد مَنَّ الله عليَّ وبإشارة طيبة من أستاذي الدكتور حيدر ميران بدراسة واحدة من هذه الأسس رُبَّما غفل الباحثون عنها، أو أنَّهم درسوها ضمن جوانب أعمّ وأشمل، وهي مرويات (بعض العرب) التي استند عليها سيبويه في مائة وخمسة وعشرين موضعًا استوعب فيها المستويات اللغوية كافَّة مع صدارة المستوى النحوي في تلك المرويَّات، لذا آليتُ البحث في هذا المستوى نظرًا لأهميته أولًا، وطلبًا لعدم الإطالة ثانيًا، فكانت رسالتي هذه في ستٍ وخمسين مسألة جمعت فيها أحيانًا ما تشابه منها منعًا للتكرار وضياع الفائدة.

وقد اعتمدت في رسالتي هذه على مجموعة كبيرة من المصادر القديمة والمراجع الحديثة، مع إيثار ما كان قريبًا من زمان تأليف الكتاب وخاصَّة الكتب التي شرحت الكتاب، كشرح السيرافي، والرماني، ثَمَّ الكتب التي اهتمَّت بدراسة آراء سيبويه في

كتابه ككتاب المقتضب ، وكتاب الأصول في النحو وغيرها الكثير ، وحرصت على الجمع بين المصادر القديمة والمتأخرة والمراجع الحديثة محاولةً مني للوصول إلى فهم مشترك للمراد من هذه المرويّات، ولقد استعنت كثيرًا بكتب التفسير والقراءات للمسائل اللغوية الواردة فيها تبعًا للحاجة في فهم المسألة وتحليلها.

وبحسب المادة العلمية فقد جاءت الرسالة في بابين ولكل باب ثلاثة أفصل مسبوقة بتمهيد تناولت فيه أثر مرويات (بعض العرب) في منهج سيبويه، وتكلمت فيه أولًا على معنى المرويّات لغة واصطلاحًا، وأثر تلك المرويَّات في مرحلة التقعيد اللغوي، ثمّ أثر مرويَّات(بعض العرب) في كتاب سيبويه، ومن ثَمَّ خصّصت الباب الأول لدراسة المعربات فتناولت المرفوعات أولًا ثُمَّ المنصوبات ثانيًا، ثُمَّ المجرورات ثالثًا، أمَّا الباب الثاني فقد خصصته لدراسة المبنيّات، فتناولت الأسماء ثُمَّ الأفعال ثُمَّ الحروف، ثُمَّ ألحقت ثلاث مسائل متفرقة بالحروف؛ لأنِّي وجدت أنَّه من غير الممكن وضعها في أحد الأفصل، ثم ختمت البحث بالنتائج التي توصلت إليها ، وبعدها ذكرت الروافد التي اعتمدت عليها في البحث.

وقد اعتمدت في تحديد المسائل واختيار العناوين لها على موضع الشاهد الذي قصده سيبويه في المرويّة ولم اعتمد على الباب الذي وردت فيه لما عرف من تداخل المستويات اللغوية بعضها ببعض عند سيبويه، وحديثه عن المسألة الواحدة في أكثر من باب أو إيرادها في غير الباب الذي تنتمي إليه، لذا حاولت اتباع الشاهد المقصود منعًا للتداخل وفهم غير المراد، وتوخيًا للدقّة والأمانة.

ويسرني هنا أنْ أتقدَّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لعمادة كلية الآداب – جامعة بابل متمثلة بالأستاذ الدكتور" صالح الجبوري" ولرئاسة قسم اللغة العربية متمثلة بأستاذيّ الكريمين الدكتور "حيدر غضبان الجبوري" والدكتور "سامر فاضل الأسدي" ولكُلّ أساتذتي في قسم اللغة العربية ، لما بذلوه من جهد لطلبتهم في مرحلة الدراسات

العليا، وأخصّ منهم بالذكر أستاذي الدكتور "حيدر ميران" الذي أولاني ثقة كبيرة، أسأل الله أنْ أكون على قدر تلك الثقة، كما أخصّ بالشكر والثناء مشرفتي الكريمة الدكتورة "منى يوسف حسين" والتي انتهلتُ من طيب خلقها قبل فيوضِ علمها، وكانت لي سندًا وحصنًا طوال مدة الكتابة وحسبي فيها ما قد قيل في الأثر : إنّ العالم ليستغفر له مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على الطالب كفضل القمر على سائر الكواكب، والله ولي التوفيق...

الباحث.

التمهيد

أثر المرويَّات في الدراسات اللغويَّة الأُوَل

أولاً: المرويَّات لغة واصطلاحاً

لغة: المرويَّات في اللغة جمع مَروِيَّة ، وهي اسم مفعول من الفعل(روى)، وللفعل روى– يروي – روايةً، معانٍ متعددة منها: روى على الدابّة: استسقى، ورواه أو روى له أو عليه: استسقى له الماء، وروى في الأمر: نظر فيه ولم يتسرَّع، وروى الحديث: نقله[١].

أما الرواية في الاصطلاح :هي الطريق الذي اتخذه النحويون واللغويون سبيلًا لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها، وكانت الرواية حتى أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجري مقصورة على رواية الشعر وحده، وتعني مجرد الحفظ والنقل والإنشاد له [٢].

ثانياً: أثر المرويَّات في التقعيد اللغوي

أوْلى العرب السماع أهمية كبرى، وأتّخذوه وسيلةً لتعليم أبنائهم على الفصاحة عبر إرسالهم الى البادية موطن الفصاحة، وقد اهتمَّ اللغويون العرب في مرحلة التقعيد بجمع اللغة وتحصيلها من منابعها العذبة، وقد نصُّوا لذلك على أهميَّة السماع عن الأعراب، قال ابن فارس(ت: ٣٩٥هـ): ((تُؤخذ اللغة اعتيادًا كالصبيّ العربيّ يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم عَلَى مَرِّ الأوقات، وتُؤخذ تلقُّنًا مِنْ مُلَقِّنٍ، وتُؤخذ سماعاً من الرُّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون))[٣]، ويدلُّ هذا النصّ على أنَّ مصادر اللغة ثلاثة: الأول السماع الفطري، وهو ما يكتسبه الفرد من عائلته والمحيط الذي يعيش فيه، والثاني التلقين، وهو السماع بغية التعلُّم وصقل الموهبة عن

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١٤٩١، والرائد :٤٠٦.

(٢) أصول التفكير النحوي : ٤١

(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٤

طريق أخذ اللغة من العالمين بها، والثالث الرواية، وهي أخذ اللغة عن طريق الرواة وهو ما يُسمِّيه العلماء بالسماع غير المباشر[١].

ولأهميَّة هذا الناقل فقد اشترط العلماء فيه شروطًا عدة، قال ابن فارس: ((فَلْيَتَحرّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة))[٢]، وقال أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ): ((يُشترط أن يكون ناقل اللغة عدْلًا رجلًا كان أو امرأة، حرًا كان أو عبدًا))[٣]، وبناءً على هذا نشط علماء العربية في جمع لغتهم من مصادرها الأصيلة ، فوجدناهم لذلك يستقونها مشافهةً من الأعراب الذين يفِدون إلى الحواضر (البصرة و الكوفة)، أو أنَّهم كانوا يجوبون البوادي والقفار البعيدة بحثًا عن اللغة[٤]، ومن ذلك ما يروى من أنَّ الكسائي(ت:١٨٩هـ) لمَّا لقي الخليل في البصرة بهرته غزارة علمه، فسأله عن مصدرها، فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي حتَّى أنفذ خمس عشرة قنينة حبرًا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[٥]، ومن ذلك ما يروى عن ثعلب (ت: ٢٩١هـ) في كلامه على أبي عمرو الشيباني (ت:٢٠٦هـ) قال: ((دخل أبو عمرو إسحاق بن مرار البادية ومعه دَسْتيجان[٦] حبرًا، فما خرج حتَّى أفناهما بكتب سماعه عن العرب)) [٧]، وهذا يدلُّ على أنَّ معيارهم في

(١) ينظر: السماع اللغوي المباشر عند النحاة قبل سيبويه: ٥.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٤.
(٣) لمع الأدلة في أصول النحو: ٨٥.
(٤) ينظر: المدارس النحوية: ١٨-٢٠.
(٥) نزهة الالباء في طبقات الأدباء: ٥٩.
(٦) دَسْتيج: آنية تحول باليد وتنقل، معرَّب الكلمة الفارسية: دَسْتي.
(٧) إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢٥٩/١.

اختيار البيئات اللغوية الموثوق في فصاحة لغتها يعتمد على مدى توغُّل أبنائها في البداوة وانصرافهم عن المداومة والاختلاط بغيرهم من الأمم اختلاطًا يؤثِّر في لغتهم(١).

ويكاد يجمع الباحثون على أنَّ العامل الديني هو الدافع الأساس للاهتمام باللغة والتشدَّد في جمعها من منابعها الصافية، ويتمثَّل هذا الدافع بالحاجة إلى تفسير آيات القرآن الكريم تفسيرًا لغويًا دقيقًا نابعًا من اهتمامهم البالغ في الحفاظ على القرآن الكريم ومنع الفساد واللحن الذي قد تسرَّب إلى التلاوة فيه، الذي يخلُّ بمقاصد الآيات التي يُلحن فيها ويُغيِّر من المعنى المقصود من الآية(٢)، وأضاف الباحثون دوافع أُخَر كان لها الأثر في اختيار البيئات اللغوية المناسبة لتلك المرحلة، منها الدافع اللغوي الذي يتمثّل في تداخل اللغة العربية مع اللغات الأُخَر، كالفارسية والسريانية، ممَّا أثَّر في أصالة اللغة العربية، وأدَّى إلى اتساع الهوَّة بين اللغة الفصيحة واللغة المَحكيَّة، ومنها أيضًا الدافع الاجتماعي الذي يتمثَّل في اختلاط العرب مع الشعوب المختلفة الذي أدَّى إلى تعدُّد المستويات اللغوية الناتج من احتكاك اللغات ببعضها(٣).

لقد جهد الأئمة اللغويون في تدوين الثروة العربية من متن اللغة، ووضعوا لذلك معايير تفرض القيود على المادة اللغويَّة، حتَّى إنَّهم أغفلوا قدرًا كبيرًا من تلك الثروة اللغوية؛ لأنَّ معاييرهم لم تُجزْه، وعلى الرغم من تنوع تلك المعايير بين قبلية ومكانية وزمانية، إلَّا أنَّنا يمكننا القول: إنّ الاستعمال والفصاحة هما أهمّ ما يجب أنْ تتَّسم به المادة اللغوية لكي تكون جاهزة للعبور إلى مرحلة التدوين(٤).

---

(١) ينظر: السماع اللغوي المباشر عند النحاة قبل سيبويه: ٦.

(٢) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: ٣٧-٣٨.

(٣) ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه: ١٨-٣١.

(٤) ينظر: الاستدراك على المعاجم العربية: ٢٣-٢٤.

ثالثًا: أثر مرويَّات (بعض العرب) في كتاب سيبويه:

تُعدُّ المرويّات من مصادر السماع الذي عرَّفه السيوطي (ت:٩١١هـ) بأنَّه: ((ما ثبت في كلام من يُوْثق في فصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيِّه (صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده))[١]، وقد اتفقت كتب الأصول اللغوية على أسبقيَّة السماع ، وقد ظهر هذا جليًا في كتاب سيبويه، فقد أوْلى اهتمامًا كبيرًا بالمسموع في تحليل مختلف القضايا، فقد كان يعتمد في الجزء الأكبر منها على ما كان يسمعه من العرب مع إدراكه التَّام بِما قد يطرأ على الكلام من التنوّع والاختلاف بحسب البيئات المختلفة والتنوع الاجتماعي والثقافي عند العرب[٢].

ونرى ملامح ذلك الاهتمام عند سيبويه في ضوء إكثاره من مصطلح السماع ومشتقاته، مثل سمعت، وسمعنا، وسُمِع، وغيرها من الألفاظ التي حرص سيبويه على تضمينها في مرويَّاته بصورة عامَّة، ونكاد لا نرى واحدةً منها خاليةً من تلك الألفاظ وما يشبهها كحدَّثنا، وبلغني، وأخبرنا، ممَّا يدلُّ على ترجيح السماع على غيره من الأدلة الأخرى[٣].

وممَّا يلفت النظر في بعض مواضع الكتاب أنَّ سيبويه جعل فَقْد السماع دليلًا كذلك، كقوله: ((ولو فعلوا ذلك لكان قياسًا ولكنِّي لمْ أسمعه))[٤]، وقد تبعه في ذلك بعض النحويين[٥].

وقد اعتمد سيبويه في مرويّاته عمَّا سمعه بنفسه من العرب، أو ما ينقله عن أساتذته الموثوق بهم، أو ما ينقله عن الرواة الذين يصفهم دائمًا بالموثوق بعربيَّتهم،

---

(١) الاقتراح في أصول النحو: ٦٧.

(٢) ينظر: دراسات في علم اللغة :١٠١-١٠٤.

(٣) ينظر: فهارس كتاب سيبويه: ٣٥-٤٠.

(٤) الكتاب: ٥٧٢/٣، وينظر: فهارس كتاب سيبويه: ٤٠-٤١.

(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٩٦.

ومن جملة ما سمعه بنفسه قوله: ((وسمعت بعض العرب يقول أشنعًا...))[١]، ((وسمعنا بعض العرب يقول: الحمد لله ربِّ العالمين...))[٢]، وغيرها الكثير.

ومن جملة من نقل عنهم من أساتذته (عيسى بن عمر) (ت:١٤٩هـ)، ومن ذلك قوله: ((حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدًا...)) [٣]، ((وزعم عيسى أنَّ بعض العرب ينشد هذا البيت...))[٤]، وعلى سبيل الاستقصاء فقد روى سيبويه عن عيسى بن عمر في الكتاب اثنتين وعشرين مرَّة[٥].

وممَّن روى عنهم سيبويه استاذه (الخليل) (ت:١٧٥هـ)، وقد كانت صلة سيبويه بالخليل قائمة على الحبّ الخالص والإجلال المتبادل، أقبل عليه سيبويه يومًا، فقال له الخليل : مرحبًا بزائرٍ لا يُملُّ، قالوا وما سُمع الخليل يقولها لغيره[٦]، ويُنقل عن الزجَّاج (ت: ٣١١هـ) قوله: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره، فإنَّما يعني نفسه؛ لأنَّه أجلَّ الخليل عن أنْ يذكر نفسه معه، وإذا قال: وسألته، فإنَّما يعني الخليل[٧]، وقد روى سيبويه عن الخليل في مجمل كتابه خمسمائة واثنتين وعشرين مرَّة، وهو قدرٌ لم يرد مثله ولا قريبًا منه عن أحد من أساتذته[٨]، ومن ذلك قوله: ((وزعم الخليل رحمه

---

(١) الكتاب: ٤٧/١.

(٢) الكتاب: ٦٣/٢.

(٣) الكتاب: ١٦٩/١.

(٤) الكتاب: ٣١٩/٢.

(٥) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٥.

(٦) ينظر: طبقات النحوين واللغويين: ٦٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ٥-٦.

(٨) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٣.

الله أنَّه سمع بعض العرب يقول: يَا أنتَ...))[١]، وقوله: ((كما أنَّ بعض العرب فيما زعم الخليل يقول: كُلَّتُهنَّ مُنطلقة))[٢].

وممَّن روى عنهم سيبويه يونس بن حبيب (ت:١٨٢هـ)، وجملة ما روى عنه في الكتاب مئتا مرَّة، وهو قدر يلي في عدده ما روى عن الخليل[٣]، ومن ذلك قوله: ((وحدثنا يونس أنَّ بعض العرب يقول: يا أُمَّ...))[٤]، وقوله: ((وممَّا يقوّي ذلك أنَّ يونس زعم أنَّ بعض العرب يقول: هذه تميمُ بنت مرٍّ...))[٥].

وممَّن روى عنهم أيضًا أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش (ت:١٧٧هـ)، وقد أخذ سيبويه عنه اللغة، وهو يذكره في كتابه بكنيته، وقد روى عنه في مجمل الكتاب سبعًا وأربعين مرَّة[٦]، منها قوله: ((وزعم أبو الخطّاب أنَّ بعض العرب يقول: حيَّهلَ الصلاة...)) [٧].

وقد كانت مرويّات بعض العرب واقعة ضمن الإطار العام للمرويّات التي استعملها سيبويه كأداة أحكم فيها مع الأدوات الأخرى سبك مادته العلميّة التي كانت لها الصدارة في ترتيب سيبويه لتلك الأدوات، فقد اعتنى بها عناية كبيرة عبر وصفها بألفاظ دالَّة على فصاحتها وموثوقيتها، كمثل قوله: بعض العرب الموثوق بهم، الموثوق بعربيتهم، ممَّن ترضى عربيَّته[٨]، ممَّا يدلُّ هذا على أنَّ هذه المرويّات مع قلَّة

---

(١) الكتاب: ٢٩١/١.
(٢) الكتاب: ٤٠٧/٢.
(٣) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٤.
(٤) الكتاب: ٢١٣/٢.
(٥) الكتاب: ٢٤٩/٣.
(٦) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٥.
(٧) الكتاب: ٢٤١/١.
(٨) الكتاب: ٣٠٤/١، ٣١٩/٢، ٤٧١/٤.

الاستعمال إلَّا أنَّها على درجة عالية من الفصاحة توازي أو قد تزيد على المرويّات الأُخريات ، فالوثوق له دلالات مُتضافرة منها ما يتعلَّق بتغلغل لغة من لغات العرب في الفصاحة ومنها ما يتعلَّق بتمكّن العرب من لغتهم الفصيحة(١).

وينبغي أنْ نعلم أنَّ إيراد سيبويه لمصطلحات الثقة على نحوٍ واسع في مرويّاته يُثبت ما ذهب إليه الباحثون من تأثرُّه بمصطلحات علم الحديث الَّتي كثيرًا ما تُستعمل للتعبير عمَّا كلّ ما هو ثقة وثبْت، وتمييزه عمَّا هو دونه في المرتبة والمكانة، سواءً ما كان مرتبطًا بالسند أو ما كان مرتبطًا بدرجة الحديث من حيث الصحَّة والضعف(٢)، ويثبت أيضًا ما ذهبت إليه الكثير من الروايات التي تحدثت عن طلب سيبويه لعلم الحديث في مجلس حمَّاد بن سلمة، ثُمَّ انصرافه بعد ذلك لعلم النحو في مجلس الخليل(٣)، ويؤيِّد كُلَّ ذلك أنَّ سيبويه ينقل أحيانًا من رواة الحديث أنفسهم، كما فعل مع أبي زيد الأنصاري (٢١٥هـ)، الذي كان من رواة الحديث المعروف بالأمانة في اللغة والحديث، يقول أبو الطيب اللغويّ: ((وقد أخذ عن أبي زيد أكابر الناس، منهم سيبويه وحسبُك، قال أبو حاتم عن أبي زيد: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، قال: فإذا سمعته يقول: حدَّثني من أثق به، فإنَّما يريدني))(٤)، وكان أبو زيد يرى أنَّ رواية سيبويه عنه تعدُّ نوعًا من الفخر والاعتزاز بين العلماء، يقول السيرافي (ت:٣٦٨هـ): ((وذكر أبو زيد النحوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه، قال: كلّ ما قال سيبويه: وأخبرني ثقة، فأنا أخبرته)) (٥).

---

(١) ينظر: مرويات الثقات في كتاب سيبويه محلُّها من منهجه وقضاياها اللغوية: ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) ينظر: أثر الدراسة الحديثية في المنهج النحوي عند سيبويه: ٥٨-٧٧.

(٣) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢/٣٥٠.

(٤) مراتب النحويين: ٥٥.

(٥) أخبار النحويين البصريين: ٣٧.

وقد شغلت مرويّات بعض العرب أجزاء الكتاب كُلَّها، وقد استوعبت فيها الكثير من أبواب الكتاب، إلَّا أنَّ هناك تفاوتًا في توزيع تلك المرويّات على أبواب الكتاب بين الكثرة والقلَّة، يُضاف إلى هذا أنَّها استوعبت المستويات اللغوية جميعها مع صدارة المستوى النحوي في تلك المرويّات، ومن المُلاحظ في هذا البحث حديث سيبويه عن المسألة المعيَّنة في غير بابها الذي تنتمي إليه، ومن ذلك قوله: ((وزعموا أنَّ بعض العرب يصرف قبلًا وبعدًا، فيقول: ابدأ بهذا قبلًا، فكأنَّه جعلها نكرة)) [(١)]، إذ ورد هذا القول في باب النداء، إذ جعل سيبويه المنادى بمنزلة قبل وبعد من حيث البناء إذا كانا غاية، فإنْ أُضيفا أو نُكِّرا أصبحا معربين بخروجهما عن الظرفيَّة، وكذلك المنادى، فما كان مفردًا معرفة بُني على الضم، كما بُني (قبل وبعد)، وما كان مُضافًا أو نكرة أُعرب تشبيهًا بـ(قبل وبعد) مضافتين أو نكرتين[(٢)].

ومن ذلك أيضًا قوله: ((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتَّى رأيته في حال كذا وكذا، إنَّما يريد ما منهم واحدٌ مات)) [(٣)]، إذ ورد هذا القول في باب حذف المستثنى، وشبَّه فيه حذف المستثنى بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا ظهر دليل يقوم مقام المحذوف في الإفهام[(٤)].

ولعلَّ هذا ليس بغريبٍ على سيبويه، فقد عُرف بمزجه بين المستويات اللغوية بعضها ببعض، وعرف أيضًا بحديثه عن المسألة الواحدة في أكثر من باب، ولعلَّ هذا ما جعل بعض ناقديه يتَّهمونه بعدم وجود منهج واضح ودقيق في كتابه، إلَّا أنَّ الحقيقة

---

(١) الكتاب: ١٩٩/٢.

(٢) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ١٨٥.

(٣) الكتاب: ٣٤٥/٢.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٥٥.

أنَّ سيبويه نسَّق أبواب الكتاب وأحكمها إحكامًا دقيقًا خصوصًا إذا عرفنا أنَّه أوّل كتاب جامعٍ في النحو والصرف(١).

ومن المُلاحظ أيضًا في هذه المرويّات أنَّ سيبويه يسبقها أحيانًا بالفعل (زعم)، وقد أحصيت اثني عشر موضعًا في ذلك، فقد أسند ما نقله عن كثير من العلماء بصيغة الزَّعم مع ذكر اسمائهم صراحةً، ومن ذلك قوله: وزعم عيسى...(٢)، وزعم أبو الخطّاب...(٣)، وزعم الخليل رحمه الله...(٤)، وقد يصفهم بالزعم أحيانًا من دون ذكرهم، كقوله: وزعموا، وقد زعموا(٥)، أو قد يسند الزعم إلى بعض العرب أنفسهم، كقوله: وزعم لي بعض العرب...(٦)، وقد تراوح اختيار لفظ الزعم في هذه المرويّات بين معنى المخالفة وعدم الموافقة في بعضها، وقد يُعبِّر عن مخالفته لما فيها بالتضعيف والتوهين أحيانًا، ومن ذلك قوله: ((وزعموا أنَّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى، ... فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف النصب))(٧)، إذ ضعَّف الرأي القائل بالرفع في (شهر) هنا، وفضَّل النصب، أو قد يدلُّ الزَّعم في بعضها على معنى الموافقة والصحَّة، وقد يُعبَّر عن موافقته بإيراد شاهدٍ من عنده من أجل تقوية الرأي الذي ورد الزَّعم فيه، ومن ذلك قوله في حذف التنوين من اسم الفاعل اضطرارًا

---

(١) ينظر: المدارس النحوية: ٦٠.
(٢) الكتاب: ١/١٦٩.
(٣) الكتاب: ١/٢٤١.
(٤) الكتاب: ١/٢٩١.
(٥) الكتاب: ٢/٩٧، ١٩٩.
(٦) الكتاب: ٢/١٩٢.
(٧) الكتاب: ١/٨٧.

لالتقاء الساكنين: ((وزعم عيسى أنَّ بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي[١]:

فَأَلفَيتُـــهُ غَيـــرَ مُســـتَعتِبٍ وَلا ذاكِـــرِ اللَـــهَ إلّا قَلـــيلاً

لم يحذف التنوين استخفافًا ليعاقب المجرور، ولكنَّه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رمى القوم، وهذا اضطرارٌ، وهو مشبَّه بذلك الّذي ذكرت لك)) [٢]، إذ وافق الرأي الّذي ورد في القول وأيَّده بشاهدٍ يشبهه، وهذا أمارة رضاه عنه ودليل عدم اعتراضه[٣]، ومن ذلك أيضًا قوله: ((وقد زعموا أنَّ بعض العرب يقول: هذا ابنُ عرسٍ مقبلٌ، فرفعُه على وجهين: فوجهٌ مثلُ: هذا زيدٌ مُقبلٌ، ووجهٌ على أنَّه جعل ما بعده نكرة فصار مضافًا إلى نكرة، بمنزلة قولك : هذا رجلٌ منطلقٌ)) [٤]، إذ فصَّل القول في رفع (مقبل)، وجعله على وجهين، ثُمَّ جاء لكلِّ وجهٍ بمثالٍ يناسبه[٥].

وقد يستعمل الزعم استعمالا لغويًا مباشرًا بمعنى مطلق القول أو الذكر أو النقل فقط[٦]، كقوله : ((وزعم لي بعض العرب أنَّ يا هذا زيدٌ، كثير في كلام طيء))[٧]، وكقوله: ((كما أنَّ بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول: كُلَّتُهنَّ مُنطلقة))[٨].

---

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي.

(٢) الكتاب: ١٦٩/١.

(٣) ينظر: حقيقة الزعم في كتاب سيبويه: ٢٤١-٢٥٠

(٤) الكتاب: ١٩٢/٢.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٦/١.

(٦) ينظر: زعم الخليل في كتاب سيبويه: ٦٢.

(٧) الكتاب: ١٩٢/٢.

(٨) الكتاب: ٤٠٧/٢.

وينبغي بعد كُلِّ هذا ألا ننسى أنَّ كتاب سيبويه يعدّ أقدم نموذج متكامل وصل إلينا في علمَيّ النحو والصرف، ولا ينبغي أنْ نعامله كما نعامل النماذج اللاحقة التي كانت عالةً عليه بشكلٍ أو بآخر.

الباب الأول

المعربات

الفصل الأول : المرفوعات

الفصل الثاني: المنصوبات

الفصل الثالث : المجرورات

الفصل الاول

المرفوعات

رفع الاسم في الدعاء :

قال سيبويه: **((وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيًّا عليه ما بعده، قال الشاعر:**

لقد ألّبَ الواشون ألْبًا لِبيْنِهم فتُربٌ لأفْواهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ[1]

وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب كما كان ذلك في الأوّل)) [2].

هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وسمَّاه السيرافي الباب الذي يُدعى فيه بجواهر لا أفعال منها نحو التراب والترب والجندل، وقوله: (فاهًا لفيك)، وليس لشيءٍ من ذلك فعلٌ يصير مصدرًا له، ولكنَّهم أجْروها في الدعاء مجرى المصادر، وقدَّروا الفعل الناصب لها [3].

والأسماء على ضربين: جواهر ومعانٍ، والجواهر هي الشخوص والأجسام المُتشخِّصة، والمعاني هي المصادر كالعِلْم والقدرة، فكما أنَّ هناك مصادر تُنصب بفعلٍ متروك إظهاره نحو سقيًا ورعيًا وحنانيك وغير ذلك مما دُعي به من المصادر، فإنَّ هناك أشياء من الجواهر غير المصادر تجري مجراها فتُنصب على سبيل الدعاء، كقولهم: (تربًا وجندلًا)، معناه: أطعمك الله تربًا وجندلًا، أي ترابًا وصخرًا، وقد اختُزِل الفعل هنا؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا من قولك: تربت يداك وجندلت[4].

وتنتصب هذه الأسماء على المفعولية بفعلٍ مُقدَّر، والتقدير: أطعمك اللهُ أو ألزمك تربًا وجندلًا، وذهب الشلوبين إلى أنَّ تربًا وجندلًا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام، فيقال: تربًا لك، كما يُقال: سَقْيًا لك[5].

---

(١) لم يعثر على قائله، ينظر: أسطورة الأبيات الخمسين: ٢٤١.

(٢) الكتاب: ٣١٥/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٠٦/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٢٢/١.

(٥) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٢٩/٢-١٣٠.

وذكر المبرِّد أنَّ (جندلًا وتربًا) أسماء ليست من الفعل، ولكنَّها مفعولات، وقد رفعها بعض العرب، والرفع فيها أقوى من الرفع في المصادر، ومنه قول الشاعر السابق: (فتربٌ لأفواهِ الوشاة وجندلُ)[1]، والشاهد فيه رفع (تربٌ)، وهو من باب الدعاء، وهو مسموع عند العرب، ولا يقيس سيبويه على هذا؛ لأنَّ القياس في جميعه النَّصب؛ لأنَّ الدعاء بالأفعال، وتقوم المصادر مقامها، وتُحذف الأفعال بعد أن تنصُب المصادر، فإن رُفِع منها شيء فعلى الابتداء، وفيه معنى الدعاء كما في المنصوب، فـ(تربٌ) مرفوع بالابتداء، و (لأفواهِ الوشاة) خبر الابتداء[2].

ومن ذلك قول العرب: فاهًا لفيك، فجعل (فاهًا) منصوبًا بمنزلة (تربًا)، كأنَّه قال: تُربًا لفيك، وجعل سيبويه هذا بدلًا من اللفظ بقولك: دهاك الله؛ لأنَّه في معنى الدعاء به[3]، وأنشد لأبي سدرة الهُجمي:

فَقُلتُ لهُ: فاهًا لِفِيكَ فإنَّهَا قَلوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ ما أنتَ حاذِرُهُ[4]

الشاهد فيه قوله: (فاهًا لفيك)، أي: فمُ الداهية لفيك، ونصبه على إضمار فعلٍ، والتقدير: ألصق اللهُ فاهًا لفيك، وجعل فاهًا إلى فيك، ووُضِع موضع (دهاك الله)، فلذلك ألزم النَّصب؛ لأنَّه بدلٌ من اللفظ بالفعل، فجرى في النَّصب مجرى المصدر[5].

واستدلَّ سيبويه على أنَّ قولهم: (فاهًا لفيك) يُراد به فم الداهية بقول عامر بن جوين:

وداهيةٍ مِنْ دَواهِي المَنُونِ يَرهَبُها الناسُ لا فَا لَها [6]

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/٢٢٢.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ١/٢٥٤.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٤٩٤.

(٤) النوادر في اللغة: ٥٠٥.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٠٨.

(٦) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٢/١١٧.

ومعنى (لا فَا لَها): لا مدخل إلى معاناتها والتداوي منها، أي: هي داهية مشكلة، و(فا) منصوب بـ(لا)، واللام مقحمة، والخبر محذوف[١].

وذكر ابو حيان أنَّه لا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يُدعى بها لو قلت: فوهًا لفيك، على قصد الدعاء لم يجز، وقاس سيبويه الرفع في غير الدعاء[٢]، وقال: لو قال: هو أعورُ وذو نابٍ، لرفع[٣].

رفع المصدر في غير الدعاء :

قال سيبويه: ((**وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يُقال له: كيف أصبحت فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مُضمرٍ في نيته هو المُظهَر، كأنَّه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه**))[٤].

هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء، وقد وردت المصادر منصوبةً بإضمار فعلٍ إذا كانت للدعاء، كقولك: سقيًا لك، أي: سقاك الله، ورعيًا لك، أي: رعاك الله، أمَّا قولك: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا، ففي الفعل المُضمر فيه العامل في هذه المصادر إخبارٌ يخبر المتكلم فيه عن نفسه وليس بدعاءٍ على أحدٍ، ولكنَّه قد ضارعَ الدعاء؛ لأنَّ الفعلَ المُضمرَ فيه فعلٌ مستقبلٌ، فأشْبه الدعاء لاستقباله، كأنَّه قال: أحمدُ الله حمدًا، وأشكرُ الله شكرًا، وأعجبُ عجبًا[٥].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١١٧/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣٨١/٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٢٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٤٦/١.

(٤) الكتاب: ٣١٩/١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢١١/٢.

أمَّا المبرِّد فذهب إلى أنَّ من المصادر ما يكثر استعماله، فيكون بدلًا من فعله، كقولك: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا، فلولا الاستعمال الذي أبانَ عن ضميرك لم يجز أن تضمر هنا؛ لأنَّه موضع خبر وإنَّما يحسن الإضمار ويطَّرد في موضع الأمر؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلَّا بفعلٍ، نحو قولك: ضربًا زيدًا، معناه: اضرب زيدًا، وكذلك ضَرْبَ زيدٍ، نصبت الضرب بـ(اضربْ)، ثُمَّ أضفته إلى زيد لمَّا حذفت التنوين[١].

وقد ذكر النحويون أنَّ قول سيبويه: حمدًا وشكرًا لا كفرًا له، تكلَّم بالثلاثة مجتمعة، وذكر ابن عصفور أنَّ (كفرًا) لا يستعمل إلَّا مع (حمدًا) و(شكرًا)، ولا يقال: (حمدًا) وحده و(شكرًا) إلَّا أن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الإضمار إلَّا مع (كفرًا)، أي: إنَّ استعمال (حمدًا) وحده أو (شكرًا) وحده جائز، ما لم يلتزم إضمار العامل؛ لأنَّ إضمار العامل يكون واجبًا إذا قلت: (حمدًا وشكرًا ولا كفرًا) مجتمعة؛ لأنَّه جارٍ مجرى المثل فيستعمل دون تغيير[٢].

وذكر سيبويه أنَّه قد جاء بعض هذا رفعًا يبتدأُ به ثُمَّ يُبنى عليه، وزعم يونس أنَّ رؤبة كان ينشد هذا البيت رفعًا، وهو لبعض مذحج، وهو هُنيُّ بن أحمر الكناني[٣]:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيْكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّة أَعْجَبُ [٤]

الشاهد فيه رفع (عَجَب) على إضمار مبتدأ، والتقدير: أمري عجبٌ، ويجوز أن يكون مرفوعًا بالابتداء وإن كان نكرة؛ لوقوعه موقع المنصوب، ويتضمَّن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمَّن المنصوب فيستغني عن الخبر؛ لأنَّه كالفعل والفاعل، كأنَّه قال: أعجبُ لتلك قضية، ويجوز أن يكون خبره المجرور بعده[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢٢٦/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣٦٨/٣، وهمع الهوامع: ١١٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣١٩/١.

(٤) ينسب أيضا إلى رؤبة في شرح المفصل: ١١٤/١.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب: ٢١٠.

ومن ذلك قول العربيِّ وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: حمدُ الله وثناءٌ عليه، فأخبر بما هو عليه، وتقديره: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه، ولو نصب لقال: حمدًا للهِ وثناءً عليه، والفرق بين الرفع والنَّصب، أنَّ النَّصب يدلُّ على جواب الداعي، أي: أحمد الله حمدًا وأثني عليه ثناءً، أمَّا الرفع فليس على جهة الجواب، وإنَّما هو على الإخبار بما هو عليه[1]، ومن المرفوع أيضًا قول الشاعر:

شكا إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرى صبرٌ جميلٌ فَكِلانَا مُبتَلَى[2]

الشاهد فيه رفع (صَبْر) على إضمار مبتدأ وتقديره: أمرك صبرٌ جميل، والنَّصب أجود لأنَّه يأمر بالصبر، أمَّا قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[يوسف: ١٨]، ففيه إخبار يعقوب (ع) بصبرٍ حاصلٍ فيه، ومعناه: فأمري صبرٌ جميلٌ، والمضمر الذي ما بعده مرفوع يكون كالمضمر الذي ما بعده منصوب في ترك إظهاره؛ لأنَّ المعنيين متقاربان، أي أنَّه لا يجوز إظهار الرافع كما لا يظهر الناصب[3]؛ لأنَّ منزلته كمنزلة قولهم: مَن أنت زيدٌ، أي: مَن أنت كلامك زيدٌ، ولا يظهر الرافع ههنا؛ لأنَّه بمنزلة المَثَل، والأمثال لا تُغيَّر لئلّا تخرج إلى الكلام الذي ليس فيه معنى المَثَل، فكذلك هذا الرافع لا يظهر لكثرة الحذف حتى صار المعنى به أظهر[4].

وقد ورد في التنزيل على المعنيين قوله تعالى: ﴿مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ﴾[الأعراف: ١٦٤]، بالرفع والنَّصب، فالرفع على أنَّهم قالوا: موعظتنا إياهم معذرةٌ، فتكون خبراً

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تح: محمد ابراهيم: ٦٥٠/٢، وشرح ابن الناظم: ٨٦.
(٢) ينسب للمُلبِّد بن حرملة، ينظر: شرح أبيات سيبويه، (النحَّاس): ١٠١.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢١٣/٢، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٢٥/١.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تح: محمد ابراهيم: ٦٥٢/٢.

لمبتدأ محذوف، وهو الوجه، والنَّصب على أنَّ الكلام جوابٌ، كأنَّه قيل لهم: لِمَ تعظون قومًا هذه سبيلهم، فيقال: نعظهم اعتذرًا ومعذرةً[١].

أحوال المصدر المضاف :

قال سيبويه: **((وبعضُ العرب يَجعل قَضَّهم بمنزلة كلِّهم، يُجريه على الوجوه))**[٢].

هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف ، وذلك قولك : مررت به وحده، وبهم وحدهم، ومررت برجلٍ وحده، أي: مفرد، أُقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة، وزعم الخليل أنَّه إذا نصب هنا فكأنَّه قال: مررت بهؤلاء فقط، مثل وحده في المعنى، أمَّا بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول ويعربونه كإعرابه توكيدًا له[٣].

والأصل في الحال أن تكون نكرة، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة، وهي في تأويل النكرة، فمنها ما فيه الألف واللام، كقولهم: أرسلها العراك، أي أرسلها مُعتركة، ومنها ما جاء مُضافًا كقولهم: مررت به وحده، أي: منفردًا ، وكان يونس يقول: إنَّ (وحده) معناه على حياله، وهو في موضع الظرف قُدِّر فيه مستقرٌ ناصب للظرف، ولا يُستعمل (وحده) إلّا منصوبًا، وما ورد غير ذلك فهو شاذ[٤].

وقد ذكر ابن مالك أنَّ قول العرب: جاء القومُ ثلاثتَهم، بالنَّصب على تقدير: جميعًا عند الحجازيين، وبالرفع على التوكيد على تقدير: جميعهم عند التميميين[٥]،

---

(١) ينظر: معاني القرآن، (الفرَّاء): ٣٩/١، والحُجَّة في القراءات السبع: ١٦٦.
(٢) الكتاب: ٣٧٥/١.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١٦٥/١.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٦٢/٢ – ٦٣.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٧/٢.

فيظهر من كلامه هذا أنَّه لا يُقدِّر بين المعنيين إلّا من جهة الصناعة، أنَّه في النَّصب يُقدَّر بـ(جميعًا)، وفي التوكيد يُقدَّر بـ(جميعهم)، وهذا خلاف ما فرَّق به الناس بينهما[١]، وزعم الخليل أنَّ الذين يجرونه على الاسم الأول فكأنَّهم يريدون ان يَعمُّوا كقولهم: مررتُ بِهم كُلِّهم، أي: لمْ أدَعْ منهم أحدًا[٢].

أمَّا (قَضُّها) فقد استعمل على وجهين: الأول النَّصب على الحال، فيكون منزلة المصدر المجعول في موضع الحال، أي بمنزلة: مررت به وحده، وأرسلها العراك، وذلك قولك: مررت بهم قَضَّهم بقضيضهم، كأنَّه يقول: مررتُ بهم انقضاضًا[٣]، ومثله قول الشَّمّاخ:

أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّها بِقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلي بالبَقِيعِ سِبالَها[٤]

الشاهد فيه نصب (قَضّها) على الحال، مع أنَّه معرفة بالإضافة لأنَّه مصدر في موضع الحال، ومعناه: منقضًّا آخرهم على أوّلهم[٥].

والوجه الثاني هو ما ذكره سيبويه من أنَّ بعض العرب يجعل (قَضَّهم) بمنزلة كلِّهم، وهو موضع الشاهد[٦]، أي: إنّ منهم يجعل (قَضَّهم) تابعًا مؤكِّدًا لما قبله فيجريه مجرى (كلّهم) فيقول: أتتني سليمٌ قضُّها بقضيضها، ورأيتُ سليمًا قضَّهم بقضيضهم، ومررتُ بسليمٍ قضِّهم بقضيضهم، ومعناه أجمعين أو كلّهم[٧]، وأجاز بعض النحويين

---

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٤١/٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٧٤/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٦١/٢.

(٤) ديوان الشَّمّاخ: ٢٩٠.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب: ٢٣١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٧٥/١.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٦٣/٢.

أن يكون (قضّهم) تابعًا على البدل، نحو قولك: جاءني القومُ قاضُّهم بقضيضهم، أي: جاءوا قاضُّهم مع مقضوضهم[١].

الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده :

قال سيبويه: ((**وبعض العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيَّ، أي كلّمتُه وهذه حالهُ. فالرفعُ على قوله كلّمتُه وهذه حالهُ**))[٢].

هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنَّه حال، كقولهم: كلّمتُه فاهٍ إلى فِيَّ، وبايعته يدًا بيد، وقد اختلف النحاة في نصب (فاه)، فذهب سيبويه إلى أنَّه حال؛ لأنَّه واقع موقع (مشافهًا) ومؤدٍ معناه، وفسَّره بـ(مشافهةً)، وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب بعاملٍ مُقدرٍ على المفعولية، وذلك العامل هو الحال، فأصله: كلمته جاعلًا فاه إلى فيٍّ، وذهب الأخفش إلى أنَّه منصوب على إسقاط حرف الجرِّ وأصله كلمته من فيه إلى فيَّ[٣]، وأوْلى الثلاثة أوّلُها؛ لأنَّه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير[٤].

وبعض العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، فيرفعه على تقدير: كلَّمته، وهذه حاله، ومن ينصب فليس على تقدير الواو؛ لأنَّك لو جئت بالواو في موضع الحال فإنَّ ما بعدها يكون مبتدأ وخبراً ، أمَّا قولهم: بايعته يدًا بيد، فليس فيها إلَّا النَّصب، أي: بايعته نقدًا، فلو رفعت كان التقدير: بايعته ويده في يدي، وليس هذا هو الغرض؛ لأنَّ المُراد

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩/٢.

(٢) الكتاب: ٣٩١/١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٥٤/٥.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٨٣/٢.

من قولك: بايعته يدًا بيد، التعجيل والنقد، والمُراد بقولك: كلمته فاه إلى فيٍّ، القرب في المكان، فمعناها مختلف [١].

أمَّا قولهم: بعت الشاءَ شاةً ودرهمًا، فـ(شاة) منصوب على الحال والعامل فيه الفعل (بعت)، وجاز أن تكون حالًا؛ لأنَّها وقعت موقع (مُسعرًا) فمعناه: بعت الشاء مسعرًا على شاةٍ بدرهم، وأجاز الخليل: بعت الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ، والمُراد: شاةٌ بدرهم، وشاةٌ بدرهم، مبتدأ وخبر في موضع الحال، والتقدير: شاةٌ ودرهم مقرونان[٢]، وجاز حذف الخبر؛ لأنَّ الواو التي بمعنى (مع) تدلُّ على الاقتران، كما يقال: كلُّ رجلٍ وضيعتهُ، بمعنى: مع ضيعتهِ، والتقدير: كلُّ رجلٍ وضيعتهُ مقرونان[٣].

وهذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، فلا يجوز أن تقول: كلمته فاه، حتَّى تقول: إلى فيَّ؛ لأنَّ معنى المشافهة لا يكون إلَّا من اثنين، ولا يجوز أن تقول: بايعته يدًا، حتَّى تقول: بيدٍ؛ لأنَّك تريد: أخذ مني وأعطاني، ولا يصحُّ هذا المعنى إلَّا بذكر الاثنين [٤].

الجارِّ والمجرور موقع الخبر:

قال سيبويه: ((**وبعض العرب يقول: هو لك الجَمَّاءُ الغَفيَرُ، يرفع كما يرفع الخالص، والنَّصب أكثر، لأنَّ الجمّاء الغفير بمنزلة المصدر، فكأنه قال هو لك خُلوصًا. فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلم به**))[٥].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦٢/٢.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٧/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٩٢/١.

(٥) الكتاب: ٩١/٢.

هذا(باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنَّه خبر لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدَّمته أو أخَّرته، وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائمًا، وعبدُ الله فيها قائمًا) [١]، ومذهب سيبويه أنَّ الاسم يرتفع بالابتداء إنْ تقدَّم عليه الظرف أو تأخَّر، أمَّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنَّ الظرف إذا تقدَّم ارتفع الاسم بضميرٍ له مرفوع في الظرف المتأخر، وحُجَّة سيبويه أنَّا إذا أدخلنا (إنَّ) نصبنا الاسم حتَّى إذا تقدَّم الظرف كقولنا: إنَّ في الدار زيدًا، فذلك يدُلّك على ارتفاع الاسم بالابتداء[٢].

فإذا قلت: فيها عبدُ الله قائمًا، جاز لك في (قائمٍ) النَّصب على الحال، وتجعل (فيها) خبرًا للاسم، كأنَّك قلت: استقرَّ عبدُ الله، ثم ذكرت حال استقراره فقلت: (قائمًا)، فانتصب الاسم المفرد على الحال مع أنَّه في المعنى خبر لإعمال الجارِّ والمجرور، ويجوز رفع (قائمٍ) على إهمال الجارِّ والمجرور، وتجعله خبرًا للاسم، وتجعل (فيها) لغوًا[٣].

وقد كان سيبويه يُسمِّي الظرف والجارِّ والمجرور(مستقرًّا) إذا وقع واحدٌ منهما خبرًا ؛ لأنَّه يُقدَّر بـ(استقرَّ)، فإذا لم يكن خبرًا سمَّاه (لغوًا) ، فقولك: زيدٌ فيها قائمًا، الظرف هنا مستقرٌّ؛ لأنَّه وقع خبرًا، والتقدير: زيدٌ استقرَّ فيها، و(قائمًا) حال، فإنْ قلت: زيدُ فيها قائمٌ، فالظرف هنا لغوٌ؛ لأنَّه ليس بخبرٍ، (وقائم) خبر، والظرف من متعلقات الخبر[٤]، وقد ذكر ابن مالك أنَّ الظرف والجارّ والمجرور إذا وقعا خبرًا فلا بُدَّ من مقدَّر يتعلق به، ويكون ذلك المقدَّر إمَّا اسم فاعل أو فعلٌ[٥]، وممَّا جاء على الرفع قول النابغة:

---

(١) الكتاب: ٨٨/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٤١٤/٢.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٨٦/٢، والأصول والفروع في كتاب سيبويه: ٥٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١١٤/٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية : ٣٤٩/١.

فَبِتُّ كَأَنّي ساوَرَتْني ضَئيلَةٌ مِنَ الرُقشِ في أَنيابِها السُمُّ ناقِعُ[1]

الشاهد فيه رفع (ناقعٍ) خبر عن (السُمِّ) على إلغاء الجارِّ والمجرور، ولو نصب على الحال والاعتماد في الخبر على الجارِّ والمجرور لجاز[2]، وممَّا جاء على النَّصب قول الشاعر:

إنّ لكمْ أصلَ البِلادِ وفَرعَها فالخَيْرُ فيكُمْ ثابِتًا مَبذولًا [3]

هذا حُجَّة لنصب (ثابتٍ) و (مبذولٍ)، كقولك: الرجلُ عندك قائمًا، ونصبه على الحال؛ لأنَّ الكلام قد تمَّ دونه[4]، ومثل ذلك قولك: هو لك خالصٌ، وهو لك خالصًا، فإذا نصبت (خالصًا)، فالخبر (لك)، فإنْ رفعت (خالصًا)، جعلته خبرًا، وجعلت (لك)، من صلة (خالص) [5].

وممَّا ورد على الوجهين قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آَمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢] فـ﴿هِيَ﴾ مبتدأ، والخبر (خَالِصَةٌ) على قراءة من رفع، واللام متعلقة بـ﴿خَالِصَةً﴾، أي: هِيَ خَالِصَةٌ لِمَنْ آمَنَ، أو أنْ يكون ﴿لِلَّذِينَ﴾ هو الخبر، و(خَالِصَةٌ) خبرٌ ثانٍ، او أنْ تكون ﴿خَالِصَةً﴾ نصبًا على الحال، على قراءة من نصب[6].

أمَّا قول بعض العرب: هو لك الجَمَّاءُ الغَفيرُ، فـ(هو) مبتدأ، و(الجَمَّاءُ) خبره رفعه كما رفع (خالص)، أو يكون (لك) هو الخبر، و(الجَمَّاءَ الغَفيرَ) بالنَّصب على الحال، وقد جعلهما سيبويه بمنزلة المصدر؛ لأنَّ الحال إذا كانت اسمًا غير مصدر لم

---

(١) ديوان النابغة: ٣٣.
(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٧٤.
(٣) لم ينسب البيت إلى أحد، ينظر: الكتاب: ٩٢/٢.
(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه، (النحَّاس): ١٢١.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٤١٧/٢.
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٦٤/١ – ٥٦٥.

يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك الخليل وسيبويه أن جعلا (الجَمَّاء الغَفيَر) في موضع المصدر[١]، وفي (الجَمَّاء الغَفيَر) أمران خلاف الأصل:

الأوّل: أنّه مصدرٌ، ومقتضى الحال أن يأتي وصفًا، ولا يكون المصدر حالًا؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنىً عن عين، فإنْ ورد شيءٌ من ذلك حفظ ولم يُقس عليه[٢]، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف، وذهب الأخفش والمُبرِّد أنَّه منصوب على المصدرية، والعامل محذوف[٣]، وذهب الكوفيّون إلى أنَّه منصوب على المصدرية ايضًا، ولكنَّ الناصب له الفعل المذكور لتأوّله بفعل من لفظ المصدر[٤].

الثاني: أنَّ (الجَمَّاء الغَفيَر) معرفة بالألف واللام، ومذهب جمهور النحويين أنَّ الحال لا تكون إلَّا نكرة، وأنَّ ما ورد منها معرفة لفظًا فهو منكرٌ معنىً، فقولهم: جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفيَرَ، حال معرفة، ولكنَّه مؤول بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعًا، وزعم البغداديون ويونس أنَّه يجوز تعريف الحال مطلقًا بلا تأويل، وذهب الكوفيّون إلى أنَّ الحال إنْ تضمَّنت معنى الشرط صحَّ تعريفها وإلَّا فلا[٥].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي) : ٢٦٢/٢.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٣١.

(٣) ينظر: معاني القرآن، (الأخفش): ١٧/١، والمقتضب: ٣١٢/٤.

(٤) ينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ٩/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢ – ٢٥٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١/٢.

أسماء الأجناس :

قال سيبويه: **((وقد زعموا أن بعض العرب يقول: هذا ابنُ عرسٍ مُقْبلٌ، فرفعهُ على وجهين: فوجهٌ مثل: هذا زيدٌ مقبلٌ، ووجهٌ على أنَّه جعل ما بعده نكرة فصار مضافًا إلى نكرة، بمنزلة قولك: هذا رجلٌ منطلقٌ))**[١].

(هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسمُ الخاصُّ شائعًا في الأمَّة وليس واحدٌ منها أوْلى به من الآخر، ولا يُتوهَّم به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره) [٢]، وقد تكلَّمت العرب بأسماء كثيرة من المعارف، منها مفردة ومنها كُنى بالآباء والأمّهات والبنين والبنات، فقالوا للذئب: أبو جعادة، وللأسد أبو الحارث وأسامة، وللثعلب: أبو الحصّين وثعالة، وهذه الأسماء أعلام للأجناس، كزيد وهند، إلَّا أنَّ اسم زيد وهند يختصُّ بشخصٍ دون غيره من الأشخاص، أمَّا أسماء الأجناس فيختصُّ كلُّ اسمٍ منها بجنسٍ بأسره[٣].

فإذا قلت: هذا أبو الحارث، فأنت تريد: هذا الأسد، وتقصد هذا الذي سمعت باسمه أو الذي عرفت أشباهه، ولا تريد أنْ تُشير إلى شيءٍ عرفته بعينه قبل ذلك، كمعرفتك زيدًا أو عمرًا، ولكن تريد هذا الذي كُلّ واحد من أمَّته له هذا الاسم[٤].

وقد اختلف النحويون في تعريف وتنكير هذه الأسماء، فقد احتجَّ سيبويه في تعريفها وتنكيرها بترك صرف ما ينصرف منه في النكرة ولا ينصرف في المعرفة، فإذا رآه لا ينصرف عرف أنَّه معرفة؛ لأنَّه لو كان نكرة لانصرف، وحُجَّته الثانية دخول

---

(١) الكتاب: ٩٧/٢.

(٢) الكتاب: ٩٣/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي):٤٢٠/ ٤٢٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٥/١.

الألف واللام، فلو كان نكرة دخلا عليه كما دخلا على (ابن المخاض) و (ابن اللبون) وغيرها[١].

وذهب ابن يعيش إلى أنَّها معارف لا محالة، إلّا أنَّ تعريفها أمرٌ لفظي، وهي من جهة المعنى نكرات؛ لشياعها في كُلِّ واحدٍ من الجنس وعدم اختصاصها بشخصٍ بعينه دون غيره، واستدلَّ على أنّها معارف انَّ ما كان مُضافًا منها تُرك صرف ما أُضيف إليه، نحو: ابن قترة، وما كان مفردًا، منها بامتناعه من الألف واللام، إضافة إلى أنَّه يقع بعدها النكرة حالًا، نحو: هذا أسامة مقبلًا، ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها[٢].

وممَّا اختلفوا عليه من الأسماء (بنات أوبر)، فقد زعم سيبويه أنَّه معرفة؛ لامتناعه من الصرف، وزعم المُبرِّد أنَّه نكرة؛ لدخول الألف واللام عليه، ومثَّل له بقول الشاعر[٣]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[٤]

وقد زعم الأصمعي أنَّهم أدخلوا الألف واللام هنا مضطرين، وأنَّ الألف واللام في (الأوبر) زائدتان، وقيل أنَّ الألف واللام زائدة للضرورة؛ لأنَّ (ابن أوبر) علمٌ على نوع من الكمأة، ثُمَّ جُمع على (بنات أوبر) كما جُمع (ابن عرس) على (بنات عرس)؛ لأنَّه لِما لا يُعقل[٥].

---

(١) ينظر: الانتصار لسيبويه على المُبرِّد: ١٣٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٥/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤٤/٤.

(٤) لم ينسب البيت إلى أحد، ينظر: المقتضب: ٤٨/٤.

(٥) ينظر: الخصائص: ٦٠/٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٥.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ أسماء الأجناس لا يُعرف تعريفها من تنكيرها إلّا من طريق الاستقراء، فممَّا هو معرفة (ابن آوى) و(ابن قترة)، وممَّا هو نكرة (ابن لبون) و(ابن مخاض)، ومنها ما جاء معرفة ونكرة كـ(ابن عرس)، وعليه قولهم: هذا ابنُ عرسٍ مُقْبلٌ، وهذا ابنُ عرسٍ مُقْبلًا[١].

أمَّا قولهم: هذا ابنُ عرسٍ مُقْبلٌ، فقد أجاز سيبويه أن يُنكَّر (ابن عرس) كما يُنكَّر زيدٌ وعمرو، وإنْ كان موضوعهما معرفة، وترفع (مقبل) على وجهين:

الأوّل: أن يكون (ابن عرس) على تعريفه، وترفع (مقبل) على ما رفعته عليه، كما لو قلت: هذا زيدٌ مُقبِلٌ، فيكون خبرًا بعد خبرٍ.

الثاني: أن تجعل (ابن عرس) نكرة، و(مقبل) نعت له[٢].

وممَّا يشبه هذا قولهم: غدوة، فقد جعل سيبويه (غدوة) اسمًا للحين، كما جعلوا (أمّ حبين) لدابَّة معروفة، فهي معرفة لا تتنكَّر، لذا قرأ ابن عامر[٣] (غدوة) في كُلّ القرآن بـ(الواو)، أمَّا (الغداة) فهي نكرة تتعرف بالألف واللام، ووجه قراءة ابن عامر أنَّ سيبويه زعم أن الخليل أجاز: أتيتك اليوم غدوة وبكرة، بمنزلة ضحوة، ومن حُجَّته أيضًا أن بعض أسماء الزمان تأتي معرفة بغير ألف ولام[٤].

أمَّا قولهم (الغدوة)، فقد دخلت الألف واللام على وجهٍ آخرَ، وهو أنَّها معرفة كما تكون الأسماء التي هي للألقاب معارف، ولكن أُزيل التعريف عنها كما أُزيل عن الاسم الموضوع في موضع الأعلام، كما في أحد تأويلي سيبويه لقولهم: هذا ابنُ عرسٍ

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١٢٦/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٦/١.

(٣) عبد الله بن عامر اليحصبي، من القرَّاء السبعة وهو إمام أهل الشام في القراءة، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ٤٢٣/١-٤٢٥ .

(٤) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٣٢٠/٣.

مُقْبلٌ، فلمَّا أُزيل التعريف عنها عُرِّفت بالألف واللام، ومثل ذلك في إزالة التعريف قولهم: أمَّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، ومثله : قضيةٌ ولا أبا حسن لها[١].

تابع المنادى :

قال سيبويه: ((**نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ ويا زيدُ الطويلَ، وزعم لي بعض العرب أنَّ يا هذا زيدٌ كثير في كلام طيِّء**))[٢].

هذا (باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلّا رفعًا، ولا يقع في موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلان، ويا أيُّها امرأتان) [٣]، والأصل في قولك: (يا أيُّها الرجلُ) أنَّهم أرادوا نداء الرجل فلم يمكن نداؤه من اجل الألف واللام، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ، فأدخلوا (أيّ) وصلة إلى نداء الرجل على لفظه، وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجل نعتًا له، وألزموه (ها) دلالة على خروجه عمَّا كان عليه في اللام وعوضًا من المحذوف منه[٤]، وقال سيبويه: وجعلوها تنبيها فيها بمنزلة (يا) وأكَّدوا التنبيه[٥].

وقولك: يا أيُّها الرجلُ، لا يصلح في (الرجل) إلَّا الرفع؛ لأنَّه المنادى في الحقيقة، وأيٌّ مبهم متوصَّل به إليه، ومثله: يا هذا الرجلُ، إنْ جعلت (هذا) سببًا لنداء الرجل، فإنْ أردت الوقوف على (هذا) كما تقف على (زيد) فتنادي: يا هذا، ثم تنعته

---

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٦٤٧/٢.

(٢) الكتاب: ١٩٢/٢.

(٣) الكتاب: ١٨٨/٢.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٤٦/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢١٢/٢.

كنت مُخيَّرًا في النعت إنْ شئت رفعته، وإن شئت نصبته كما في نعت (زيد) في قولك: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ[١].

ويجوز لك في (زيدٍ) وما أشبهه في النداء أنْ تصفه وتؤكده وتُبدل منه وتعطف عليه، أمَّا الوصف فتقول: يا زيدُ الطويلُ، حملًا على اللفظ، ويا زيدُ الطويلَ، حملًا على الموضع، فإنْ وصفته بمضاف فليس للوصف إلَّا النَّصب فتقول: يا زيدُ ذا الجمَّة، وكذلك إنْ أكدَّته تقول: يا زيدُ نفسَه، ويا تميمُ كُلَّكم ويا قيسُ كُلَّهم[٢]، وذكر سيبويه أنَّه سأل الخليل عن هذا فقال: هذا كلُّه نصب، فهو كقولك: يا زيدُ ذا الجمَّة[٣].

وأجاز ابو علي الفارسي: يا تميمُ كُلُّكم، بالرفع لأنَّ الضمير وإن كان للاسم الغائب إلَّا أنَّه وقع موقع خطاب، أمَّا: يا تميمُ أجمعون، فأنت بالخيار، إن شئت قلت: أجمعون، وإنْ شئت قلت: أجمعين، ولا ينتصب (أجمعون) على (أعني)؛ لأنَّه لا يلي فعلًا، وإنَّما هو تابع للاسم، فإذا انتصب فهو صفة، كما أنَّه إذا ارتفع صفة، أمَّا قولهم: يا أخانا زيدًا، بالنَّصب على عطف البيان؛ لأنَّه معطوف على منصوب إنْ حملته على اللفظ أو على الموضع، ويجوز: يا أخانا زيدٌ، بالرفع على البدل، والنَّصب أكثر في كلام العرب[٤].

أمَّا إذا قلت: يا هذا زيدٌ، فإنْ أردت عطف البيان فيجوز لك أنْ ترفع على اللفظ أو تنصب على الموضع فتقول: يا هذا زيدٌ أو زيدًا، فهو كالنعت يعمل فيه العامل، أمَّا إذا أردت البدل فتقول: يا هذا زيدُ، بالرفع؛ لأنَّ البدل على تقدير أنْ يحلَّ محل الأول[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/٢١٦-٢١٧.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/٣٣٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/١٨٤.

(٤) ينظر: التعليقة في كتاب سيبويه: ١/٣٢٨ - ٣٣١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢/٨.

وذكر سيبويه أنَّ قول بعض العرب :يا هذا زيدٌ، يكثر في كلام طيئ ؛ لأنَّ زيدًا لمَّا لم يصلحْ أنْ يكون وصفًا لـ(هذا) صلُح أنْ يكون بدلًا على الحقيقة، ويقوِّي ذلك قولهم: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ؛ لأنَّك إنْ وصَفْت بالحسن الوجه رفعت من حيث ترفع الصفات، وإنْ ناديته ولم تصفْ به نصبت فقلت: يا حسنَ الوجه، من حيث كان اسمًا مضارعًا للمضاف(١).

أمَّا المعطوف فحكمه في الاتباع حكم الاستقلال، فما كان منه مفردًا ضُمَّ كما يُضمُّ لو وقع بعد حرف النداء، وما كان مضافًا نُصب كما يُنصب لو وقع بعد حرف النداء، فإنْ اقترن المعطوف بالألف واللام امتنع تقدير حرف النداء فيكون كالنعت في جواز الرفع والنَّصب(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، بالنَّصب والرفع(٣)، والمختار عند الخليل وسيبويه والمازني الرفع، وعند أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي النَّصب، وذهب المُبرِّد إلى أنَّ الألف واللام إنْ كانت للتعريف، فالمختار النَّصب كما في (الطير)، وإنْ لمْ تكن للتعريف، فالمختار الرفع كما في (اليسع) (٤).

المعطوف على (لا) النافية للجنس :

قال سيبويه: ((**وتقول: لا مثلَه رجلٌ إذا حملته على الموضع، كما قال بعضُ العرب: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله. وإن شئت حملته على (لا) فنوَّنته ونصبته. وإن شئت قلت: لا مثلَه رجلاً ، على قوله: لي مثلُه غلاماً**))(٥).

---

(١) ينظر: التعليقة في كتاب سيبويه: ٣٣٧/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٠٩.

(٣) ينظر: معاني القراءات: ٢٨٩/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢١٣/٤، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٥٤٦/٢.

(٥) الكتاب: ٢٩٢/٢.

هذا(باب ما جرى على موضع المنفيّ لا على الحرف الذي عمل في المنفى) ، و(لا) وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء، واستدلَّ سيبويه على ذلك بقول أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك، بينما يقول بنو تميم: لا رجلَ، ويسكتون عن إظهار الخبر، فاحتجَّ بلغة أهل الحجاز على أنَّ (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم، إضافةً أنَّنا إذا فصلنا بين (لا) واسمها بظرف أو حرف جرٍّ بطُل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحَّة النفي بها وبقاء معنى المنصوب(١).

أمَّا ما بعد المنفي بـ(لا) من النعت وعطف البيان والمعطوف والخبر فيجوز فيه النَّصب حملًا على اسمها، ويجوز فيه الرفع حملًا على موضع (لا) مع اسمها، فالنعت نحو: لا مالَ له قليلًا ولا كثيرًا، بالنَّصب على اللفظ، ويجوز: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، بالرفع على موضع (لا) واسمها، أمَّا عطف البيان نحو: لا مثلَه أحدٌ، حملًا على الموضع على عطف البيان، وإنْ شئت حملته على (لا) فنونته ونصبته، وإنْ شئت قلت: لا مثلَه رجلًا، على التمييز، كما تقول: لي مثلُه غلامًا(٢)، وأنشد على ذلك قول ذي الرمَّة:

هي الدارُ إذ مَيٌّ لأهْلِكِ جيرةٌ ليـــاليَ لا أمثـــالَهُنَّ لَيالِيـــا(٣)

الشاهد فيه (لا أمثالَهُنَّ لَيالِيا)، إذ نصب (أمثالَهُنَّ) بـ(لا)، ونصب (لَيالِيا) على البيان لها، ولو رفع حملًا على الموضع لجاز، ويجوز نصب (لياليَ) على التمييز، كما تقول: لا مثلَك رجلًا، وفيه قبحٌ؛ لأنَّ حكم التمييز أنْ يكون واحدًا يؤدي عن الجميع(٤).

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٦/٣، ٣٢/٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٤٠٤/١.

(٣)لم ينسب البيت إلى أحد، ينظر: المقتضب: ٤٨/٤.

(٤)ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٣٤٨.

أمَّا المعطوف كقول العرب: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِالله، بالرفع على الموضع، وجعل (لا) الثانية مؤكِّدة للنفي، ويجوز أن تقول: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله، حملًا على العطف على اللفظ، و(لا) الثانية مؤكِّدة أيضًا، فإنْ قدَّرتَ أنَّك ابتدأت النفي بـ(لا) الثانية قلت: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله، بالنَّصب من غير تنوين(١)، واستشهد على ذلك بقول ذي الرمَّة:

بها العينُ وَالآرامُ لا عِدَّ عِندَها وَلا كَرَعٌ إلاّ المَغاراتُ وَالرَبلُ(٢)

الشاهد فيه رفع (كَرَع) عطفًا على موضع الاسم المنصوب بـ(لا) والتقدير: لا فيها عدٌّ ولا كرعٌ، ولو نصب حملًا على اللفظ لجاز، وقوله: إلاّ المَغاراتُ، بدلُ من موضع الاسم المنصوب بـ(لا) (٣)، واستشهد أيضًا على إجراء الثاني على الموضع بقول عُقيبة الأسدي:

مُعاوِيَ إنَّمَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجِبالِ وَلا الحَديدا (٤)

حيث استشهد بهذا البيت على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه؛ لأنَّ التقدير فيه: لَسْنا الجِبالَ وَلا الحَديدا(٥).

أمَّا الخبر نحو قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنَّك قلت: زيدٌ افضل منك، ولا يجوز هنا النَّصب إذا جعلت (أفضل) خبرًا، فإن جعلته نعتًا جاز فيه النَّصب على

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٣٨٦/١، والإيضاح العضدي: ٢٤٢.

(٢) ديوان ذي الرمَّة، شرح الباهلي: ١٦١٩/٣.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢١٠/٢، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٣٤٧

(٤) نسبه سيبويه إلى عقيبة الأسدي في موضع ثانٍ من الكتاب: ٦٧/١.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ١٩٩/١

اللفظ، وشبَّه سيبويه ذلك بقولهم: بحسبِك قولُ السوءِ، فالباء مع مجرورها في موضع رفع بالابتداء، و(قولُ السوءِ) خبره، كأنَّه قال: حسبُك قولُ السوءِ[١].

وقد يحذف اسم (لا) تخفيفًا لكثرة الاستعمال نحو قولك: لا عليك، أي: لا بأسَ عليك، ومثله قولهم: لا كالعشيَّةِ عشيَّةٌ، أي لا عشيَّةَ كالعشيَّةِ الليلة، فالاسم محذوف، والجارِّ والمجرور (كالعشيَّةِ) في موضع الخبر، و(عشيَّةٌ) مرفوع لأنَّه عطف بيان على الموضع، ومثل ذلك قولهم: لا كزيدٍ رجلٌ، كأنَّك قلت: لا أحدَ كزيدٍ رجلٌ، فـ(رجلٌ) مرفوع على الموضع أيضًا، ويجوز نصبه على اللفظ أو على التمييز، كأنَّه قال: لا أحدَ كزيدٍ رجلًا[٢].

تقديم المستثنى :

قال سيبويه: **((حدّثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلَّا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررتُ بمثلِه أحدٍ، فجعلوه بدلًا، وإنْ شئت قلت: ما لي إلَّا أبوك صديقًا، كأنَّك قلت: لي أبوك صديقًا، كما قلت: مَن لي إلَّا أبوك صديقًا حين جعلتَه مثلَ: ما مررتُ بأحدٍ إلَّا أبيك خيرًا منه))**[٣].

هذا (باب ما يُقدَّم فيه المستثنى) '٣' ، والمستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه تعيَّن النَّصب إذا كان الكلام موجبًا، نحو قولك: جاءني إلَّا زيدًا إخوتُك، وفي الدار إلَّا عمرًا أهلُها، فإنْ لم يكن الكلام موجبًا امتنع البدل كقولك: ما جاءني إلَّا زيدًا أحدٌ، وما مررتُ إلَّا زيدًا بأحدٍ؛ لأنَّ البدل لا يتقدَّم على المُبدل منه فلم يبقَ إلَّا النَّصب على

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣/٣٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/١١٤.

(٣) الكتاب: ٢/٣٣٧.

(٤)الكتاب :٢/٣٣٥.

الاستثناء[١]، أي إنّ المستثنى قبل أنْ يتقدَّم على المستثنى منه كان فيه وجهان: البدل والنَّصب، فلمَّا قدَّمته امتنع البدل؛ لأنَّه لا يتقدَّم على المبدل منه من حيث إنَّه من التوابع وليس قبله ما يكون بدلًا منه، وتعيَّن على ذلك النَّصب الذي كان مرجوحًا للضرورة، وهذا ما يسمِّيه النحويون (أحسن القبيحين) ، ونظير ذلك قولهم: فيها رجلٌ قائمٌ، جاز رفع (قائمٌ) على النعت، ونصبه على الحال، والنعت أجود، فإذا قلت: فيها قائمًا رجلٌ، بطل النعت وتعيَّن النصب على الحال، فما كان مرجوحًا صار مختارًا[٢]، واستشهد سيبويه بالنصب على الاستثناء بقول كعب بن مالك:

والناسُ إلْبٌ علينا فيكَ ليسَ لَنَا إلاَّ السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ[٣]

الشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه في قوله (إلاَّ السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا)، والتقدير: مَا لَنا وَزَرٌ إلاَّ السُّيوفُ، بالرفع على البدل، والنصب جائز على الاستثناء، فلمَّا قدَّم لمْ يجز البدل؛ لأنَّه لا يكون إلَّا تابعًا فصار النَّصب بالاستثناء لازمًا[٤].

وحكى يونس عن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلَّا أبوك أحدٌ، فجعل المستثنى منه المؤخَّر (أحدٌ) بدلًا من المستثنى، وهو مثل قولهم: ما مررت بمثلهِ أحدٍ، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ العامل اشتغل بالمستثنى فصار المستثنى منه بدلًا، ويجوز أنْ تقول: ما لي إلَّا أبوك صديقًا، فـ(أبوك) مبتدأ، و(لي) خبره، و(صديقًا) حال[٥]، وتقول: مَنْ لي إلَّا أبوك صديقًا، فـ(مَنْ) عند سيبويه مبتدأ، و(لي) خبره، و(أبوك) بدل مِنْ (مَنْ)، كأنَّه قال: ما لي أحدٌ إلَّا أبوك[٦]، وقدَّره المُبرِّد على أنَّ (مَنْ) مبتدأ، وأبوك

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣٩٧/٤، وشرح الكافية الشافية: ٧٠٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١١٤/٢.

(٣) ديوان كعب بن مالك: ٤٣.

(٤) ينظر:تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٣٦٩.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٢/٢.

(٦) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٤٩/٢.

خبره، و(صديقًا) حال، ومثَّله بقولك: ما زيدٌ إلَّا أخوك[١]، ثُمَّ انشد سيبويه قول الشاعر الكَلْحَبة الثعلبيّ:

أَمـرتُكُمُ أَمْـرِي بِمُنْقَطَـعِ اللِّـوَى ولا أَمـرَ للمَعْصِـيِّ إلاَّ مُضَـيَّعَا[٢]

الشاهد فيه أنَّه نصب (مُضَيَّعَا) على وجهين: أجودهما الحال، وحرف الاستثناء قد يدخل بين الحال وصاحبها، والعامل فيه اللام، كأنَّه كان في الأصل: للمَعْصِيِّ أَمرٌ مُضَيَّعًا، وهو حال من نكرة، والوجه الآخر النصب على الاستثناء، وفي هذا الوجه ضعف؛ لأنَّ الوجه في الاستثناء هنا الرفع على البدل[٣].

أمَّا إذا تقدَّم المستثنى على نعت المستثنى منه نحو قولك: ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ خيرٌ منه، ففيه مذهبان، أحدهما مذهب سيبويه وتبعه المُبرِّد بأنْ تبدله ممَّا قبله؛ لأنَّ البدل إنّما هو من الاسم الذي تقدَّم عليه، أمَّا النعت ففضلة في الكلام، واختار المازني النصب على الاستثناء، وحجَّته أنَّ المبدل منه في تقدير الملغي، وقد ذكر المتكلم نعت المستثنى منه بعد أنْ الغى المنعوت ممَّا أوجَبَ نصْب ما بعد إلَّا؛ لأنَّه استثناء مُقدَّم قبل النعت الذي لم يُلغه[٤].

أمَّا إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه والعامل معًا فهذا لا يجوز عند البصريين، فلا يجوز قولك: إلَّا زيدًا قام القوم، وما جاء في الشعر شاذٌ عندهم للضرورة، أمَّا الكوفيّون فجوَّزوا تقدّم المستثنى على المستثنى منه والعامل في السعة نحو: إلَّا زيدًا ضربني القوم، وجوَّزوا كذلك تقدّم المستثنى على الحكم في المُفرَّغ نحو: إلَّا زيدًا لم أضربْ[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣٩٨/٤.

(٢) المفضليات: ٣٢، والنوادر في اللغة: ٤٣٥، ويروى فيهما (بِمُنْعَرَجِ) بدل (بِمُنْقَطَعِ).

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ١٥٢/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٨١/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٣/٢.

تأنيث (كل) :

قال سيبويه: ((**وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: أيهنّ فلانة وأيتهنّ فلانة فقال: إذا قلت أيّ فهو بمنزلة كل لأن كلاً مذكّر يقع للمذكر والمؤنث وهو أيضاً بمنزلة بعض فإذا قلت أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول: كُلَّتُهنَّ منطلقةٌ**))[1].

هذا باب أيٍّ مضافًا إلى ما لا يكمُلُ اسمًا إلَّا بصلةٍ، وتدلُّ (أيٌّ) على تبعيض ما أُضيفت إليه، وتأتي للاستفهام والمجازاة وموصولة بمعنى (الذي)، فإنْ كانت للاستفهام والمجازاة لم تحْتجْ إلى صلةٍ، وإنْ كانت بمعنى (الذي) احتاجت إلى صلةٍ، كما في صلة (الذي) وصلة (مَنْ) إذا كانتا في الخبر، و(أيٌّ) موضوعة على الإضافة؛ لأنَّها تدلُّ في أحوالها الثلاث على بعض ما أُضيفت إليه، وقد تُفْرد (أيٌّ) ومعناها الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[الإسراء: ١١٠]، معناه: أيُّ الاسمين دعوت[2].

أمَّا إذا أضَفت (أيّ) إلى (مَنْ) فلا تكون (مَنْ) إلَّا بمعنى (الذي)، ومن ذلك قولك: أيُّ مَنْ رأيتَ أفضلُ، فـ(أيٌّ) مبتدأ، و(أفضلُ) خبره، و(رأيتَ) صلة (مَنْ)، والتقدير: أيُّ الذين رأيتهم أفضلُ، ومثله: أيُّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعطِه نكرمُه، فـ(أيٌّ) للاستفهام مبتدأ، و(مَنْ) بمعنى (الذي)، والشرط وجوابه في صلة (مَنْ)، و(نكرمُه) خبر (أيّ)، فإنْ حذفت الهاء من (نكرمُه) نصبت (أيًّا)، كأنَّك قلت: أيَّهم نكرمُ[3]، ولا يجوز أنْ تكون (أيّ) هنا بمعنى (الذي) إلَّا إذا زدت في الكلام فتقول: أيَّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعطِه

---

(١) الكتاب: ٤٠٧/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٦٤/٣.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٩٥/٢.

نكرمُ تُهين، معناه: الذي نكرمُ تهينُ، فإنْ جعلت (أيًّا) للجزاء قلت: أيَّ مَنْ يأتِنا نُعطِه نكرمُ تُهنْ، معناه: أيَّهم نكرمُ تُهنْ[١].

وانتقل سيبويه في الكلام على تذكير (أيّ) وتأنيثه، وقد ذكر النحويون أنَّ الاسم المذكر الذي يقع على المذكر والمؤنث يكون بلفظٍ واحدٍ على التذكير نحو (كلّ) او (أيّ)، وقد تدخل علامة التأنيث عليه إذا أوقعوه على المؤنث توكيدًا لتأنيثها[٢]، فالعرب تفعل ذلك في (أيّ) فيذكّرون ويؤنثون، والمعنى التأنيث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾[لقمان: ٣٤]، وفي قراءة أخرى (بِأَيَّة أَرْضٍ)، فمن قال: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾، اجتزأ بتأنيث الأرض من تأنيث آخر في (أيّ)، ومن قال: (بِأَيِّة أَرْضٍ) فقد اجتزأ بتأنيث (أيّ) دون ما أُضيفت إليه، وتجريد (أيّ) من التاء عند إضافتها إلى المؤنث أفصح من إلحاق التاء بها، فقولك: أيُّ امرأةٍ جاءتك، أفصح من قولك: أيَّة امرأةٍ جاءتك[٣]، ومما أنشد النحويون في تأنيث (أيّ) على المعنى قول الشاعر:

بـأيّ بـلاءٍ أمْ بأيَّـةِ نعمـة يُقدَّمُ قبلـي مُسلمٌ والمُهلَّبُ[٤]

وقد شبَّه السيرافي وقوع (أيّ) على المذكر والمؤنث بضمير الأمر والشأن كقولك: إنَّه زيد قائم، وإنّه هندُ قائمة، فيجوز أيضًا: إنَّها هندٌ قائمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[الحج: ٤٦]، ولا يُقال: إنَّها زيدُ قائم، على معنى إضمار القصة[٥].

وأمَّا قولك: كلُّهن، فلإخلاصه للعموم على طريقة واحدة كإخلاص (بعض) للخصوص، فتقول: بعضهم وبعضُهنَّ، فكذلك تقول: كلُّهم و كلُّهن، وذكر سيبويه أنَّ

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرّماني)، تح: سيف عبد الرحمن: ٧٢٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٧١/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن، (الأخفش): ٤٧٨/٢، ومعاني القرآن، (الفرّاء): ١٤٣/٢.

(٤) ينسب هذا البيت إلى محمد بن عثمان بن أبي سفيان، ينظر: معجم الشعراء:٤١٤/١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٧١/٣.

بعض العرب يقول: كلَّتهنَّ منطلقة، فيؤنِّث على تأنيث المعنى، والتذكير فيه أكثر، وقد شبَّه سيبويه تأنيث (أيّ) بتأنيث (كلّ) في (كلَّتهنَّ) [١].

وقد تأتي أسماء مذكرة تقع على المذكّر والمؤنَّث بلفظ واحدٍ كقولهم: زيد خير الرجال، وهند خير النساء، فجاءت (خير) بلفظ واحدٍ للمذكر والمؤنث، ومثله (شرّ) للمذكر والمؤنث أيضًا، وربما قالوا: خيرة وشرَّة، والباب في ذلك التذكير[٢]، وأنشد النحويون لحسَّان:

لَستُ أَعني كوثى العِراقِ وَلَكِن شَرَّةَ الدورِ دارَ عَبدِ الدارِ[٣]

الحكاية :

قال سيبويه: **((فأمَّا أهل الحجاز فإنَّهم حملوا قولهم على أنَّهم حكوا ما تكلَّم به المسؤول، كما قال بعض العرب: دعنا من تَمْرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. وسمعتُ عربيًّا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشيًّا؟ فقال: ليس بقرشيًّا، حكاية لقوله))**[٤].

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بـ(مَنْ)، والمقصود باب الحكاية، والحكاية من قولك: حاكيت الشيء إذا شاكلته، وهي عند النحويين أن تجيء بالقول على استبقاء سيرته الأولى[٥]، وهي تزيل الالتباس وتزيد التوسع في الكلام، وقد اختلف العرب في الحكاية، فمنهم من يجيز الحكاية في

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرّماني)، تح: سيف عبد الرحمن: ٧٢٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦٧٥/١.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٩٦/٢، والمقاصد الشافية: ٥٠٠/١.

(٣) ديوان حسَّان بن ثابت: ١٣٨/١.

(٤) الكتاب: ٤١٣/٢.

(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٥٩١.

المعارف والنكرات، ومنهم من يجيزها في المعارف كلِّها دون النكرات، ومنهم من يخصُّها بالعلم والكنية والنكرات، ومنهم من لا يجيزها أصلًا[١].

فأمَّا من أجازها في المعارف دون النكرات، فقد ذكر المبرِّد أنَّ يونس كان يجري الحكاية في جميع المعارف ويرى باب الحكاية وباب الأعلام واحدًا[٢]، وكذلك فعل المبرِّد حيث ذكر أنَّك لو سميَّت رجلًا (عاقلةٌ لبيبةٌ)، لكان الوجه فيه أنْ تقول: مررتُ بعاقلةٍ لبيبةٍ، لأنَّك سميّت باسمين كلاهما نكرة، فجعلت الثاني تابعًا للأول كما كان حالهما في النكرة، ولو سميّت بـ(عاقلة) وحدها لكان الأجود أنْ تقول: هذه عاقلةُ قد جاءت؛ لأنَّه معرفة فيصير بمنزلة (حَمْدةَ) غير منصرف، والحكاية تجوز وليس بالوجه؛ لأنَّه على مثال الأسماء[٣]، ومما استشهد به النحويون على الحكاية في المعارف قول ذي الرمَّة:

سَمِعتُ الناسُ ينَتَجِعونَ غَيثا فَقُلتُ لِصَيدَحَ اِنتَجِعي بِلالا[٤]

الشاهد فيه قوله: (الناسُ) بالرفع على الحكاية، كأنَّه سمع قائلًا يقول: الناسُ ينَتَجِعونَ غَيثا، فحكى الاسم مرفوعًا كما سمع[٥].

وأمَّا من جعلها في المعارف والنكرات، فقد قاس النكرات على المعارف، ومن أمثلته ما استشهد به سيبويه من قول بعض العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان، فإنَّ أهل الحجاز حملوا قولهم على أنَّهم حكوا ما تكلَّم به المسؤول[٦].

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٧٠.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٠٩/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٢/٤.

(٤) ديوان ذي الرمَّة، شرح الباهلي: ١٥٣٥/٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ٢٧٠.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤١٣/٢، وشرح اللباب: ١٧٥/١.

وأمَّا من جعل الحكاية في الاسم العلَم والكنية دون المعارف فهم الحجازيون، وشرط الحكاية في العَلَم أنْ لا يكون منعوتًا أو معطوفًا عليه ولا مؤكّدًا ولا مُبدلًا منه؛ لأنَّ إعادة هذه التوابع مع متبوعها تُغني عن الحكاية، فلو قال قائل: رأيتُ زيدًا الظريف، أو رأيتُ زيدًا أبا مُحمَّد، لقلت: مَنْ زيدٌ الظريفُ، ومَنْ زيدٌ أبو مُحمَّد، بالرفع وبلا حكاية، وتجوز الحكاية في المنعوت بـ(ابن)؛ لأنَّهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فلو قيل: رأيتُ زيدَ بن عمر، لقلت: مَنْ زيدَ بن عمر، بالنصب(١).

أمَّا المعطوف فقد حكى سيبويه عن يونس أنَّه على القياس، فلو قال قائل: رأيت زيدًا وعمرًا، قيل: مَنْ زيدٌ وعمرٌ، بالرفع على القياس، وأجاز بعض النحويين الحكاية في ذلك فقالوا: مَنْ زيدًا وعمرًا، بالنصب على الحكاية، فإنْ قال: رأيت أخاه وزيدًا، قيل: مَنْ أخوه وزيدٌ، بالرفع؛ لأنَّ العطف يقتضي حمل الثاني على الأوّل بالاتباع بما لا يجوز لو بناه على العامل(٢)، فإنْ أعدت (مَنْ) في المعطوف جازت الحكاية في العَلَم دون ما ليس بعَلَم؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه صار استفهامًا مستقلًا، كقولك: مَنْ زيدًا ومَنْ أخوه، لِمن قال: رأيتُ زيدًا وأخاه، فإنْ ادخلت الواو أو الفاء على (مَنْ)، فقلت: ومَنْ زيدٌ، فلا تجوز الحكاية هنا بالاتفاق لزوال اللبس، فالرفع هنا عند الجميع(٣).

أمَّا بنو تميم فلا يجيزون الحكاية أصلًا، وجعل بعض النحويين من ذلك أصلًا وقياسًا، قال سيبويه: (وأمَّا بنو تميم فيرفعون على كلّ حالٍ وهو أقيس القولين) (٤)،

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٧/٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرّماني)، تح: سيف عبد الرحمن: ٧٤٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٧/٣، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٦٧٢/٢.

(٤) الكتاب: ٤١٣/٢.

ويرى بعض النحويين أنّ الإعراب أقيس من الحكاية؛ لأنَّها لا تتصوَّر إلَّا بخروج الخبر عمَّا عهد فيه من الرفع[١].

والحكاية ثلاثة أنواع: حكاية الجمل، وتختصُّ بالقول، وحكاية المفرد، وتختصُّ بالعَلَم، وحكاية حال المفرد، وتختصُّ بـ(أيّ) و(مَنْ) الاستفهاميتين، وحكاية الجمل مُطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف نحو قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[مريم: ٣٠]، أمَّا حكاية المفرد في غير الاستفهام شاذَّة كقول بعضهم: ليس بقرشيًّا، لِمن قال: إنَّ في الدار قرشيًّا، أمَّا حكاية المفرد في الاستفهام كقولهم: أيًّا، لِمن قال: رأيتُ رجلًا[٢].

إعراب المبهم المضاف إلى غير المتمكن :

قال سيبويه: ((**ويدلك على أنَّ الكاف هي العاملة قولهم: هذا حقٌّ مثل ما أنَّك هاهنا، وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس، وزعم أنَّه يقول أيضًا: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾** [الذاريات: ٢٣]، **فلولا أنَّ (ما) لغوٌ لم يرتفع (مثل)...**))[٣].

هذا (باب بناء (أَنَّ) على ما قبلها) ، وذلك قولك: أحقًّا أنَّك ذاهبٌ، والحقَّ أنَّك ذاهبٌ، فيجوز أن ترفع (حقًّا) أو تنصبه، فالرفع على الابتداء والخبر، وتقديره: أحقٌّ ذهابُك، والنصب على الظرف، ويكون التقدير: أفي زمن حقٍّ أنَّك ذاهب، ثُمَّ تحذف (زمن) على نيَّة حذف المُضاف وإقامة المُضاف إليه مقامه، كما في قولهم: سير عليه مقدم الحاج، يريد زمن مقدم الحاج[٤]، وتكون (أَنَّ) في موضع رفع بالابتداء وخبره

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح الجوامع: ٢٦٧/٣.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٩/٢-٤٨٢، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٣٦/٤.

(٣) الكتاب: ١٤٠/٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٥٩/٣.

الظرف الذي قبله، ولا يجوز كسر (إنَّ) مع الظرف؛ لأنَّ الظرف لا يتقدَّم على (إنَّ) المكسورة لانقطاعها ممَّا قبلها، كما لا يجوز ذلك في قولهم: لا محالةَ أنَّك ذاهب، أو : يومَ الجُمُعةَ أنَّك ذاهب، واستدلَّ على ذلك بقول العبديِّ[١]:

أحقًّا أَنَّ جيرتنا استَقلّوا فنيّتُنا ونيّتُهم فريقٌ[٢]

إذ نصب (حقًّا) على الظرف، وفتح (أَنَّ)؛ لأنَّها وما بعدها في موضع رفع مبتدأ، وخبره الظرف وتقديره: أفي حقٍ استقلالُ جيرتنا، ولا يجوز كسر (إنَّ)، لأنَّ الظرف لا يتقدَّم على المكسورة[٣].

أمَّا إذا قلت: أمَّا حقًّا فإنَّك ذاهب، فكسر (إنَّ) في هذا الموضع جيد؛ لأنَّه كقولك: أمَّا يومَ الجُمُعة فإنَّك ذاهبٌ، وقد جاز انتصاب الظرف مع (أمَّا) وإنْ وقعت قبل (إنَّ)؛ لأنَّه ينتصب بالمعنى الذي في (أمَّا) من الفعل، فتقديره: مهما يكن من شيء في حقٍ فإنَّك ذاهب، ومهما يكن من شيءٍ يومَ الجُمُعة فإنَّك ذاهب[٤].

أمَّا قولهم (لا جَرَم) فهي فعل ماضٍ عند الخليل وسيبويه، وقد جعلها الخليل جوابًا لما قبلها، وهي بمعنى: حقًّا عند سيبويه، كما في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، ومعناه: لقد حقَّ أنَّ لهم النَّار[٥]، أمَّا عند الفرَّاء فهي اسم منصوب بـ(لا) ، بمنزلة (لا بُدَّ) و (لا محالة)، فلمَّا كثُر استعمالهم إياها، صارت بمنزلة (حقًّا) كقولهم: لا جَرَمَ لآتينَّك[٦].

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٨/٢.

(٢) البيت للمفضل النكري في الاصمعيات: ٢٠٠.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٤٣٥.

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٩/٢.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٧/٢-٣٩٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن: (الفرَّاء): ٨/٢.

أمَّا قولهم: كما أنَّه لا يعلم ذاك فتجاوز الله عنه، فزعم الخليل أنَّ العاملة في (أَنَّ) الكاف، وهذا مثل قولهم: هذ حقٌّ مثلَ ما أنَّك هاهنا، أي: كما يعمل (مثل) في (إنَّ) ويفتحها، فإنَّها تفتح بعد الكاف؛ لأنَّها مضاف إليها، والمضاف إليه يكون اسمًا، وتُفتح (أَنَّ) إذا وقعت موقع الاسم(١).

ويجوز في (مثل) الرفع والنصب، وذهب سيبويه إلى أنَّ (مثل) إنما بُني لأنّه أُضيف إلى غير متمكن وهو قوله: أنَّك، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّه حالٌ من النكرة (حقٌ) ، أمَّا الرفع على الصفة فعلى أنها كانت معربة قبل الإضافة ، و(ما) زائدة في الحالين، ولو لم تكن زائدة لما جاز الرفع، واستشهد سيبويه على الرفع بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ورفع (مثل) في هذه الآية المباركة هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي(٢).

ويرى الباحث أنَّ رفع (مثل) على أنَّه صفة للحقِّ أجود من نصبه على أنّه مبنيّ أو حال من النكرة، ففي هذا تكلُّف لا يكون في الصفة.

الاسم المتضمن معنى القبيلة :

قال سيبويه: **((فاذا قالوا: ولَدَ سدوسٌ كذا وكذا، أو ولَدَ جُذامٌ كذا وكذا صرفوه، وممَّا يقوِّي ذلك أنَّ يونس زعم أنَّ بعض العرب يقول: هذه تميمُ بنتُ مرٍّ، وسمعناهم يقولون: قَيسُ بنتُ عَيْلانَ، وتميمُ صاحبة ذلك، فإنَّما قال: بنت حين جعله اسمًا للقبيلة))**(٣).

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/٢٥٣.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٦٠٩، وشرح عيون كتاب سيبويه:١٩١.

(٣) الكتاب: ٣/١٤٠.

هذا باب أسماء القبائل والأحياء وما يُضاف إلى الأب والأُمِّ، منها ما يضاف إلى الآباء والأُمَّهات وهذه كسائر الاسماء المفردة يمنعُها من الصرف ما يمنعُها، فتقول: هؤلاء بنو تميم، وهذه بنو سلول، فإنْ لَمْ تُضف إليها (البنون) فهي على ثلاثة أوجه:

الأول: أنْ يُحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه ويبقى على ما كان عليه من الصرف وترك الصرف كقولهم: هذهِ تميمٌ وهذهِ باهلةُ[١].

الثاني: أن يُجعل اسم أبي القبيلة عبارة عن القبيلة ويصير كاسم مؤنَّث فيُمنع من الصرف، كقولهم: هذهِ تميمُ ورأيت تميمَ ومررتُ بتميمَ.

الثالث: أنْ يجعل اسم أبي القبيلة اسمًا للحيِّ ويصير بمنزلة اسم رجل فيُصرف ما كان مصروفًا نحو: تميم، وأسد، ويُمنع من الصرف ما كان غير مصروف، نحو: باهلة، وتغلب، وأعصر[٢].

وتقول: هذه تميمٌ، ولا يُقال: هذا تميمٌ؛ لأنَّ الكلام لو حمل على المضاف إليه في قولك: هذا تميمٌ كما حمل على المضاف إليه في قولهم: جاءت القرية، لالتبس اسم الحي بالرجل؛ لأنَّ تميمًا يجوز أن يكون اسم لرجل كما يجوز أن يكون اسم للحيّ، والقرية لا تكون كذلك فلا لبس فيها[٣].

وأنشد سيبويه على جعل الاسم للقبيلة قول الأخطل:

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدرْهَمَيْهَا فـإنَّ الـريحَ طيّبـةٌ قبُـولُ[٤]

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (ابن خروف): ٣٣٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٧/٤.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٦٥/٢.

(٤) ديوان الاخطل: ١٢٦.

فلم يصرف (سدوس)؛ لأنَّه جعله اسم قبيلة، ولو أمكنه الحمل على معنى الحيِّ لجاز، ولصرفه على هذا المعنى[١].

ويوصف اسم القبيلة ببنت من حيث أُطلق على القبيلة، وهو اسم أب كقولهم: تميم بنت مر، وقيس بنت عيلان، وكذا اسم الحيّ يُوصف بابن من حيث أُطلق على الحيِّ، وهو اسم أمّ كقولهم: باهلة بن أعصر، وهذا ما ذكره سيبويه في الشاهد[٢].

أمَّا الاسم الذي لا يُقال فيه بنو فلان فيكون على ضربين: أن يكون لقبًا للحيِّ ولم يقع اسمًا ولا لقبًا لأبٍ، كقريش، وثقيف، والآخر أن يكون اسمًا لأبٍ ثُمَّ صار كاللقب لهم، كمُعد، وكلب، فهذه الأسماء تجري مرةً اسمًا للحيِّ، فتُذكَّر وتصرف، ومرةً اسمًا للقبيلة فتؤنَّث ولا تُصرف[٣].

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٤٦٠.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٠٣٣/٨.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي) :٢٠/٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٦٥/٢.

الفصل الثاني

المنصوبات

(أيّ) :

قال سيبويه: ((**وبعضُ العرب يقول: لقد علمتُ أيَّ حينٍ عُقْبَتي، وبعضهم يقول: لقد عملت أيُّ حينٍ عُقْبَتِي**))[1].

هذا(باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الَّذي يتعدَّى إلى المفعول ولا غيره) ، والكلام في أفعال القلوب التي يقع الاستفهام بعدها، كقولك: قد علمتُ أعبدُ الله ثُمَّ أم زيدُ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ، ويجوز في حروف الاستفهام أنْ تقطع العامل عن أنْ يعملَ فيما بعدها؛ لأنَّ لها الصدارة في الكلام وعمله فيما بعدها يخرجها عن ذلك، وكذلك لا يجوز أنْ يعمل العامل الَّذي بعدها فيما قبلها، لذا فإنَّ الجمل التي تقع بعد الاستفهام تسدُّ مسدَّ المفْعول[2].

والفعل الَّذي يتعدَّى كقولك: قد علمتُ أزيدٌ عندنا أم عمرو، وقد عرفت أبو من زيدٌ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء، وعندنا خبره، والجملة في موضع المفعول، فإنْ كان الفعل متعديًا إلى مفعولين سدَّ الاستفهام وما بعده مسدَّ المفعولين كقولك: خلتُ أزيدٌ في الدار أم عمروُ، فإنْ كان الفعل لا يتعدَّى فإنَّ الاستفهام وما بعده يقوم مقام اسم مجرور بحرفٍ من حروف الجرِّ كقولك: فكَّرتُ هل زيدٌ قائمٌ، أي في قيام زيد[3].

فإذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: (علمت زيدًا أبو مَنْ هو)، جاز نصبه بالاتفاق؛ لأنَّ العامل مُسلَّط عليه ولا مانع من العمل، وقد اختلفوا في رفعه، فأجازه سيبويه وإن كان المختار عنده النَّصب؛ لأنَّه من حيث المعنى مُستفهم عنه، لأنَّ معناه علمت أبو مَنْ زيد، فإنْ نصبت (زيدًا)، فجملة (أبو مَنْ هو) في موضع

---

(١) الكتاب: ٢٤٠/١.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمَّاني)، تح: محمد ابراهيم: ٥٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٣٤/٢، وإعراب الجمل في الفكر النحوي من سيبويه إلى ابن هشام:٢٠٩.

المفعول الثاني، فإنْ كان الفعل متعديًا لواحدٍ نحو: (عرفت زيدًا أبو مَنْ هو)، فالجملة بدل من (زيد) [١].

ومثَّل سيبويه أيضًا بقولهم: (ليت شعري أعبدُ الله أم زيدٌ)، وتكون (شعري) اسم ليت، وجملة الاستفهام وما بعده في موضع خبر ليت، وقد منع الاستفهام أنْ تعمل (ليت) فيما بعدها، ومثل الاستفهام لام الابتداء، كقولك: (قد علمت لعبدُ الله خيرُ منك)، حيث منعت اللام (علمت) من العمل فيما بعدها؛ لأنَّها تقع في صدر الكلام مثل الاستفهام[٢].

أمَّا إذا قلت: عرفت أيَّ يومٍ الجمعةُ، فيجوز أنْ تنصب (أيّ) على الظرف لا على (عرفت)، وهو خبر (الجمعة)، وإنْ لم تجعله ظرفًا رفعت على الابتداء والخبر، ومثله قول بعض العرب وهو موضع الشاهد: (لقد علمتُ أيَّ حينٍ عُقبتي)، فيجوز نصب (أيّ) على الظرف، و(عُقبتي) مبتدأ، ويجوز (أيٌّ) بالرفع، ورفعه بالابتداء والخبر؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله[٣]، وانشد على ذلك قول حُريث بن جبلة:

حتى كأَنْ لم يكن إلاَّ تَذَكُّرُهُ والدَّهْرُ أَيَّتَمَا حالٍ دَهارِيرُ[٤]

والشاهد فيه نصب (أَيَّتَمَا) على الظرف، والعامل فيه الـ(دَهارِير)، والتقدير: والدهرُ دَهارِيرُ كلَّ حينٍ[٥].

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٥٩/١-٥٦٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٣٦/٢.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: ١٦٢/٩-١٦٣.

(٤) شرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ٢٣٧/١.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ١٧٨.

المصدر غير المتصرف (غفران) :

قال سيبويه: ((**ونظير سبحانَ الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى (غفرانَ)؛ لأنَّ بعض العرب يقول: غفرانَك لا كفرانَك، يريد استغفارًا لا كُفرًا**))[1].

هذا باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنَّها مصادر وضعت موضعًا واحدًا لا تتصرّف في الكلام تصرُّف ما ذكرنا من المصادر، وتصرُّفها أنَّها تقع في موضع الجرِّ والرفع وتدخلها الألف واللام، وذلك قولك: سبحانَ الله، ومعاذ الله، وريحانه، وعمرَك الله إلَّا فعلت، وقِعدَك الله إلَّا فعلت[2].

أمَّا (سبحانَ) فإنَّه مصدر فعل لا يُستعمل، كأنَّه قال: سبَّح سبحانًا، ومعناه التبرئة والبراءة، ولا يأتي إلَّا مصدرًا منصوبًا مضافًا وغير مضاف، لذا لم يتمكن في مواضع المصادر، وقد يأتي في الشعر منونًا[3]، كقول أميَّة بن أبي الصلت:

سُبْحانَه ثم سُبْحاناً يَعُودُ له وقَبْلَنا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ [4]

الشاهد فيه قوله:(سُبْحاناً)، وتنكيره وتنوينه ضرورة، والمعروف فيه أنْ يضاف إلى ما بعده، أو يُجعل مُفردا معرفة، ووجه تنكيره وتنوينه أنْ يُشبَّه بـ(براءة)؛ لأنَّه في معناها[5].

---

(١) الكتاب: ٣٢٥/١.

(٢) ينظر: الكتاب : ٣٢٢/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢١٤/٢.

(٤) ديوان أميَّة بن أبي الصلت: ٣٠.

(٥) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢١٤.

ولا يكون (سبحانَ) علمًا معرفًا بالعلمية، بل أنَّ تعريفه يكون بالإضافة لفظًا كسبحان الله، أو تقديرًا كقولك: سبحان مِنْ زيدٍ، أي براءة، قال الأعشى:

أَقــولُ لمَّــا جــاءني فَخْــرُه سبحانَ مِـن عَلْقَمَـةَ الفـاخِرِ [1]

أي: براءة منه، وقد يُعرَّف باللام وهو قليل كقوله: سبحانك اللهُمَّ ذا السبحان، ويمتنع من الصرف لأنَّه معرفة وفي آخره ألف ونون زائدتان كعثمان ونحوه، أمَّا تنوين (سبحان) على وجهين: يجوز أن يكون نكرة فصَرفَه، ويجوز أن يكون صرفه للضرورة[2].

أمَّا قولهم: (معاذَ الله وعياذَ الله) فكلاهما منصوب على المصدر، تقول: أعوذ بالله، بمعنى ألجأ إلى الله عوذًا وعياذًا، فهذان مصدران مُتصرّفان، ومثلهما قولك: العوذُ بالله والعياذُ بالله، بالرفع، أمَّا (معاذَ الله) فلا يكون إلَّا منصوبًا ولا يدخله الألف واللام ولا الرفع والجرِّ[3].

أمَّا (عمرَك الله) فهو مصدر يستعمل في معنى القسم ويكون منصوبًا على تقدير فعلٍ، وتقديره أسألك بعمرك الله، أو: أنشدك بعمرك الله، فحذف الباء ونَصَب الفعل (عمرك)، ثُمَّ حذف الفعل فتبقّى (عمرَك اللهَ)، و(الله) منصوب بالمصدر (عمرك)، كأنَّه قال: أسألك الله، وأجاز الأخفش الرفع في (الله) بالمصدر، كانَّه قال: يذكرك اللهُ بالبقاء[4].

---

(١) ديوان الأعشى: ١٠٦.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: ٢٣٤/٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢٠/١

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٠٢/١.

وقالوا (قِعدَك الله) بمعنى (عمرَك الله) وفيه لغتان: قِعدَك الله، وقعيدَك الله، وتقديره: أسألك بقعدِك وقعيدِك، أي يصف الله بالثبات والدوام، ولا يتصرَّف منه فعلٌ، فيقال: قعَّدْتُك الله، كما يقال: عَمَّرتُك الله، ولا يستعمل (عمرَك الله) و(قِعدَك الله) إلَّا في القسم(١).

ومثل ذلك قولك: سلامًا، أي سلامًا منك وبراءةً، وعليه تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، على معنى: براءةً منكم وتسلُّمًا، ويجوز (سلامٌ) بالرفع فتقول: سلامٌ يا فتى، معناه المُبارأة والمُتاركة، أي: أمرك سلامٌ، ومنه قولهم: لا تكوننَّ من فلانٍ في شيءٍ إلَّا سلامٌ بسلامٍ، بالرفع، أي: إلَّا أمرك سلامٌ بسلامٍ، ولو نصبته كان جيدًا بالغًا(٢).

وممَّا لا يتمكَّن من المصادر (غفران) كقولهم: غفرانَك لا كفرانَك، أي: استغفارًا لا كفرًا، وهو نظير (سبحان)؛ لأنَّه مصدر على وزن (فُعلان) محمول على الفعل، ولا يستعمل إلَّا مضافًا منصوبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أي: اغفر لنا غفرانك؛ لأنَّه من المصادر التي يعمل فيها الفعل مضمرًا، وأجاز بعضهم انتصابه على المفعول به، أي: نطلبُ غفرانَك، وجوَّز بعضهم الرفع على الابتداء أي: غفرانُك بغيتُنا(٣)

(١) ينظر: شرح المفصل: ١/١٢٠.
(٢) ينظر: المقتضب: ٣/٢١٩، والنحو الوافي: ٢/٢٣٥.
(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢/٧٥٩.

المصدر النكرة (ويلًا) :

قال سيبويه: **((واعلم أنّ بعض العرب يقول: وَيْلاً لـه وويلـةً لـه، وعولـةً لـك، ويجريها مجرى خَيْبَةً. من ذلك قول الشاعر، وهو جرير:**

كَسَا اللؤم تيماً خضرة في جلودها فَوْيلاً لتيمٍ من سرَابِيلها الخُضْرِ [١]

ويقول الرجل: يا وَيْلاهُ! فيقولُ الآخَر: وَيْلاً كَيْلاً! كأَنّه يقول: لك ما دعوتَ به وَيْلاً كَيْلاً.))[٢].

هذا(باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء) ، وذلك قولك: ويلٌ لكَ، وويحٌ لكَ، وويسٌ لكَ، وويلةٌ عليكَ، وهذه المصادر إذا أضيفت لم تتصرَّف ولم تكن إلَّا منصوبة؛ لأنَّك إنْ رفعتها لم يكن لها خبر، فتقول: ويلكَ وويحكَ، فإنْ أفردتها وجئت باللام جاز الرفع، فتقول: ويلٌ لكَ ويحٌ لكَ، ويكون الجار والمجرور الخبر، ويجوز النَّصب مع اللام بإضمار فعلٍ فتقول: ويحًا لك وويلًا لك[٣].

ومنـه قـول جريـر السـابق: ... فَوْيلاً لتيمٍ، والشـاهد فيـه قولـه:(فَوْيلاً) بالنَّصـب، والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء وإنْ كان نكرة؛ لأنَّه في معنى المنصوب[٤].

والفرق بين الرفع والنَّصب أنَّ محلها على الابتداء يكون المعنى فيه كائن وفيه معنى الدعاء، أمَّا النَّصب بالحمل على الفعل ومعناه صريح الدعاء والإخلاص في التفاؤل، ونظير ذلك قولهم (حسبك)، ففيه معنى الأمر وهو على مخرج الابتداء والخبر[٥].

---

(١) ديوان جرير: ١٥٩.

(٢) الكتاب: ٣٣٣/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢١/١.

(٤) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢١٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تح: محمد إبراهيم: ٦٧٢/٢.

ومما جاء على الرفع قوله تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرعد: ٢٩]، ففيه معنى الدعاء، والدليل على رفعها رفعُ (حسنُ)، أمَّا قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، فليس فيه معنى الدعاء، فكأنَّه قال: هؤلاء من وجب هذا القول لهم؛ لأنَّ هذا الكلام إنَّما يُقال لصاحب الشرِّ والهلكة، وإنَّما تكلَّم القرآن بكلام العباد لأنَّه جاء على لغتهم وعلى ما يعنون(١).

أمَّا إذا قال الرجل: يا ويلاه، فيقول الآخر: ويلًا كيلًا، بإضمار مبتدأ وخبر وجعل (ويلًا كيلًا) في موضع الحال، والدليل على أنَّه جوابٌ قولهم: نعم ويلًا كيلًا، ومعناه: لك الويلُ ويلًا كيلًا، وجعل (نعم) دليلًا على الإضمار، ومنهم من نصبه بإضمار فعلٍ كأنَّه مصدرٌ له، وتقديره: ألزمك الله ويلًا كيلًا، كما أنَّ تقدير (جدعًا) و(عقرًا): جدَعك الله جدعًا، وعقرَك عقرًا(٢).

حذف عامل المصدر بعد الاستفهام :

قال سيبويه: ((**ومن ذلك قول بعض العرب: أَغُدّةً كغُدّة البعير ومَوْتًا في بيتِ سَلُولِيَّةٍ، كأَنَّه إنما أراد: أَأُغَدُّ غُدّةً كغُدّة البعير وأَموتُ موتًا في بيتِ سَلوليّةٍ. وهو بمنزلة أَطَرَباً، وتفسيره كتفسيره**))(٣).

هذا (باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنَّه يصير في الإخبار والاستفهام بدلًا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلًا من احذَر في الأمر، وذلك قولك: ما أنت إلَّا سيرًا، وإلَّا

(١) ينظر: الكتاب: ٣٣١/١.
(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٠٦/١.
(٣) الكتاب: ٣٣٨/١.

سيرًا سيرًا) [1]، ويقال هذا ونحوه لِمَنْ يكثر الفعل منه ويواصله، ويستغني عن إظهار الفعل بدلالة المصدر عليه، ومثلُه في الإخبار عن الغائب: زيدُ سيرًا سيرًا، وليتك سيرًا سيرًا، وأنت مُذ اليوم سيرًا سيرًا، فيجوز في كلّ هذا النَّصب بالتنكير[2].

ويجوز ايضًا: ما أنت إلَّا السيرَ السيرَ، على النَّصب بالتعريف، ويجوز الرفع فيه فتقول: ما أنت إلَّا سيرٌ سيرٌ، ويقدر على وجهين: ما أنت إلَّا ذو سيرٍ سيرٍ، فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، أو: ما أنت إلَّا سائرٌ سائرٌ، فيقع المصدر موقع الصفة[3].

أمَّا قولك: ما أنت إلَّا ضربُ الناس، تقديره: ما أنت إلَّا تضربُ الناسَ ضربًا، ويجوز فيه التنوين ونصب الناس فتقول: ما أنت إلَّا ضربًا الناسَ؛ لأنَّه مصدر مضاف إلى مفعول، فيجوز فيه الإضافة وترك الإضافة، وهو مثل قولهم: ما أنت إلَّا شربَ الإبل، إلَّا أنّ هذا لا يجوز فيه إلَّا الإضافة؛ لأنَّ تقديره: ما أنت إلَّا تشرب شربًا مثلَ شربِ الإبلِ، ونظير ذلك من المصادر المنصوبة قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]، على معنى: إمَّا أنْ تمنُّ منًّا وإمَّا أن تفادوا فداءً[4].

ويجوز في كلّ هذا الرفع وأنشد على الرفع قول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ، حتى إذا ادّكرَتْ فإنَّما هيَ اقبالٌ وَإدبارُ [5]

---

(١) الكتاب: ٣٣٥/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٢٦/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تح: محمد إبراهيم: ٦٨٣/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١١٥/١.

(٥) ديوان الخنساء: ٤٦.

والشاهد فيه رفع (اقبال) و (إدبار) على السعة، والمعنى ذات اقبالٍ وَإدبارٍ، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، ولو نصب على إضمار فعلٍ تقديره: فإنَّما هي تقبلُ إقبالًا وتُدبرُ إدبارًا، لكان أجود(١).

أمَّا ما ينتصب على الاستفهام من المصادر فقولهم: أقيامًا وقد قعد الناسُ، على جهة الإنكار وليس على السؤال، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجزْ فيه الإضمار؛ لأنَّ الفعل لا يُضمر إلّا إذا دلَّ عليه دالّ، ومثله قولك: أقعودًا وقد سار الناس، قلت ذلك منكرًا عندما رأيته في حال قعودٍ في غير وقته(٢)، ومثله قول العجاج:

أطَرَبًا وأنت قِنَّسْرِيُّ(٣)

وإنَّما أراد : أتطربُ طربًا، أي: أنت في حالٍ تطرب، ونصب (طربًا) بفعل مضمر دلَّ عليه الاستفهام، والاستفهام هنا للتوبيخ(٤).

ومثله في الاستفهام قول بعض العرب: أَغُدّةً كغُدّة البعير ومَوْتًا في بيتِ سَلُولِيَّةٍ، ويعزى إلى عامر بن الطفيل، يروى: غدةً وموتًا، بالنَّصب على حذف عامل المصدر الواقع بعد الاستفهام وتقديره: أَأُغَدُّ غُدّةً وأَموتُ موتًا، والاستفهام هنا على جهة الإنكار والتوبيخ، ويروى بالرفع وتقديره: غدَّتي كغدّةِ البعيرِ وموتي موتٌ في بيت سَلُولِيَّةٍ(٥).

ومثل ما ينتصب في هذا الباب وأنت تعني نفسك قول الشاعر:

سَماعَ اللهِ والعُلَماءِ أَنِّي أَعُوذُ بِحَقْوِ خالِك، يا ابنَ عَمْرِو(٦)

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢١٥.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٢٨/٣.

(٣) ديوان العجاج: ٢٩٣، والقِنَّسريّ :الرجل الكبير المسنّ.

(٤) شرح شواهد المغني: ٥٤/١.

(٥) ينظر: مجمع الأمثال: ٥٧/٢، وشواهد النحو النثرية: ١٤٣.

(٦) لم ينسب إلى أحد، ينظر: الكتاب: ٣٤٠/١.

وذلك أنَّه جعل نفسه في حالِ مَنْ سمعه، أي في حال المسموع الَّذي سمعه هو[١]، ونَصبَ (سماع) على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير: أسمع الله إسماعًا، ووضع (سماعًا) موضع (إسماعٍ) كما قالوا: أعطيته عطاءً، أي: إعطاءً[٢]، ويجوز فيه تنوين (سماع) ونصب (الله) فتقول: سماعًا الله والعلماء، بمعنى إسماعًا اللهَ، بمنزلة: ما أنت إلَّا ضربًا الناسَ وضربَ الناسِ[٣].

نصب الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل حملًا على الحال:

قال سيبويه: **((وحدّثنا بعضُ العرب، أنّ رجلاً من بني أَسَدٍ قال يومَ جَبَلَةَ واستَقبله بَعِيرٌ أَعْوَرُ فتَطَيَّرَ منه، فقال: يا بني أسد، أَعْوَرَ وذا نابٍ! فلَمْ يردْ أن يَسترشدهم ليُخبِروه عن عَوَرِه وصحّته، ولكنَّه نَبَّهَهم، كأَنه قال: أَتَستقبلون أَعْوَرَ وذا ناب))**[٤].

هذا (باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت منه، وذلك قولك: أَتميميًّا مرّةً وقيسيًا أُخرى، وإنَّما هذا انَّك رأيت رجلًا في حالِ تلوُّنٍ وتنقُّل) [٥]، فالاسم المنصوب ليس بمأخوذٍ من فعلٍ، لذا احتيج إلى تقدير فعلٍ ليس من لفظه بل ممَّا شاهده من حاله فأغناه ذلك عن ذكر الفعل، فقال: أَتميميًّا مرّةً وقيسيًا أُخرى، أي: أتتحوَّل وتتلوَّن[٦].

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه: ١٢٤.
(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢١٧.
(٣) ينظر: الكتاب: ٣٤٠/١.
(٤) الكتاب: ٣٤٣/١.
(٥) الكتاب: ٣٤٣/١.
(٦)ينظر :الكامل في اللغة: ١٢٩/٣، والمقتضب :٢٢٨/٣

وقد جاءت هذه الأسماء جامدة متضمنّة معنى التوبيخ على ما لا ينبغي من التقلُّب في الحال مع همزة الاستفهام أو من دونها ، فقد تقول في غير الهمزة: تميميًّا قد علم الله مرةً وقيسيًا أخرى، وهذه الأسماء منصوبة على الحال على مذهب السيرافي والزمخشري، ومنصوبة على المصدريّة على مذهب سيبويه، بتقدير ما قبلها مؤولًا بفعل من معنى التحوُّل مثلًا، فليس المراد: أنَّك تتحوَّل في حالِ كونك تميميًّا، بل المعنى: تتحوَّل هذا التحوَّل المخصوص(١).

وأنشد على ذلك لهند بنت عتبة:

أَفي السَّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشباهَ الإماءِ العَوارِكِ(٢)

حيث نصبَ (أَعْيَاراً وأَشباهَ) على الحال بإضمار فعلٍ عند السيرافي ومن تبعه، والمعنى: أتتحوَّلون في السَّلْمِ أَعْيَاراً، أو على المصدر عند سيبويه(٣)، وأنشد للفرزدق:

على حَلْفةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مسلماً وَلا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ (٤)

الشاهد فيه قوله: (وَلا خَارِجًا) حيث نصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل عند سيبويه، والتقدير: عاهدت ربّي لا يخرج من فِيَّ زُورُ كلامٍ خروجًا، ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال، ومعناه: عاهدت ربِّي على أمور وأنا في هذه الحالتين: لا شاتمًا ولا خارجًا مِنْ فيَّ مكروه، فلم يحمله على (عاهدت)، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى بن عمر، وقد أجاز سيبويه الوجهين معًا(٥).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٧/٢.

(٢) ينظر: المقاصد النحوية: ١١٤/٣.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: ٢٦٣/٣.

(٤) ديوان الفرزدق: ٥٣٩، وفيه (على قسمٍ).

(٥) ينظر: المقتضب: ٢٦٩/٣، وشرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ١١٩/١.

ومن ذلك قول بعض العرب وقد تطيَّر من جملٍ أعور فقال: أعورَ وذا نابٍ، فنصب (أعْور) بإضمار فعلٍ كأنَّه قال: أتستقبلون أعورَ وذا نابٍ، فهذه حكاية للمثل المشهور: أعورَ وذا نابٍ، التي تُبيِّن قصد القائل الإخباري بتنبيه قومه إلى تشاؤمه مع أنَّ التقدير يفترض وجود أداة الاستفهام قبل الفعل(١).

ويجوز الرفع في كل هذا فتقول: أعورُ وذو نابٍ، تقديره: أمستقبلكم أعورُ وذو نابٍ، كما تقول: أتميميٌّ مرَّة وقيسيٌّ أُخرى، على معنى: أأنت تميميٌ مرَّة وقيسيٌّ أخرى، فيكون مبتدأ وخبر، وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما رفعه لو ظهر ذلك المبتدأ؛ لأنَّ إضمار الرافع فيه كإضمار الناصب(٢).

أمَّا إذا قلت: أنت تميميٌّ وقيسيٌّ أُخرى، وهو أعورُ وذو نابٍ، وإنِّي عائذٌ بالله، فليس في كل ذلك إلَّا الرفع؛ لأنَّه قدَّم الاسم وجاء بعده بالخبر فلا يجوز هنا غير الابتداء والخبر(٣).

وعلى كل هذا فالاسم في هذا الباب يكون على ثلاثة أوجه، منه ما لا يجوز فيه إلَّا الرفع إذا ظهر الرافع فيه كقولك: هو أعورُ وذا نابٍ، ومنه ما لا يجوز فيه إلَّا النَّصب إذا ظهر الناصب فيه، كقولك: أتستقبلون أعورَ وذا نابٍ، ومنه ما يجوز فيه الرفع والنَّصب، إذا حُذف فيه الرافع والناصب، فإنْ قُدِّر على الناصب انتصب، وإنْ قُدِّر على الرافع ارتفع، فقولهم: أعورَ وذا نابٍ، يجوز فيه الوجهان، وكلٌّ على تقديره(٤).

---

(١) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه، ١٩٧، والدلالة المركزية والدلالة الهامشية بين اللغويين والبلاغيين: ٥٠-٥١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦٩/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٣٦/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تح: محمد إبراهيم: ٦٩٨/٢.

نصب الظرف بعد المبتدأ :

قال سيبويه: ((**سمعنا بعضَ العرب يُنشِده كذا:**

سَرَى بعدما غارَ الثُّرَيَّا وبعدما كأنّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخلُ [1]

أي قَصْدَه، يقال هو حِلَّةَ الغور أي قَصْدَه، سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب.))[2].

هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذاك لأنَّها ظروفٌ تقع فيها الأشياء، وتكون فيها فانتصب لأنَّه موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها وعمل فيها ما قبلها، كما أنَّ العلَم إذا قلت: أنت الرجل علمًا، عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهمًا[3].

ومذهب البصريين أنَّ الظروف التي تقع في موقع الخبر نحو: زيدٌ خلفَك، تكون منصوبة بفعل تقديره: استقرَّ أو وقع، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (خلفَك) لم ينتصب بإضمار فعل، وإنَّما ينتصب بالخلاف الأوّل؛ لأنَّنا نقول: زيدٌ أخوك، فيكون الأخ هو زيدٌ، وكلّ واحد منهما يرفع الآخر، أمَّا إذا قلت: زيدٌ خلفَك، فإنَّ (خلفَك) مخالفٌ لزيدٌ؛ لأنَّه ليس هو فنصبناه بالخلاف[4].

واتفق البصريون والكوفيون على أنَّ قولك: خلفك وقدامَك ونحوهما من الأماكن هي ظروف في الإضافة، واختلفوا فيها إذا أُفردت، فذهب البصريون إلى أنَّها ظروف كما كانت في حال الإضافة، وذهب الكوفيون إلى أنَّها إذا أُفردت صارت اسمًا، فقولك: زيد خلفًا وقُدّامًا، عند البصريين ظرف، وعند الكوفيين تعني: زيد خلفٌ، على معنى

---

(١) لم يعثر على قائله، ينظر: أسطورة الأبيات الخمسين: ٢٤١.

(٢) الكتاب: ٤٠٥/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٠٣/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٩٣/٢.

مُتأخّر، وقُدّام على معنى مُتقدِّم، وكذلك لو قلت: قام زيدٌ خلفًا، فخلفًا منصوب على الظرف عند البصريين، وعلى الحال عند الكوفيين، ومعناه قام مُتأخِّرًا(١).

وذهب ابن السرَّاج إلى أنَّ الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة، ثُمَّ اتَّسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فقولك: زيدٌ دونَ الدار وفوقَ الدار، تريد: مكانًا دون الدار، ومكانًا فوق الدار، ثُمَّ اتَّسع ذلك فقلت: زيدُ دون عمرو، أي دونه في الشرف أو المال أو العلم، وممَّا اتَّسعوا فيه قولهم: هو منِّي بمنزلة الولد، أي في أقرب المواضع وإنْ لم تقصد البقعة من الأرض، ومثله: هو منِّي بمنزلة الشغاف، ومزجرِ الكلبِ، ومقعدِ القابلةِ وغير ذلك(٢).

وقد أنشد سيبويه على ذلك قول الشاعر السابق: كأنّ الثُّريَّا حِلَّةَ الغَوْرِ، والشاهد فيه نصب (حِلَّةَ الغَوْرِ) على الظرف، ومعناه قصد الغَوْرِ ومحلُّه(٣)، وأنشد للأعشى:

نَحنُ الفَوارِسُ يَومَ الحِنْوِ ضاحِيَةً جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ(٤)

حيث نصب (جَنْبَيْ فُطَيْمَةَ) على الظرف، وذكر السيوطي أنَّ الَّذي يصلح للظرفية ويتعدَّى إليه الفعل من الأمكنة أربعة: الأول ما دلَّ على مقدار نحو ميل وفرسخ وغلوة، والثاني ما لا تُعرف حقيقته بنفسه بل ما يضاف إليه نحو مكان وناحية وجنبي، والثالث صفة المكان الغالبة نحو قريبًا منك وشرقي المسجد، والرابع مصادر قامت مقام مضاف إليها نحو قرب الدار ووزن الجبل وقصدك(٥).

---

(١) ينظر: الأزمنة والأمكنة: ٢٢٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٩٩/١.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٣٥.

(٤) ديوان الأعشى: ٤٨.

(٥) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٥٠/٢-١٥١.

وذكر سيبويه أنَّ (سواء) بمنزلة الظرف إذا أُضيفت إلى الكاف فتقول: هذا سواءَك، بمنزلة (مكانك)، والدليل على ذلك أنَّك لو قلت: مررت بِمَنْ سِواءَك، فإنَّ الأسماء الموصولة يُوصل بها الجمل، فإذا وُصل بها الظرف فيكون متعلّق بجملة من فعل وفاعل محذوفة، كأنَّك قلت: مررت بمن استقرَّ سواءَك، فالضمير يرجع إلى الموصول من استقرَّ، إلَّا أنَّه حُذِف فقام الظرف مقامه(١).

نصب النعت على التعظيم والمدح :

قال سيبويه: ((**وسمعنا بعض العرب يقول: الحمدُ للهِ ربَّ العالمين، فسألتُ عنها يونس فزعم أنَّها عربية**))(٢).

هذا (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإنْ شئت قطعته فابتدأتَه، وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ، والحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ، والمُلكُ للهِ أهلَ المُلكِ، ولو ابتدأتَه فرفعته كان حسنًا) (٣).

فالنَّصب بتقدير أعني أو أمدح، والرفع على قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقةً أو ادِّعاءً بتقدير: هو، وأجاز سيبويه الجرّ على الاتِّباع، واستشهد على النَّصب بقول بعض العرب: الحمدُ للهِ ربَّ العالمين، بالنَّصب وقد سأل عنها يونس فزعم أنَّها عربية، ومثاله في الذمِّ(٤) قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[المسد: ٤]، قرأها الجمهور بالرفع على الاتِّباع، وقرأ عاصم بالنَّصب على الذمِّ(٥)، واستشهد على الرفع بقول الأخطل:

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢١٥/١.

(٢) الكتاب: ٦٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٢/١.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٨٨.

(٥) ينظر: الحُجَّة للقرَّاء السبعة: ٤٥١/٦.

نَفْسِـي فِـداءُ أَمِيـرِ الْمُـؤمِنِينَ إذَا أَبْـدَى النَّواجِـذَ يَـوْمٌ عَـارِمٌ ذكَـرُ
الْخَـائِضُ الْغَمْـرَةَ المَيْمُـونُ طَـائرُهُ خَلِيفَـةُ الله يُسْتَسْـقَى بِـهِ الْمَطَـرُ[1]

الشاهد فيه قطع (الْخَائِض) وما بعده من قوله (أَمِيرِ الْمُؤمِنِينَ) لِما قصد من معنى المدح والثناء، ولو نصبه على هذا المعنى لكان حسنًا، ولو جرَّه على النعت او البدل لجاز[2].

واشترط بعض النحويين تكرار النعوت شرطًا في جواز القطع من الأول، وفصَّل آخرون بأنَّ الاسم إذا كان معروفًا للمخاطب ولم يكن يقصد تمييزه من غيره، حينئذٍ لم يكنْ النعت من تمامه، وإنَّما يُقصد به مدح أو ذمّ، فلم يمتنع القطع من الأول، أمَّا إذا كان المنعوت غير متميِّزٍ إلَّا بنعته، فلا بُدَّ أنْ يكون تابعًا للمنعوت، وحينئذٍ يكون تكرار النعوت شرطًا في جواز القطع[3].

والتعظيم يحتاج إلى اجتماع معنيين في المُعظَّم: أحدهما انْ يكون المعنى الَّذي عُظِّم به فيه مدحٌ وثناءٌ ورِفْعةٌ، والآخر أنْ يكون المُعظَّم قد عرفه المخاطب وشُهِر عنده ما عُظِّم به، أو يتكلَّم المُتكلِّم بصفة ينفرد بها المُخْبَر عنه عند المخاطب ويعرفه بها، ثُمَّ يأتي بصفات يُعظِّمه بها كقولك: مررتُ بعبدِ الله الكريمَ الفاضلَ، فتنصب (الفاضلَ) على التعظيم لأنَّك لمَّا قدَّمت (الكريم) صار كأنَّه قد عُرف وشُهر[4].

أمَّا الموضع الَّذي لا يجوز فيه التعظيم فأنْ تذكر رجلًا ليس بنبيهٍ عند الناس ولا معروف بالتعظيم ثُمَّ تُعظِّمُه كما تُعظِّم النبيه، وذلك قولك: مررتُ بعبدِ الله الصالحِ[5]،

---

(١) ديوان الأخطل: ١٠٣.
(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٦١.
(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٨٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣١٥/١.
(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٧٤/٢.
(٥) ينظر: الكتاب: ٦٩/٢.

فلا يجوز هنا أنْ تُعظِّمَ عبد الله بالصلاح إنْ لمْ يكنْ قد عُرف بالصلاحِ حقَّ معرفته فتُعظِّمُه به[1].

واستشهد سيبويه على هذه الوجوه بقوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء:١٦٢]، ففي ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ وجهان: النَّصب على المدح، والجرِّ بالعطف على (مَا)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة:١٧٧]، فرفع ﴿الْمُوفُونَ﴾ على المدح، والتقدير: هم الموفون، ونصب ﴿الصَّابِرِينَ﴾ بالعطف على ﴿ذَوِي الْقُرْبَى﴾، أو على إضمار فعلٍ تقديره: أذكر، ولو رفع ﴿الصَّابِرِينَ﴾ بالعطف على أوّل الكلام كان جيدًا[2]، ومثله قول خِرْنِق:

النازِلونَ بِكُلَّ مُعتَرَكٍ وَالطَيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ[3]

فهذا شاهد على أنَّه يجوز قطع نعت المعرفة بالواو كما يجوز قطع نعت النكرة بها، فقولها (وَالطَيِّبونَ) نعت مقطوع بالواو للمدح والتعظيم بجعله خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الطَيِّبون، وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول: النازِلونَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ وَالطَيِّبين[4].

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٦٣/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٩٥/٢-٣٩٦.

(٣) هي خِرْنِق بنت هفان من بي قيس، ينظر: الكتاب: ٢٠٢/١.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٤٢/٥.

تمييز كم :

قال سيبويه: ((**وبعض العرب ينشد قول الفرزدق:**

كَمْ عَمّةً لكَ يَا جَريرُ وخالةً فَدْعاءَ قَد حَلَبَتْ عليَّ عِشارِي[1]

وهم كثيرٌ، فمنهم الفرزدق والبيت له. وقد قال بعضهم: كمْ على كل حالٍ منونَّةً، ولكن الَّذين جرُّوا في الخبر أضْمَروا (مِنْ) كما جاز لهم أنْ يُضمِروا رُبَّ))[2].

هذا (باب كمْ) ، وتمييز كمْ، وكمْ اسم يقع على العدد، ولها موضعان، الأوّل: أنْ تكون استفهاميّة ، وتكون بمنزلة (عشرين) وما يُشبهه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرُّها، وذلك قولك: كمْ درهمًا عندك، كما تقول: أعشرون درهمًا عندك، فينتصب الدرهمُ بعد (كم) كما انتصب بعد (عشرين)، وتختلف عن (عشرين) ونحوها بأنَّه يجوز في (كمْ) أنْ تفصلَ بينها وبين ما عمِلت فيه بالظرف فتقول: كم لك غلامًا، وكم عندك جاريةً، وهذا لا يجوز مع عشرين[3].

والموضع الثاني: أنْ تكون خبريَّة، ومعناها معنى (رُبَّ) إلَّا أنَّها اسم و(رُبَّ) حرف، ويشتركان في أنَّهما يقعان صدرًا في الكلام، ولا يدخلان إلَّا على نكرة، والاسم الَّذي يقع بعدهما يدلُّ على أكثر من واحد، ولكنَّه بعد (رُبَّ) يدلّ على قليل، وبعد (كمْ) يدلُّ على كثير[4].

---

(١) ديوان الفرزدق: ٥٨٣.

(٢) الكتاب: ١٦٢/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٥٥/٣، والأصول في النحو: ٣١٥/١.

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٠٠/١.

وتَجرُّ (كمْ) الخبرية مُميزَّها مُفردًا كان أم مجموعًا، نحو قولك: كم رجلٍ عندك، وكم رجالٍ عندك، فهي بمنزلة عدد يُجرُّ ما بعده نحو: ألف درهمٍ، وزعم قومٌ أنَّ تميم تُجيز نصب تمييز (كمْ) الخبرية إذا كان مُفردا(١).

و(كمْ) مبنيَّة لا يظهر فيها إعراب وتكون في محل رفع أو نصب أو جرّ، فتكون مرفوعة الموضع بالابتداء، نحو: كمْ درهمًا عندك، فـ(كمْ) في موضع رفع مبتدأ و(عندك) الخبر، وتقول في الخبرية: كم غلامٍ لك، فـ(كمْ) في موضع رفعٍ بالابتداء و(لك) الخبر(٢).

أمَّا إذا كانت في محلّ نصب فتكون مفعولًا به أو مفعولًا فيه أو مصدرًا، فالمفعول به كقولك: كمْ رجلًا رأيت، فـ(كمْ) في موضع نصب مفعول به، وتقول في الخبرية: كمْ غلامٍ ملكت، أمَّا المفعول فيه كقولك: كمْ يومًا عبدُ الله ماكثٌ، وكمْ ميلًا قطعت، فـ(كمْ) في موضع نصب مفعول فيه، ومثال المصدر: كمْ ضربةً ضربت، و(كمْ) في موضع مصدر منصوب بما بعده من الفعل(٣).

وقد ذكر سيبويه عن الخليل: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ، وذكر أنَّ القياس هنا النَّصب وإنَّما خفض بإضمار (مِنْ)، وصارت (على) في أوّل الكلام عوضًا عنها(٤)، وذكر أنَّ بعض العرب ينصب بها في الخبر حملًا على الاستفهام وهو الأصل؛ لأنَّ (كمْ) عدد مبهم فأصلها الاستفهام؛ لأنَّ المُستفهِم يحتاج أنْ يُبهم ليُشرح ما يسأل عنه، وليس الأصل في الإخبار الإبهام، فإذا نُصب بها في الخبر جاز أنْ يكون المنصوب جماعةً؛ لأنَّ معناها وهي ناصبة في الخبر كمعناها خافضة(٥).

---

(١) ينظر: المفصَّل: ٢٢٤، ومعاني النحو: ٢٣٩/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصَّل: ١٢٧/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصَّل: ١٢٨/٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٦٠/٢.

(٥) النكت في كتاب سيبويه: ١٣٠/٢.

وممَّا استشهد به سيبويه بيت الفرزدق السابق: كَمْ عَمَّةً لكَ...، يروى بنصب (عمة) ورفعها وجرّها، أمَّا النَّصب فعلى أنَّ (كمْ) استفهامية في محل رفع بالابتداء، و(قَد حَلَبَتْ) خبره، و(عمةً) تمييز (كمْ)، والرفع على أنَّ (كمْ) خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلّق بـ(حَلَبَتْ) أو في محل نصب مفعول مطلق عاملهُ (حَلَبَتْ)، وتكون (عمةً) مبتدأ، والَّذي سوَّغ مجيء النكرة مبتدأ هو الوصف، فالجارّ والمجرور (لك) صفة لـ(عمة)، أمَّا الجرّ فعلى أنَّ (كمْ) خبرية في محل رفع مبتدأ خبره (حَلَبَتْ)، و(عمة) مجرور؛ لأنَّ تمييز (كمْ) الخبرية مجرور(١).

ويرى الباحث أنَّ اقوى الوجوه في بيت الفرزدق هو ان تكون (كمْ) خبرية في محل رفع مبتدأ و(عمة) تمييز مجرور؛ لأنَّ الخبريَّة تدلّ على الكثرة ولا تحتاج إلى جواب، وإنَّما يريد الشاعر هنا الإخبار عن الكثرة؛ لأنَّ الهجاء يتطلّب ذلك، ولم يردْ الاستفهام عن عدد المرات.

نداء النكرة :

قال سيبويه: ((**زعموا أن بعض العرب يصرف قبلًا وبَعْدًا فيقول: ابدأ بهذا قَبلًا، فكأنَّه جعلها نكرة. فإنَّما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبَّهه بهما مُفردين إذا كان مُفردا، فإذا طال وأُضيف شبَّهه بهما مُضافين إذا كان مضافًا**))(٢).

هذا(باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنَّه لا يكون وصفًا للأوّل ولا عطفًا عليه) (٣)، والاسم المبهم يوصف بما فيه الألف واللام فيصير المبهم مع

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٣٢٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢٢٦/١.
(٢) الكتاب: ١٩٩/٢.
(٣) الكتاب: ١٩٤/٢.

صفته كشيءٍ واحد، فإذا قلنا: يا هؤلاء وزيدٌ الطوالُ، جاز في (الطوال) الرفع والنَّصب على عطف البيان وليس على الصفة؛ لأنَّ فيه شرحًا وبيانًا كما في البدل والتوكيد، ولو كان يريد الصفة لقال: يا هؤلاء الطوال وزيدٌ، بلا فاصل بين المبهم وصفته، وتقول: يا هذا ويا هذان الطوالُ والطوالَ، فهذا أيضًا عطف(١).

وذكر سيبويه أنَّه لا يجوز أنْ تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتَّة، إلَّا أنَّهم قالوا: يا أله اغفرْ لنا، وعلَّة ذلك أنَّك إذا ناديت بالاسم الَّذي فيه الألف واللام صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك، فلا تقول: يا الرجل تعال، فيدخل تعريف على تعريف، أمَّا قولهم: يا أله ، فإنَّ الألف واللام لا تفارقان هذا الاسم فأشبها الأصل، وليستا كاللتين في الرجل تُثبتان وتُحذفان وهما في اسم الله ثابتان(٢).

أمَّا قولهم (اللَّهُمَّ) فقد ذكر سيبويه عن الخليل أنَّها نداء، والميم فيها بدلٌ من (يا) النداء، ولا تجتمع الميم مع (يا)، ولا يجوز وصفه؛ لأنَّه صار مع الميم بمنزلة صوت، كقولك: يا هَناهْ، ويا نَوْمانُ، ويا قُلُ، وهذه كلّها لا تُنعت(٣)، وقد ردَّ المُبرِّد بأنَّ الميم إذا كانت عوضًا من (يا)، فكأنَّك قلت (يا أله)، فلو قلت: يا أللهُ الكريمُ، فـ(الكريم) نعت، وكذلك إذا قلنا: اللَّهُمَّ الكريم، فـ(الكريم) نعت، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٣]، وكان سيبويه يزعم أنَّ (فاطر) نداءٌ ثانٍ، كأنَّه قال: يا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ(٤).

وزعم الخليل أنَّ الألف واللام إنَّما منعهما أنْ يدخلا في النداء لأنَّ كلّ اسمٍ منادى مرفوع معرفة، فلو قلت: يا رجل ويا فاسق، فمعناه: يا أيُّها الرجلُ و يا أيُّها الفاسقُ، فصار (رجل) و(فاسق) معرفتين بالإشارة إليهما، وصار القصد والإشارة بدلًا

(١) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ١٥٩، والمفصَّل: ٦٦.
(٢) ينظر: المقتضب: ٤/٢٣٩-٢٤٠.
(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/١٨٣.
(٤) ينظر: المقتضب: ٤/٢٣٩، اللمع في العربية: ١١٣.

في النداء من الألف واللام، لذا امتنعا من الدخول في النداء كما امتنعا من الدخول على قولك: هذا؛ لأنَّهما تعرَّفا بالإشارة إليهما(١).

واستدلَّ سيبويه على أنَّ (يا فاسقُ) معرفة بقولهم: يا خباثِ، ويا لكاعِ، ويا فساقِ، فهذه الأسماء لا تكون إلَّا معرفة، وهي مبنية على الكسر لأنَّها معدولة عن معرفة غير منصرفة، فـ(فساق) عن فاسقة، و(خباث) عن خبيثة، و(لكاع) عن لكعاء، ولا تكون هذه الأسماء إلَّا في النداء، ولو كانت نكرات في النداء لوجدت في غيره، ويقوّي ذلك ما سمعه يونس من العرب قولهم: يا فاسقُ الخبيثُ، وممَّا يقوّي ذلك أيضًا ترك التنوين فيه(٢).

فإنْ أردت النكرة وصفت أم لمْ تصفْ فهي منصوبة، وذلك قولك: يا رجلًا، فإنْ وصفتها قلت: يا رجلًا عاقلًا تعال، فالنكرة منصوبة لأنَّك لمْ تدعُ رجلًا بعينه، ومثله قول الضرير: يا رجلًا خُذ بيدي، فلا يقصد هنا رجلًا بعينه، فلمَّا لحقها التنوين طالت وصارت بمنزلة المضاف لما طال نُصب، وكما فعل ذلك بقبلُ وبعدُ(٣).

وجعل الخليل المنادى بمنزلة (قبل وبعد)؛ لأنَّ (قبل وبعد) غير متمكنين، فلا تبني عليهما كلامًا، وإنَّما يكونان على ما قبلهما فيكونان غاية، فإنْ أضفتهما أو نكّرتهما تمكّنا في مواضع الإعراب بخروجهما عن الظرفية، وكذلك المنادى يكون غير مُتمكّن، فما كان منه مُفردا معرفة يُبنى على الضمّ، فشُبِّه بقبلُ وبعدُ، وما كان مضافًا أو نكرةً أُعرب وإنْ كانا غير مُتمكّنين تشبيها بقبل وبعد إذا جاءتا مضافتين أو نكرتين(٤)، واستشهد على نداء النكرة بقول ذي الرمّة:

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٤٣/١-٣٤٤.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٥٥/٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣١/١، شرح المفصل: ١٢٨/١.

(٤) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ١٥٨.

أَداراً بِحُـزْوى هِجـتِ لِلعَـينِ عَبـرَةً فَمـاءُ الهَـوى يَـرفُضُ أَو يَتَرَقْـرَقُ[1]

الشاهد فيه نصب (دار) لأنَّه منادى منكور في اللفظ وإنْ وقع بعده الجارّ والمجرور موقع الصفة[2].

المستثنى :

قال سيبويه: **((حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوقَ بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدا. وعلى هذا: ما رأيت أحدًا إلَّا زيدًا، فينصب زيدًا على غير رأيت؛ وذلك أنَّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأوّل))**[3].

هذا باب النَّصب فيما يكون المُستثنى مُبدلا، والكلام في ناصب المُستثنى، وقد اختلف النحويون فيه، فذكر سيبويه انَّه يعمل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها لو قلت: عشرون درهمًا، وذكر أنَّ قول العرب: ما رأيت أحدًا إلَّا زيدًا، ينتصب فيه (زيدٌ) على غير الفعل (رأيت)، والدليل أنَّ معنى ذلك: ولكنَّ زيدًا، ولا أعني زيدًا، واستدلَّ بعضهم بقولهم: إنَّ لفلانٍ مالًا إلَّا أنَّه شقيٌّ، في أنَّ المُستثنى في موضع نصب على معنى: ولكنَّه شقيٌّ، ولا يكون أبدًا على : إنَّ لفلانٍ[4].

وذكر السيرافي أنَّ القياس والنظر صحيح يوجبان أنْ تنصب (زيدًا) بالفعل الَّذي قبل (إلَّا) لأنَّ الفعل ينصب كل ما تعلَّق به بعد ارتفاع الفاعل على اختلاف

---

(١) ديوان ذي الرمّة: ٣٨٩.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٣١١.

(٣) الكتاب: ١٩٩/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٦٠/٣.

المنصوبات، فهذا يوجب نصب (زيدٍ) بالفعل الَّذي قبل (إلَّا)[1]، وذهب المُبرِّد والزجَّاج وطائفة من الكوفيين إلى أنَّ المُستثنى ينتصب بتقدير: استثني، وكأنَّه قال: أتاني القوم أستثني زيدًا[2]، أمَّا المشهور من مذهب الكوفيين ومنهم الفرَّاء أنَّ (إلَّا) مركبة من (إنَّ) و(لا) وخُففَّت (إنَّ) وأُدغمت في (لا)، فنصبوا بـ(إلَّا) في الإيجاب اعتبارًا بـ(أنَّ) وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ(لا)، ونُقل عن الكسائي أنَّ المُستثنى منصوب لأنَّه مُشبَّه بالمفعول[3].

وذكر الفرَّاء أنَّ ما قبل (إلَّا) إنْ كان جحدًا فإنَّ ما بعدها تابعٌ لِما قبلها معرفةً كان أم نكرةً، فالمعرفة كقولهم: ما ذهب الناسُ إلَّا زيدٌ، والنكرة كقولهم: ما فيها أحدٌ إلَّا غلامُك، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، فالوجه هنا الرفع في الجحد الَّذي ينفي الفعل عنهم ويثبته لما بعد (إلَّا)، وهي في قراءة أُبيّ[4]: إِلَّا قَلِيلًا، كأنَّه نفى الفعل وجعل ما بعد (إلَّا) كالمنقطع عمَّا قبلها، فالرفع إذا نويت الاتصال والنَّصب إذا نويت الانقطاع[5].

وذكر الرضيّ أنَّ الفرَّاء يمنع النَّصب على الاستثناء إذا كان ما قبل (إلَّا) نكرة، فيُوجب البدل في نحو قولهم: ما جاءني أحد إلَّا زيدٌ، ويجيز النَّصب والبدل إذا كان ما قبل (إلَّا) معرفة كقولهم: ما جاءني القوم إلَّا زيدًا وزيدٌ[6]، وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنَّ البدل في النفي أوْلى لأنَّ العمل فيهما واحد وهو أوْلى من اختلاف العمل،

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٦١/٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٩٠/٤، ومعاني القرآن وإعرابه،(الزجَّاج): ١٦٤/١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢١٢/١.

(٤) أُبيّ بن كعب الأنصاري من كُتَّاب الوحي وممَّن بايع الرسول في العقبة الثانية وكان سيّد القرَّاء في زمانه، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء:٣١/١-٣٢

(٥) ينظر: معاني القرآن، (الفرَّاء): ١٦٦/١، والكشَّاف: ٥٣٠/١.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٩٦/٢، والمقاصد الشافية: ٣٥٦/٣.

ولأنَّك إذا جعلته بدلًا كان لازمًا في الجملة مثل المُستثنى منه، وهو أوْلى من جعله فضلة؛ لأنَّ الاستثناء إذا كان لازمًا في المعنى المطلوب فإنَّ اللفظ لازم كذلك(١).

وأجاز ابن يعيش النَّصب والبدل إذا كان الكلام غير موجب وتامّ كقولك: ما جاءني من أحدٍ إلَّا زيدًا، بالنَّصب على الاستثناء، وإلَّا زيدٍ، على أنْ تجعل زيدًا بدلًا من (أحدٍ)، والتقدير: ما جاءني إلَّا زيدٌ؛ لأنَّ البدل يحلُّ محلَّ المُبدل منه، والبدل هنا هو الوجه، لأنَّ الاستثناء يدلّ على إخراج واحدٍ من المعنى، وفي البدل معنى مُشاكلة ما بعد (إلّا) لِما قبلها، فكان البدل أوْلى من النَّصب على الاستثناء(٢).

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ نصب (زيدٍ) في قولهم: ما رأيت أحدًا إلَّا زيدًا على لغة من لا يُبدل إنَّما هو بغير (رأيت) ويتعيَّن نصبه بـ(إلَّا) بدليل أنَّه منقطع عمَّا عمل في الأوّل، فالحاصل أنَّ (إلّا) هي الناصبة للمُستثنى إذا لم يكن بدلًا ولم يكن مشغولًا عنها بما هو أقوى(٣).

ويذكر الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين البدل والنَّصب أنَّك لو قلت: ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ، بالرفع فالمعنى: ما قام إلَّا زيدٌ، أي إثبات القيام لزيدٍ؛ لأنَّ البدل يحلُّ محلَّ المُبدل منه عند النحويين ، امَّا إذا قلت: ما قام أحدٌ إلَّا زيدًا، فالمعنى ما قام أحدٌ، أي تنفي القيام عن كلّ أحدٍ ثُمَّ تستثني (زيدًا)، فالمهم في النَّصب هو الإخبار بالنفي، والمهم في الاتباع هو الإخبار بالإيجاب(٤).

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٥/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨٢/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٣/٢.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٢٥٦/٢.

النَّصب بـ(إذن) :

قال سيبويه: ((**واعلم أنَّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنَّك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإنْ شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت زيدٌ حسبت أخوك، فأمَّا الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمك. وبلغنا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف: (وإذن لا يَلبَثوا خلفَك إلَّا قليلاً)**[1]، **وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: وإذن لا يلبثوا**))[2].

هذا باب إذنْ، واختلف النحاة في نصبها للفعل، فذهب سيبويه إلى أنَّها هي الناصبة العاملة نقلًا عن الخليل، كما نقل عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنَّ (أنْ) المضمرة بعدها هي العاملة في الفعل، وقد احتجَّ عليهم في هذا الباب[3]، وذهب الزجَّاج إلى أنَّ (أنْ) المضمرة بعد (إذنْ) هي العاملة؛ لأنَّ عامل النَّصب عنده في سائر الأفعال (أنْ) ظاهرةً كانت أم مضمرة، وعلَّة ذلك أنَّ المستقبل لمَّا رُفع بالمضارعة توجَّب أنْ يكون نصبه في مضارعه ما ينصب في الأسماء، فكما أنَّ (أنَّ) المُشدَّدة تنصب ما بعدها وتكون مع اسمها وخبرها كالمصدر، فإنَّ (أنْ) المخفَّفة تنصب الفعل المستقبل وتكون معه كالمصدر، وهذا هو وجه المضارعة[4].

ويجب إعمال (إذنْ) إذا ابتدأ بها الجواب، وكان الفعل بعدها مستقبلًا ولمْ يكن معتمدًا على ما قبلها، كقولك: إذنْ أجيئَك، لِمَنْ قال: أنا أكرمُك[5]، فإنْ توسَّطت بين كلامين أحدهما عاملٌ في الآخر أو كان الفعل حالاً غير مستقبل فلا يجوز إعمال

---

(١)الاسراء: ٧٦، وفي المصحف تُقرأ: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾

(٢) الكتاب: ١٣/٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٠٥/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، (الزجَّاج): ٦٣/٢-٦٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٨/٢.

(إذنْ) كقولك: أنا إذنْ أكرمُك، لِمَنْ قال: أنا أزورك، فترفع الفعل هنا لأنَّه معتمدٌ على المبتدأ (أنا)، وكذلك قولك: إنْ تكرمْني إذنْ أكرمْك، فتجزم الفعل بعد (إذنْ) لأنَّه معتمد على حرف الشرط، وتشبه (إذنْ) أفعال الشكِّ واليقين في انَّها تعمل وتُلغى، إلَّا أنَّ أفعال الشكِّ واليقين يجوز أن تعمل إذا توسَّطت او تأخَّرت، بينما لا يجوز إعمال (إذنْ) إذا توسَّطت بين كلامين احدهما عاملٌ في الآخر(١).

وتختصُّ (إذنْ) من بين سائر الحروف بأنَّه يجوز ان تفصل بينها وبين ما تعمل فيه بالقسم، كقولك: إذنْ والله أكرمَك، فينتصب الفعل هنا بـ(إذنْ)؛ لأنَّ الكلام معتمدٌ عليه والقسم هنا لغوٌ، فالمقصود هنا: : إذنْ أكرمَك والله، أمَّا إذا قلت: والله إذنْ لا أكرمك ، فلا تعمل هنا لأنَّ الكلام معتمدٌ على القسم، أي أنَّ ما بعدها معتمدٌ على ما قبلها(٢).

أمَّا إذا سُبقت (إذنْ) بالواو أو الفاء فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، فالإعمال على تقدير عطف جملة على جملة، والإلغاء على أنَّها خرجت عن الابتداء في اللفظ بتقدّم الفاء والواو عليها، نحو قولك: إنْ تأتني آتِك وإذنْ أكرمُك، جاز في الفعل الرفع والنَّصب والجزم، فالرفع على تقدير: وانا إذنْ أكرمُك، فلم تعمل (إذنْ) في الفعل لتوسطها بين المبتدأ والفعل، والنَّصب على إعمال (إذنْ) على تقدير عطف جملة على جملة، والجزم على عطف (أكرمك) على (آتِك) وإلغاء (إذنْ)(٣).

واستشهد سيبويه على الإعمال والإلغاء في التنزيل بقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاسراء: ٧٦] بالإلغاء على قراءة جمهور القرَّاء، وبالإعمال في

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧/١٦-١٧.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/١١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تح: د.سيف عبد الرحمن: ٨١٥.

قراءة ابن مسعود: (وإذنْ لَا يَلْبَثُوا)[1]، بنصب الفعل بعد (إذنْ) على تقدير عطف على جملة: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾، والرفع على أنَّ الثاني محمول على الأوّل، ومما ورد على الإلغاء أيضًا قوله تعالى: (فَإِذنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)[2]، على تقدير: فهم إذنْ كذلك، ويصلح هذا الإضمار بعد الواو والفاء على هذا التقدير[3].

(أوّل) ظرف زمان :

قال سيبويه: ((**وسألته عن قول بعض العرب، وهو قليل: مُذ عامٌ أوّل؟ فقال: جعلوه ظرفًا، فكأنَّه قال: مُذْ عَامٌ قَبْلَ عامِك**))[4].

هذا (باب الظروف المُبهمة غيرُ المُتمكِّنة) ، وذلك أنَّها لا تُضاف ولا تصرّف غيرها ولا تكون نكرة مُتمكِّنة مثل رجل وفرس، وذكر جملة من المبنيّات مثل (حيث) و(إذا) و(إذ) وهي تضاف إلى الجمل لأنَّ إضافتها غير محضّة[5].

وذكر (قبل وبعد) للغاية وذكر أنَّهما غير متمكنين لأنَّه لا يكون فيهما مُفردين ما يكون فيهما مضافين، فلا تقول: هذا قبلُ، كما تقول: هذا قبلُ العتمة، ويكونان خبرين إذا كانا مضافين، كقولك: زيدٌ قبلَ عمرو، وبعدَ عمرو، والقتالُ قبلَ يوم الجمعة، وبعدَ يوم الجمعة، فإنْ حذفت ما أضفتهما إليه لمْ يجزْ أنْ يكونا خبرين، فلا تقول : زيدُ قبل، والقتالُ قبل، لأنَّه قد حُذف من الكلام ما يعمل في الظرف عندما كانا خبرين، فقولك:

---

(١) ينظر: تفسير الكشاف: ٦٨٦/٢.

(٢) النساء: ٥٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٢/٢.

(٤) الكتاب: ٢٨٩/٣.

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٩٦/٣-٩٧.

زيد قبل عمرو، تقديره: استقرَّ قبل عمرو، فلمَّا حُذف المضاف إليه حُذف ما قبله في التقدير وما بعده(١).

وقد حكى سيبويه التنوين في (قبل وبعد) في باب المدح وقال: (وزعموا أنَّ بعض العرب يصرف قبلًا وبعدًا فيقول: ابدأ بهذا قبلًا، فكأنَّه جعلها نكرة) (٢)، وقد أجاز الفرَّاء تنوينهما مع الضمِّ في الشعر، وحكى تنوينهما مع النَّصب إذا قطعا عن الإضافة، فإنْ نويت إظهار المضاف او أظهرته جررتهما بغير تنوين(٣).

وذكر سيبويه (لدنْ) وهي مجزومة ولمْ تُجعل كـ(عند) لأنَّها غير مُتمكِّنة من الكلام تمكُّن (عند) ولا تقع في جميع مواقعه؛ لأنَّ (عند) أُتّسع فيها فقالوا: عندي مال، ولا يقولون ذلك في (لدنْ)، فمنزلتها بمنزلة (قَطْ) لأنَّها غير مُتمكِّنة، وكذلك (حسبُ) و(قَطُّ) المُشدَّدة، إذا أردت: ليس إلَّا، فهما في البناء مثل (قَطْ)، إلَّا انَّهم بنوهما على الضمِّ(٤)؛ لأنَّ معناهما الانتهاء، إلَّا أنَّ (قَطُّ) انتهاء لِما مضى، و(حسبُ) انتهاء لِما يخصُّ للوقف(٥).

أمَّا (أوّل) فجعله سيبويه اسمًا أو ظرفًا، فالاسم إمَّا أنْ يكون مُنصرف في النكرة بمنزلة (أفْعل) وذلك كقول العرب: ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا، ومعناه ابتداء الشيء المقابل لنهايته، أو يكون نعت كقولهم: مُذ عامٌ اوّلُ، والتقدير: أوّلُ من عامك، وحذفت (من) كما جاز حذفها مع (أفضل)، إلَّا أنَّ حذفها أكثر مع (أوّل) إذا كانت نعتًا(٦)، امَّا قولهم: إبدأ بهذا أوّلُ، فـ(أوّل) هنا مبنيّ على الضمِّ بمنزلة (قبل وبعد)، وكأنَّه في تقدير

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٥٤/٤.
(٢) الكتاب: ١٩٩/٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن، (الفرَّاء): ١٦٦/١، شرح كتاب سيبويه، (ابن خروف): ٣٦٨.
(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٩٢/٢.
(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٩٨/٣.
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٥٦/٤، شرح المفصَّل: ٩٧/٦.

أوّلُ من كذا، فلمَّا حُذف ضُمّ، وهو مراد في النيَّة لا في اللفظ، ولو كان مرادًا في تقدير اللفظ لمْ يكنْ إلَّا مفتوحًا[١].

أمَّا قول بعض العرب : مُذ عامٌ أوّلَ، موضع الشاهد، فأوّل ظرف زمان معناه: مُذ عام قبلَ عامك، فمعناه كمعنى (قبل) في السبق، ومثله: رأيت الهلال أوَّل الناس[٢]، واستشهد على ذلك بقول الراجز:

يَا لَيْتَهَا كانَتْ لأَهْلِي إِبِلا أَو هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أَوَّلا[٣]

الشاهد في جري (أوَّل) على قوله (عام) نعتًا له، ويجوز أنْ يكون منصوبًا على الظرف[٤]، وكان الزجَّاج يجيز منع صرف (أوَّل) على تقدير عدله عن الألف واللام، كما منع (أمس) من الصرف في لغة بني تميم؛ لأنَّه استعمل في الكلام بغير إضافة ولا ألف ولام فصار كآخر وأمس في لغة بني تميم[٥].

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (ابن خروف): ٣٧٠.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢/٢٨٦.

(٣) لم ينسبه سيبويه إلى قائله، الكتاب: ٣/٢٨٩.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٤٨٠.

(٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٤٩٤.

الفصل الثالث

المجرورات

حذف التنوين من اسم الفاعل اضطرارًا:

قال سيبويه: ((**وزعم عيسى أَن بعض العرب يُنشد هذا البيت،" لأبي الأسود الدؤلي ":**

فَأَلفَيتُــهُ غَيــرَ مُســتَعتِبٍ وَلا ذاكِــرِ اللَــهَ إِلّا قَلــيلًا (١)

لم يَحذف التنوينَ استخفافاً ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنينِ، " كما قال: رَمَى القومُ ". وهذا اضطرارٌ))(٢).

هذا(باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى) ، والكلام في حذف التنوين من اسم الفاعل النكرة، فإذا كان للحال والاستقبال فالأصل فيه التنوين وأنْ يعمل عمل (يَفْعلُ) لمضارعته له، كقولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ويجوز فيه الإضافة وهي إضافة لفظية؛ لأنَّ المعنى فيه على الانفصال وحذف التنوين للاستخفاف، ولو كان الأصل الإضافة لما نَوّنوا؛ لأنَّهم لا يزيدون على التخفيف فيثقلونه(٣).

وقد ورد لفظ الإضافة ومعنى الانفصال في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[آل عمران: ١٨٥]، ويدل على ذلك انَّه خبرٌ نكرةٌ عن نكرة، وقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[المائدة: ٩٥]، فهو نكرة؛ لأنَّه وصَف نكرة(٤).

وقد جاء في الشعر على معنى الإضافة وترك التنوين، ومنه قول المرّار الأسدي:

سَلِّ الهُمُومَ بكُلِّ مُعْطِي رَأَسِه نَـاجٍ مُخـالِطِ صُـهْبَةٍ مُتَعَـيِّسِ (٥)

---

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي: ٥٤.

(٢) الكتاب: ١٦٩/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٧/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمَّاني)، تح: محمد ابراهيم: ٤١٦/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٦٧/١.

والشاهد فيه إضافة (مُعْطٍ) إلى (رَأسِه) مع نيَّة التنوين والنصب، والدليل على ذلك إضافة (كُلِّ) إلى (مُعْطٍ)؛ لأنَّها لا تُضاف إلَّا إلى نكرة، وكذلك نعته بـ(ناجٍ) وما بعده وهو نكرة[١].

أمَّا بيت أبي الأسود الدؤلي السابق فقد حُذف التنوين فيه من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، ولم يُحذف للإضافة، ولو حذف للإضافة لقال: ولا ذاكرِ اللهِ، وإنَّما لم يُضف حتى لا يُوهم أنَّ المفعول على معنى الماضي، كأنَّه قال: ليس من شأنهِ أن يذكر الله، فلم يكن بُدٌّ من حذف التنوين ونصب الاسم ليوضِّح هذا المعنى، وقد عدَّ سيبويه هذا اضطرارًا[٢].

وذكر ابن الشجري أنَّ الذي حسن لقائل هذا البيت حذف التنوين لالتقاء الساكنين ونصب اسم الله تعالى، واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة وجرِّ اسم الله، أنَّه لو أضافه لتعرّف بإضافته إلى المعرفة، ولو فعل هذا لما وافق المعطوف المعطوف عليه في التنكير، لذا حذف التنوين وأعمل اسم الفاعل وعطف نكرة على نكرة[٣].

وذكر الفرَّاء أنَّ العرب يختارون التنوين أيضًا إذا جاء اسم الفاعل مع الجحد كقولهم: ما هو بتاركٍ حقَّه، وهو غير تاركٍ حقَّه، ثُمَّ ذكر أنَّ ترك التنوين كثير جائز، واستشهد ببيت إبي الأسود الدؤلي السابق[٤].

أمَّا إذا كان اسم الفاعل على معنى الماضي فإنّه لا يعمل عمل الفعل؛ لأنَّه لا يُضارع الماضي، ولو ضارعه لوجب للماضي الإعراب، ولمَّا لم يضارع الماضي لم يجب للماضي الإعراب ولم يجبْ لاسم الفاعل الإعمال، لذا فحكمه الإضافة وحذف التنوين، والإضافة على معنى الماضي إضافة حقيقية، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ؛ لأنَّ

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ١٣٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمَّاني)، تح: محمد ابراهيم: ٤١٧/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٦٤/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن، (الفرَّاء): ٢٠٢/٢.

اللفظ على الإضافة والمعنى عليها، فهو كقولك: غلامُ زيدٍ، في دلالته على الاختصاص الذي هو إضافة حقيقية[١].

ويرى الباحث انَّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين ونصب الاسم بعده أحسن من حذف التنوين للإضافة وجرِّ الاسم بعده؛ لأنَّ ذلك يستلزم عطف اسم معرفة على اسم نكرة، والأفضل ان يُشابه المعطوف المعطوف عليه في التنكير والتعريف، وإنْ كان عطف المعرفة على النكرة جائزًا.

جواز جرِّ المعطوف المُضاف إلى غير الألف واللام

قال سيبويه: **((ومن ذلك إنشادُ بعض العرب قول الأعشى:**

الوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَهَا أطْفَالَهَا[٢]

وإذا ثنَّيت أو جمعت فأثبتَّ النون قلت: هذان الضاربان زيدًا وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غيرُ هذا، لأنَّ النون ثابتةٌ))[٣].

هذا (باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فَعَل في المعنى) ، والكلام في اسم الفاعل إذا صارت الألف واللام فيه بمنزلة الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل فإنَّه يعمل عمل الفعل الماضي كقولك: هذا الضاربُ زيدًا، معناه هذا الذي ضرب زيدًا؛ لأنَّ اسم الفاعل المتصل بالألف واللام في مذهب الفعل وإنْ كان اسمًا، لذا وجب النصب عند سيبويه ولم يجزْ عنده الإضافة؛ لأنَّ الإضافة هي مُعاقِبةٌ للتنوين في قولك: هذا

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمَّاني)، تح: محمد ابراهيم: ٤٢١/٢.
(٢) ديوان الأعشى: ٢٩.
(٣) الكتاب: ١٨٣/١.

ضاربُ زيدًا، فإذا قلت: هذا الضاربُ زيدًا، لم يجزْ أضافة الضارب إلى زيد؛ لأنَّنا لا نَقدر على حذف شيء بالإضافة، لذا لم يجزْ: هذا الضارب زيدٍ[١].

أمَّا إذا قلت: هذا الضاربُ الرجلَ، فيجوز في (الرجل) النصب والجرّ، والنصب هو القياس؛ لأنَّه يعمل عمل الفعل، ويجوز الجرُّ تشبيهًا بـ(الحسن الوجهِ) لمشابهة الصفة المُشبهة لاسم الفاعل، فجاز (الضاربُ الرجلِ) تشبيهًا بـ(الحسن الوجهِ) فإنْ لم يكن فيه الألف واللام لم يجزْ ذلك، فلا يجوز: (الضاربُ زيدٍ)؛ لأنَّك لا تقول: (الحسن وجهٍ)؛ لأنَّ (الحسن) يعمل في المعرفة بالألف واللام عمل الجارّ ولا يعمل في المعرفة التي هي علم[٢].

وقد أجاز سيبويه (هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ)، و(هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) فجاز الجرُّ في الاسم الثاني وإنْ لم يكنْ فيه الألف واللام؛ لأنَّه تابع للاسم الذي قبله، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، فجاز في المعطوف والبيان ما لا يجوز في الاسم قبلهما لو لم تدخله الألف واللام[٣]، واستشهد لذلك بقول المرّار الأسدي:

أنا ابنُ التَّاركِ البَكريِّ بشْرٍ عليه الطَّيرُ ترقُبُهُ وُقوعًا[٤]

أنشده سيبويه بجرّ (بشرٍ) على أنَّه بدل أو عطف بيان للفظ (البَكريِّ) وإنْ لم يكن في (بشر) الألف واللام، وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف، ولأنَّه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع[٥]، وكان المُبرِّد ينصب (بشرًا) ولا يجيز فيه الجرّ؛ لأنَّهم إنَّما يخفضونه على البدل من (البَكريِّ)، وإنَّما البدل أنْ توقع الثاني موقع الأول، فإذا

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٨/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمَّاني)، تح: محمد ابراهيم: ٤٤١/٢-٤٤٢.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٠٣/١.

(٤) الكتاب: ١٨٢/١.

(٥) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: ٢٨٤/٤.

وضعت (بشرًا) في موضع الأوّل لم يكنْ إلَّا نصبًا؛ لأنَّه إنَّما جاز (التَّاركِ البَكريِّ) تشبيهًا بـ(الضاربُ زيدًا)، وهذا لا يجوز فيه إلَّا النصب(١).

وانشد في العطف قول الأعشى السابق: الوَاهِبُ المِائةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا، إذ عطف (عبدها) على (المائة) وهو مضاف إلى غير الألف واللام، فهو عندهم بمنزلة (هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله)، وقد غلَّط النحويون سيبويه في استشهاده بهذا البيت؛ لأنَّ (العبد) مُضاف إلى ضمير (المائة)، وضميرها بمنزلتها، فكأنَّه قال: الواهب المائةِ وعبدِ المائةِ، وهذا جائز بالإجماع، وهو ليس مثل (الضاربِ الرجلِ وعبدِ الله)؛ لأنَّ عبد الله اسم علم كالمفرد لم يُضفْ إلى ضمير الأوّل فيكون بمنزلته(٢).

وكان المُبرِّد يُفرِّق بين (عبدها) و(زيد) ويقول: إنَّ الضمير في (عبدها) هو للمائة، فكأنَّه قال: وعبد المائة، ولا يجوز ذلك في (زيد)، واجازه سيبويه والمازني، وقال المازني إنَّه من كلام العرب(٣)، وذكر ابن السرَّاج أنَّ قولهم (وعبدِها)، فإنَّما أرادوا: عبدِ المائة، كما تقول: كلُّ شاةٍ وسخلِها بدرهم، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، لمَّا كان المُضمر هو الظاهر جرى مجراه(٤).

فإذا ثنَّيت أو جمعت اسم الفاعل فإنَّ النون تثبت فيه كقولك: (هذا الضاربان زيدًا) و(هؤلاء الضاربون زيدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[النساء: ١٦٢]، فإذا قلت: (هذان الضاربا زيدٍ) جررت وجعلت (زيدًا) مكان النون، وقد جاز ذلك لأنَّ المُثنى إذا أضفته أسقطت النون للإضافة، فجازت الإضافة

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١٣٥/١، وشرح المفصل: ٧٣/٣.
(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر العرب: ١٥٢.
(٣) ينظر: المقتضب: ١٦٤/٤، وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: ٢٥٦/٤.
(٤) الأصول في النحو: ١٣٥/١.

فيه كما جازت في المُثنى الذي ليس فيه الألف واللام، ولأنَّ النون توجد مع الألف واللام فيجوز اسقاطها مع الألف واللام على خلاف التنوين الذي لا يجوز فيه ذلك[١].

حمل المعطوف الظاهر على المعطوف عليه الظاهر

قال سيبويه: **((وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأنُ عبدِ الله والعربِ يشتمها. وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم مَنْ يقول: ما شأَنُ قيسٍ والبُرَّ تَسْرِقُه. لمّا أظهروا الاسمَ حسُن عندهم أن يَحملوا عليه الكلامَ الآخِرَ))**[٢].

هذا (باب يُضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمل آخره على أوّله) ، وذلك قولك (مالكَ وزيدًا) و(ما شأنُك وعمرًا)، إذ نصبوا (زيدًا وعمرًا)؛ لأنَّه لا يجوز العطف على الشأن ولا على الكاف، أمَّا امتناع العطف على الشأن فلأنَّه خلاف المعنى، فالمعنى هنا: ما شأنُك وشأنُ عمرٍ، فالسؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، لذا لمْ يصلحْ الرفع عطفًا على الشأن، أمَّا امتناع العطف على الكاف؛ فلأنَّ الكاف ضمير، ولا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمر إلَّا بإعادة الجارّ، لذا لمْ يصلحْ الجرّ عطفًا على الكاف[٣].

ولسيبويه في هذين المثالين مذهبان: أحدهما أنْ يُقدَّر (كان) بعد (ما)، فيكون المنصوب مفعولًا معه، والثاني أنْ يُقدَّر بعد الواو مصدر (لابَسَ) منويًا أو مُضافًا إلى ضمير المُخاطب، فكأنَّك قلت: ما شأنك ومُلابسةٌ زيدًا، أو مُلابستُك زيدًا، وتكون

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٤١/٢.

(٢) الكتاب: ٣٠٩/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمَّاني)، تح: محمد ابراهيم: ٦٢٩/٢.

المُلابسة على الشأن؛ لأنَّ الشأنّ معه المُلابسة أحسن من أنْ يُجروا المُظهر على المُضمر[١]، وأنشد عليه لمسكين الدارمي:

فَما لكَ والتلدُّدَ حَولَ نَجدٍ وقدْ غَصَّتْ تهامةُ بالرجالِ[٢]

الشاهد فيه نصب (التلدُّد) بإضمار الملابسة، إذ لمْ يُمكن عطفه على المضمر المجرور، وقد كان النصب فيما يُمكن فيه النصب من نحو قولك: ما أنت وزيدًا، جائزًا، فصار هنا لازمًا[٣]، وأنشد أيضًا لعبد مناف الهذلي:

وَما لَكمُ وَالفَرْطَ لا تَقْربُونَه وَقدْ خِلْتُه أَدْنى مَرَدٍّ لِعاقِلِ [٤]

وقد استدلَّ سيبويه على أنَّه لا يحسن عطف (عمر) على (الشأن)، بأنَّك لو قلت: ما شأنُك وما عبدُ الله، لم يحسُن؛ لأنَّ الشأنَ لا يلتبس بـ(عبد الله) كما يلتبس (جرم) بـ(السُويق) في قولهم: وما جَرْمٌ وما ذاك السَّويقُ[٥]، وإنَّما يلتبس (عبد الله) بالكاف إلَّا أنَّه لا يُعطف عليها؛ لأنَّه ضمير مجرور، ولا يجوز عطف الظاهر على المُضمر إلَّا بإعادة الجارّ كما تقدَّم[٦].

وذكر سيبويه أنَّ من أراد ذلك فهو مُلغِزٌ[٧]، أي مَنْ أراد: ما شأنُك وما شانُ عبد الله، كان خلاف المفهوم من اللفظ، فيكون الكلام به مُلغِزًا ، فلمَّا لمْ يجزْ خفضه ولا

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٥٥، وتمهيد القواعد: ٤/٢٠٦٦.
(٢) ديوان مسكين الدارمي: ٦٦.
(٣) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر العرب: ٢٠٥.
(٤) ديون الهذليين: ٢/٢٦.
(٥) يقصد الشاهد في الكتاب: ١/٣٠١.
(٦) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٤٩١.
(٧)ينظر: الكتاب: ١/٣٠٨.

رفعه، حُمل الكلام على المعنى، وجعل (ما شأنُك) بمنزلة (ما تصنع)، فصار كقولك: ما صنعت وزيدًا، ولزم النصب هنا[١].

فإذا أضفت (الشأن) إلى اسم ظاهر كقولك: ما شأن عبد الله والعرب يشتمها، لمَّا ظهر ما يصلح العطف عليه حُمل على هذا الظاهر، وكان الاختيار؛ لأنَّه يؤدي المعنى على صحَّة اللفظ من غير حذف[٢]، إذ إنَّ العطف هنا ممكنٌ بلا ضعف من حيث أنَّ المعطوف عليه ظاهرٌ وليس مضمرًا، فصار العطف أوْلى[٣].

ويجوز النصب أيضًا في هذا فتقول: ما شأنُ عبدِ الله واخاه، على إضمار (كان)، كأنَّه قال: ما كان شأنُ عبدِ الله وأخاه، وتكون الواو بمعنى (مع) وما بعدها يكون مفعولًا معه، فجاز النصب والجرّ أجود؛ لأنَّه حُمل على الظاهر وليس فيه تكلُّف إضمار ولا عدول عن الظاهر إلى غيره، أمَّا النصب فجائز؛ لأنَّ المعنى يعطيه وليس ثَمَّ مانع منه[٤].

وممَّا جاء على النصب قول العرب: ما شأن قيسٍ والبُرَّ تسرقه، حملوه أيضًا على إضمار (كان)، كأنَّه قال: ما كان شأن قيسٍ والبرَّ تسرقه، وإنْ كان الجرُّ هو الأجود[٥].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/٥٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمَّاني)، تح: محمد ابراهيم: ٢/٦٣٠.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٣٣٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢/٥١.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/٣٠٩، وأساليب التعبير عند الخليل بن أحمد: ١/٢٤٨.

الخفض على الجوار :

قال سيبويه: ((**وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهِم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ**))[١].

هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والكلام في الخفض على الجوار، كقولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وحقُّ (خَرِبٍ) أنْ يرتفع لأنَّه نعت (جحر)، وجحر مرفوع، ولكنَّه جُعل تابعًا لـ(ضَبٍّ) لمجاورته إياه[٢].

وكان الخليل لا يجيز مثل هذا إلَّا إذا كان المتجاوران متساويين في التعريف والتنكير، والإفراد والجمع، والتذكير والتأنيّث، فأجاز على هذا قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وجُحْرا ضَبَّين خَرِبين، وجِحَرةُ ضبابٍ خربةٍ، أمَّا سيبويه فيجيز الحملُ على الجوار، وإن اختلف المتجاوران إذا لمْ يكن هناك لبسٌ في المعنى، فأجاز على ذلك: هذا جُحْرُ ضَبَّين خَرِبٍ ، لعدم اللبس في المعنى[٣].

وذهب الفرَّاء وغيره إلى أنَّه لا يُخفض بالجوار إلَّا ما استعملته العرب كذلك، فلا يُقاس على ما أُستعمل ما لا يُستعمل، فلو قيل: هذه جِحَرةُ ضَبٍّ خَرِبةٍ، لم يجزْ في (خربةٍ) الاتّباع على (جِحَرة)؛ لأنَّ الخفض على الجوار لـمْ يُسمع إلَّا في التوحيد خاصة، وقياس ماعُزي إلى سيبويه في التثنية أن يجوز ذلك في الجمع[٤].

---

(١) الكتاب: ٤٣٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٨/٣، وجامع الدروس العربية: ٢٠٢/٣.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر العرب: ٢٤٤.

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٩١٣/٤.

والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة وإنْ اختلفوا في التقدير، فقدَّره السيرافي: خَرِبُ الجحر، كما تقول: حَسِنُ الوجهِ، وفي (خَرِب) ضمير الجُحر مرفوع؛ لأنَّ التقدير: خَرب جُحره، ومثله مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين، فعطف (قاعدين) على (قائم)؛ لأنَّ معناه: قائم ابواه لا قاعدًا أبواه، فأضمر الأبوين فثُنِّي الضمير لذلك(١).

وذهب ابن جني إلى أنَّ أصله: هذا جُحر ضبٍّ خربٍ جُحره، فجعل (خربٍ) وصفًا على (ضبٍّ)، وإنْ كان في الحقيقة للجُحر، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فتجعل (قائمًا) وصفًا على رجل، وإنْ كان القيام للأب لا للرجل، فكذلك (جُحر) المُضاف إلى الهاء حُذِف وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في (خربٍ) فجرى وصفًا على (ضبٍّ)، وإنْ كان الخراب للجُحر لا للضبّ، على تقدير حذف المُضاف(٢).

وقد اثبت الجمهور الخفض على الجوار في النعت والتوكيد وزاد بعضهم العطف وردَّه أبو حيان بانَّه ضعيف؛ لأنَّه تابع بواسطة بخلافهما(٣)، واستشهدوا عليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[الذاريات: ٥٨]، فـ﴿الْمَتِينُ﴾ صفة للـ﴿الرَّزَّاقُ﴾، والوجه أنْ يرفع ﴿الْمَتِينُ﴾، وخفضت لمجاورتها ﴿الْقُوَّةِ﴾(٤)، واستشهد سيبويه بقول العجَّاج:

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ(٥)

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٢٩/٢.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٩٣/١.

(٣) ينظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٥٣/٢.

(٤) تفسير الكشاف: ٤٠٦/٤.

(٥) ديوان العجَّاج: ٣٠٨.

فخفض (المُرْمَلِ) على العنكبوت وهو في الحقيقة نعت للنسيج، ومثل هذا على مذهب الخليل غلط؛ لأنَّ العنكبوت مؤنثة، والمرمل ذكر، وردَّ عليه سيبويه مذهبه واستشهد بهذا البيت[١].

وممَّا ورد فيه الخفض على الجوار في التوكيد قول أبي الجراح العقيلي:

يا صَاحِ بَلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهِمِ أَنْ ليْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلتْ عُرَى الذَّنَبِ[٢]

فـ(كلِّهِمِ) توكيد لذوي لا للزوجات، وإلَّا لقال: (كُلِّهنَّ)، وذوي منصوب على المفعولية، وكان حقّ (كلِّهِمِ) النصب، ولكنَّه خفض لمجاورته المخفوض، وأضاف بعض النحويين عطف النسق كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة: ٦]، في قراءة مَنْ جرَّ الأرجل لمجاورته المخفوض (الرؤوس)، وقُرئ بالنصب بالعطف على الوجوه والأيدي[٣].

بدل النكرة من المعرفة

قال سيبويه: ((**وأُنْشدنا لبعض العرب الموثوق بهم**[٤]:

فَإلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أو تُزْحِفُ

مَلِكٍ إذَا نَـزَلَ الوُفُـودُ ببَابِـهِ عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزْبِدٍ لاَ يُنْزِفُ))[٥]

هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها، وذكر سيبويه أنَّ المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ خاصّة، والمُضاف إلى المعرفة إذا لم تُرد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار[٦].

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣١/٢.

(٢) معاني القرآن، (الفرَّاء): ٧٥/٢.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٢٩، والبحر المحيط في التفسير: ١٩٢/٤.

(٤) الكتاب: ٩/٢.

(٥) الشعر لبشر بن أبي خازم، ديوانه: ١٥٥.

(٦) الكتاب: ٥/٢.

وذكر بعد ذلك النعوت التي تجري على هذه المعارف، إذ إنَّ المعارف كُلَّها توصف إلَّا المُضمر، أمَّا الاسم المُبهم فإنَّه يخالف المعارف في النعت لأنَّه ينعت بأسماء الأجناس، كقولك: مررتُ بهذا الرجلِ، وركبتُ هذا الفرس، وعلَّة ذلك أنَّ غير المبهم يحتاج إلى النعت إذا شاركه غيره في لفظه فَيُبان من غيره بذكر شيء فيه، أمَّا المُبهم فيأتي وصلة لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور(١).

وقد يجوز أنْ ينعت المبهم بالصفة التي فيها الألف واللام من حيث جازَ أنْ تنقلها من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة والحضرة، فقولك: مررت بهذا الظريف، نقلها من العهد إلى الإشارة(٢).

وذهب المُبرِّد كما ذهب سيبويه بأنَّ الاسماء المبهمة لا يجوز أنْ تنعتها بما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام؛ لأنَّهما يصيران عند النعت بمنزلة اسم واحد، والمبهم معرفة لا يفارقه التعريف، ولا يجوز أنْ يُضاف مثل النكرة التي تصير معرفة بإضافتها إلى معرفة؛ لذلك لا تقول: جاءني هذا ذو المال، إلَّا على البدل(٣).

واشترط سيبويه أنْ يكون الأعمُّ نعتًا للأخصّ، فإذا كان نعت المعرفة أخصّ من المنعوت لم يجزْ عنده؛ لأنَّ المُخاطب إذا اكتفى بالأخصّ لم يحتجْ إلى أنْ يأتي بنعت، أمَّا إذا تساوى النعت والمنعوت في الاختصاص وطريقة التعريف فيجوز أن يكون أحدهما نعتًا للآخر كنعت ما فيه الألف واللام لمثلِهِ(٤).

لذا فإنَّ الأسماء التي فيها الألف واللام تنعت بما فيه الألف واللام وبما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام، فتقول: مررتُ بالرجلِ النبيلِ، وبالرجلِ ذي المالِ، ولا يجوز أنْ تنعت بالأسماء المبهمة، فلا تقول: مررتُ بالرجلِ هذا، وتجعل (هذا) نعتًا

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٦/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧/٢.
(٣) ينظر: المقتضب: ٢٨٣/٤، والانتصار لسيبويه على المُبرِّد: ١١٩.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٤١/٢.

لـ(الرجل)؛ لأنَّ المُبهم أخصُّ ممَّا فيه الألف واللام، والدليل أنَّ تعريف ما فيه الألف واللام يتعلَّق بالقلب والعين، فصار ما فيه تعريفان أقوى ممَّا فيه تعريف واحد، لذلك جاز أنْ تنعت الاسم المبهم بالاسم الذي فيه الألف واللام كما سبق(١).

أمَّا قولك: مررتُ بأخويك مسلمًا وكافرًا، فنصبه الذي كان يقول في نعت النكرة: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، فصارت الصفة حالًا لتعريف الموصوفين، ومَنْ جرَّه فهو الذي كان يقول: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، على البدل، وإنَّما جاز بدل النكرة من المعرفة لأنَّ الثاني يُقدَّر في موضع الأول، ومن رفعه فهو الذي كان يقول: مررتُ برجلين مسلمٌ وكافرٌ، بالرفع على الابتداء(٢)، وممَّا ورد على البدل قوله عزّوجلّ : ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ ناصيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[العلق: ١٥-١٦].

وأنشد سيبويه على ذلك أيضًا قول الشاعر السابق: فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ... عَمْرٍو... ملكٍ، والشاهد فيه إبدال (ملكٍ) مما قبله من المعرفة لما فيه من زيادة الفائدة، ولو رفع على القطع لكان حسنًا(٣)، واستشهد سيبويه على الرفع بقول الفرزدق:

فَأَصبَحَ في حَيثُ التَقَينا شَريدُهُم طَليقٌ وَمَكتوفُ اليَدَينِ وَمُزعَفُ(٤)

والشاهد فيه رفع (طَليقٌ) وما بعده على القطع؛ لأنَّه تبعيضٌ لما قبله، وتبيين لأنواعه، فكأنَّه قال: منهم طليقٌ ومنهم مكتوف اليدين، وذكر البغدادي أنَّ الجملة من (طليق) وما بعدها في محل نصب خبر أصبح، فقطع عن الخبرية، ورفع على أنَّه مبتدأ وخبره محذوف(٥).

---

(١) ينظر: علل النحو: ٣٨٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٢/٢.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ٣٢/٢.

(٤) ديوان الفرزدق: ٥٦٢.

(٥) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٣٦/٥.

وقد تأتي الصفة على غير وجه البيان لما قبلها، لكن تأتي على المدح وتعريف المخاطب بما لم يكن يعرف من أمر الموصوف، كما في ذكر صفات الله عزَّ وجلَّ كقولهم: قد أحسن اللهُ الكريمُ الرحيمُ إليَّ، وقد تأتي في صفات الآدميين على المدح والذمِّ بألفاظ يُراد بها المبالغة، كقولهم: أنت الرجل كلُّ الرجلِ، أي الكامل في الرجال، فإن قلت: هذا عبد الله كلُّ الرجلِ، لم يَحُسن كما حسن ما فيه الألف واللام(١).

النعت بالمقادير :

قال سيبويه: **((وبعض العرب يجره كما يجُر الخزُّ حين يقول: مررتُ برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُه، ومنهم من يجرُّه وهم قليل، كما تقول: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه))**(٢).

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردًا، وليس بفاعلٍ ولا صفةٍ تشبه الفاعل، ومنها ما كان من المقادير نعتًا لما قبله إذا انفرد بمَّا يتضمَّن لفظه من الطول والقصر والقلّة والكثرة، ناب عن طويل وقصير وقليل وكثير، فإذا قلت: رأيتُ ثوبًا ذراعًا، فكأنَّك قلت: قصيرًا، ولو قلت: رأيتُ ثوبًا خمسين ذراعًا، فكأنَّك قلت: طويلًا، وإذا قلت: مررتُ بإبلٍ مائة، فكأنَّك قلت: كثيرة، ومن ذلك قول العرب: أخذَ بنو فلانٍ مِنْ بني فلانٍ إبلًا مائةً(٣)، واستشهد سيبويه لذلك بقول الأعشى:

لَئِنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثَمَانِينَ قامَةً وَرُقِّيتَ أسْبَابَ السّمَاءِ بِسُلّمِ(٤)

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٠/٢.
(٢) الكتاب: ٢٨/٢-٢٩.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٧٤/٢.
(٤) ديوان الأعشى: ٢٠٦.

والشاهد فيه جَري الـ(ثمانين) على الـ(جُبِّ) نعتًا له؛ لأنَّها تنوب مناب طويل وعميق ونحوه، فكأنَّه قال: في جُبٍّ بعيدِ القعرِ طويلٍ[١].

ويمتنع الوصف بـ(قفيز) في قولهم: مررتُ ببُرٍّ قفيزٍ؛ لأنَّك هنا تنعت بالجوهر، وهذا لا يكون؛ لأنَّ الجواهر هي المنعوتات، فإذا قلت: مررتُ ببُرٍّ قفيزٌ بدرهم، صحَّ ذلك؛ لأنَّ تأويله: قفيزٌ منهُ بدرهم، ولولا ذلك لم يجزْ أنْ يتصل بالأول ويكون في موضع نعته[٢].

أمَّا إذا جئت بعد المقدار باسمٍ جعلت المقدار له، رفعت على الابتداء والخبر، تقول: مررتُ بحيةٍ ذراعٌ طولُها، وبثوبٍ سبعٌ طولُه، وبرجلٍ مائةٌ إبلُه، واختير الرفع هنا؛ لأنَّ ما هو أقرب إلى الفعل يُختار فيه الرفع، كقولك: مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه، ولم يكن مثل باب حسنٍ الوجه؛ لأنَّك لا تقول: مررتُ بحيةٍ ذراعٍ الطول، إذا نونَّت، ولا ذراعِ الطول، إذا لم تنونّ، كما تقول: حسن الوجهِ، نونّت أم لمْ تنوّن[٣].

وذكر سيبويه أنَّ بعض العرب يجرّه كما يجرُّ الخزَّ حين يقول: مررتُ برجلٍ خزٍّ صُفَّتُه[٤]، فتقول: مررتُ بحيةٍ ذراعٍ طولُها، كأنكَّ قلت: قصيرٍ طولُها، ومررتُ برجلٍ مائةٍ إبلُه، كأنَّك قلت: كثيرٍ إبلُه، وهو مثل قولهم: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه، لذا لم يجزْ سيبويه قولهم: مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها، إذا أراد الأسدَ بعينه، فإذا أراد الشدَّة جاز ذلك[٥].

---

(١) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٥١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٥٨/٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٥٨/٢.

(٤) الكتاب: ٢٨/٢.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢٥٩/٣.

فإن قلت: مررتُ بدابةٍ أسدٌ أبوها، فهو رفع لأنَّك إنَّما تريد بالأسد السبع؛ لأنَّ هذه جواهر ولا يجوز النعت بها، ومثله قولهم: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه، بالرفع أيضًا، إلَّا أنَّك لا تجعل أباه خلقُه كخِلْقة الأسد ولا صورته، فهذا لا يكون، ولكنَّه يجيء كالمَثَل[١].

وممَّا كان الرفع فيه هو الوجه والجرُّ فيه قبيح، قولهم: مررتُ برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه، ولا يحسن فيه الجرُّ؛ لأنَّ النعت إنَّما هو للأسماء الجارية على الأفعال التي تؤنَّث وتُذكَّر، فإذا وصفت اسم الفاعل فقد خرج من باب الأفعال وقَوِي في الأسميَّة، فصار الباب الرفع على الابتداء والخبر، ولو قلت: مررت برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه، فرفعت الأب بـ(ظريف) كان ذلك جائزًا حسنًا[٢].

فإن قلت: مررتُ برجلٍ شديدٌ رجلٌ أبوه، فـ(رجل) الذي بعد (شديد) بدل من شديد، فبطُل أنْ يعمل (شديد) في (أبوه) وقد أبدل منه (رجل) فخرج عن شبه الأفعال؛ لأنَّ الفعل لا يبدل منه الاسم، فهو وإنْ كان صفة فقد جعلته في هذا الموضع اسمًا[٣].

جعل المُضاف إلى الهاء في موضع النكرة حملًا على ما قبله :

قال سيبويه: ((**مثل ذلك قول بعض العرب: كلُّ شاةٍ وسَخلتِها، أي وسخلةٍ لها، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيُعلَم أنَّك لا تريد شيئًا بعينه، وأنَّك تريد شيئًا من أمّةٍ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ، وضممتَ إليه شيئًا من أمّةٍ كلُّهم يقال له أخٌ. ولو قلت: وأخيه وأنتَ تريد به شيئًا بعينه كان مُحالاً**))[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٢٩، ومعاني النحو: ٢/٣٢٦.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢/٣٥٩.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٤٩.

(٤) الكتاب: ٢/٥٥

هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد اختلف النحاة في المبدأ الذي يُعتمد عليه في هذا الباب، فذهب بعضهم إلى أنَّ ما جاز فيه القَلْب –أنْ تضعَ الصفة الثانية موضع الأولى– يُحمل على الصفة، وما لمْ يجزْ فيه القَلْب يُحمل على الحال، وقد أنكر سيبويه ذلك، وذهب إلى أنَّ ما جاز فيه القَلْب من الصفات، وما لمْ يجزْ سواءٌ في الإجراء على الأوّل؛ لأنَّ الاعتداد بالقَلْب يُلزم فساد كلام كثير هو صحيح مستقيم(١).

فقد يستوي إجراء الصفة على الاسم ونصبه على الحال، كقولك: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به، فحُمل (صائد) على الخفض بالنعت على (رجل)، وبالنصب على الحال حملًا على الضمير في (معه)، ولم يجزْ بعض النحويين الخفض في (صائد)؛ لأنَّ القَلْب لا يصلح، لأنَّك لو قلت: مررت برجلٍ صائدٍ به معه صقرٌ، لمْ يجزْ لتقديم المُضمر على الظاهر(٢).

وأحتجَّ سيبويه على من ادّعى القَلْب بمسائل يوافقونه فيها، ولو قبلت لبطل الكلام بها، كقولهم: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدُها فضاربتِه، فلو كان القَلْب مُمكنًا لكان الحدُّ والوجه النصب، ولقلت أيضًا: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةً، بنصب (لبيبة)؛ لأنَّه لا يصلح أنْ تُقدِّم (لبيبة) فتضمر فيها الأمُّ، ثُمَّ تقول: عاقلةٍ أمُّه(٣).

أمَّا إذا نصبت فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا، فالنصب باقٍ لا يعاقبه الرفع، فلا تقول: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به غدًا، بإلغاء الباء، وتكون كأنَّك قلت: رجلٌ معه صقرٌ صائدٌ به غدًا؛ لأنَّ العامل في (رجل) ليس بابتداء، فيلغي

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٨/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٧٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٥١/٢، والانتصار لسيبويه على المُبرِّد: ١٢٥.

الجارّ ويبقي الابتداء، ولا سبيل لإلغاء الجارّ؛ لأنَّه هو العامل، وهو ليس كقولك: فيها عبد الله قائمٌ؛ لأنَّ العامل في (عبد الله) الابتداء وليس (فيها) [١].

وعلى هذا يَقْبحُ ان تقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقين، بجرّ (منطلقين)، إلَّا أنْ تجعل (وأخيه) في موضع نكرة معناه (وأخٍ له)، والدليل على أنَّه نكرة دخول (رُبَّ) عليه والتي لا تدخل إلَّا على النكرات، ومثل ذلك قول بعض العرب السابق: كُلّ شاةٍ وسخلتِها، أي وسخلةٍ لها، وجاز ذلك لأنَّك ذكرت قبله نكرة فَعُلِمَ أنَّك لا تريد شيئًا بعينه[٢]، وأنشد على ذلك قول الشاعر:

أَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلّتِ[٣]

الشاهد فيه عطف (جارِها) على (فتى هَيْجاءَ)، والتقدير: أيُّ فتى هيجاءَ وأيُّ جارِها أنتَ، فجارُها نكرة لأنَّ (أيًّا) إذا أُضيف إلى واحد لم يكنْ إلَّا نكرة، فجارُها وإنْ كان مُضافًا إلى ضمير (هيجاء) فهو نكرة في المعنى، فكأنَّه قال: وأيُّ جارٍ هيجاء أنتَ[٤].

وقد جاز كل ذلك في المعطوف ولمْ يجزْ في المعطوف عليه، فلم يجزْ أنْ تقول: رُبَّ أخيه، ولا كُلُّ سخلتِها، ولا أيُّ جارِها؛ لأنَّه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وإنَّما جاز أنْ تحمل على التأويل السابق عندما تقدَّم ذكر النكرة المعطوف عليها، فإنْ لم يتقدَّم ذكر النكرة لم يمكنْ هذا التأويل، وقد استند النحويون على هذه القاعدة في تخريج الكثير من المسائل النحوية كالعطف قياسًا على المجرور بـ(رُبَّ) و(كم) وغير ذلك، وسمَّوها بـ(ما يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل) [٥].

---

(١) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ١٣٦.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٩/٢.

(٣) من الشواهد المجهولة القائل، ينظر: الكتاب: ٥٥/٢، والأصول في النحو: ٣٩/٢.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٥٩.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٤٢/١، ومغني اللبيب: ٩٠٨.

وقد استشهد سيبويه بقول العرب السابق: كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم، في موضع آخر دليلًا على قول العرب: هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين[1]، فمن جعل (فصيلَها) معرفة قال: راتعين، وهو أفصح اللغتين، ومن جعلها نكرها قال: راتعان، وهذا على قول من قال: كلُّ شاةٍ وسخلتِها، يُريد: كلُّ شاةٍ وسخلةٍ لها بدرهم، أمَّا من قال: كلُّ شاةٍ وسخلتُها، فإنَّما يريد المعرفة، ولا يريد أنْ يدخل (السخلة) في (كُلٍّ)؛ لأنَّ (كُلّ) لا يدخل هنا إلَّا على النكرة، وهي بمنزلة قولهم: كُلُّ رجلٍ وعبدُ الله منطلقًا، وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين، وهذا هو القياس[2].

العطف على التوّهم :

قال سيبويه: **((ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية، حتّى كأنهم قالوا: لم يك إتيانٌ، إنشاد بعض العرب قول الفرزدق[3]:**

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعِبٍ إلاَّ ببَيْنٍ غُرابُهَا))[4]

هذا باب الفاء، والفاء عاطفة في الفعل كما تعطف في الاسم إذا كان الثاني داخلًا فيما يدخل في الأوّل كقولك: أنتَ تأتيني فتكرمني، ورأيت زيدًا فعمرًا، فإنْ خالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أنْ تحمل عليه فتحمل الأول على معناه، وتنصب الثاني بإضمار (أنْ)، وذلك قولك: ما تأتيني فتكرمني، وما أزورك فتُحدّثني، فإنْ أردت: ما ازورك وما تُحدّثني، كان الرفع لا غير؛ لأنَّ الثاني معطوف على الأوّل[5]، وإنْ أردت: ما أزورك فكيف تُحدّثُني، وما أزورك إلَّا لمْ تحدّثني، كان النصب؛ لأنَّ الثاني حُمل

(١) ينظر: الكتاب: ٨٢/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٤١٠/٢.

(٣) الكتاب: ٢٨/٣-٢٩.

(٤) ديوان الفرزدق: ١٢٣/١، وينظر: شرح شواهد المغني: ٨٧١/٢.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٤/٢.

على مصدر الفعل الأول وأُضمرت (أنْ)، فصار عطف اسمٍ على اسمٍ، والمعنى: ما يكون زيارة مني فحديث منك، وكذلك كلّ ما كان غير واجب كالأمر نحو: ائتني فأكرمك، والنهي نحو: لا تأتني فأكرمك، والاستفهام نحو: أتأتني فأعطيك، فتضمر (أنْ) إذا خالف الأول الثاني(١).

فإذا قلت: (ما تأتيني فتحدثني)، فيجوز في الفعل الثاني الرفع والنصب، أمَّا الرفع فعلى وجهين: أحدهما أنْ يكون الفعل الثاني شريكًا للأول داخلًا معه في النفي، كأنَّك تريد: ما تأتينا وما تحدثنا، والوجه الثاني على معنى: ما تأتيني وأنتَ تحدثني، فيكون الإتيان منفيًا والحديث موجبًا، ويكون عطف جملة على جملة(٢).

أمَّا النصب فيشتمل على معنيين يجمعهما أنَّ الثاني مُخالف للأول، فأحد المعنيين: ما تأتيني إلَّا لم تحدثني، أي: قد يكون منك إتيان ولا يكون منك حديث، والمعنى الآخر: ما تأتيني فكيف تُحدّثني، ومعناه أنَّ الزيارة لو كانت لكان الحديث(٣).

أمَّا قول العرب: لم آتك فتُحدّثني، معناه: لم يكن إتيانٌ فيكون حديث، فانتصب الفعل بإضمار (أنْ)، كأنَّه يريد: لم يكن إتيان فأن يكون حديث، وكذلك: لم آتك فتُحدّثني، تمثيله: لم آتك فأنْ تُحدّثني، فانتصب الفعل بـ(أنْ) مضمرة ولم يستعملوها مظهرة(٤).

وقد استشهد سيبويه بهذا القول وبقول الفرزدق السابق لبابٍ واسعٍ سمَّاه العرب العطف على التوهم في غير القرآن، وفي القرآن العطف على المعنى، ففي بيت الفرزدق السابق، عَطَف (ناعبٍ) بالجرّ على (مُصلحين) المنصوب بـ(ليس) لتوهم الباء

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٤/٢، وشرح المفصل: ٢٦/٧.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٣١/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٨/٧.

(٤) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ١٨٤.

في خبر (ليس)؛ لأنَّها تجوز زيادتها في هذا الموضع، وقد انشده سيبويه في موضع سابق بالنصب (لا ناعبًا) بالعطف على (مُصلحين)[١].

وشرط العطف على التوهم صحَّة دخول ذلك العامل المُتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، لذا حسُن قول زهير:

بدا ليَ أني لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيْئاً إذا كان جائِيَا[٢]

وكما وقع التوهّم في العطف المجرور، فقد وقع في العطف المجزوم، وفي العطف المرفوع، والمنصوب اسمًا وفعلًا، أمَّا المجزوم فقال به الخليل وسيبويه[٣] في قراءة غير أبي عمرو: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) [٤] ، على معنى إنْ أخرتني أصدقْ وأكنْ[٥].

وأمَّا المرفوع فقد ذكره سيبويه في موضعٍ آخر وقال: واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيُرى انَّه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا[٦].

ومُراد سيبويه بالغلط هنا ما عبَّر عنه النحويون بالتوهّم، وقد سمَّى هذا غلطًا مجازًا لا على جهة الحقيقة، وقد توهّم ابن مالك بأنَّه اراد بالغلط حقيقة الغلط اي الخطأ واللحن[٧].

---

(١) ينظر: خزانة الادب: ١٥٨/٤.

(٢) ديوان زهير: ٢٨٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٠٠/٣.

(٤) سورة المنافقون: ١٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦١٩/٢.

(٦) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٥٢/٢، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١٩٧/٥.

وأمَّا المنصوب فقد ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، بنصب ﴿يَعْقُوبَ﴾، كأنَّه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله: ليسوا مُصْلِحِينَ عشيرةً... ولا ناعبٍ(١).

(١) ينظر: الكشاف: ٤١١/٢.

الباب الثاني

المبنيات

الفصل الأول : الأسماء

الفصل الثاني: الأفعال

الفصل الثالث : الحروف ومسائل أُخَر

الفصل الاول

الأسماء

إيقاع (مَنْ) على المؤنَّث :

قال سيبويه: ((**قال بعض العرب: من كانت أُمَّك، حَيْثُ أَوقع مَنْ على مؤنَّث. وإنما صُيِّرَ جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنَّه كان بمنزلة المثَل، كما جعلوا عَسَى بمنزلة كان في قولهم: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً، ولا يقال: عَسَيْتَ أخانا**)) [(١)].

هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ، والمقصود كان وأخواتها، والكلام هنا في مسألتين: الأولى تذكير وتأنيث اللفظ مع (مَنْ) و (مَا)، إذ (مَنْ) و (مَا) في اللفظ مفردان مذكران، والألفاظ الجارية عليهما يُمكن أنْ تجري على لفظيهما، أي على التذكير والإفراد، كقولك: مَنْ قام، سواءً أردت واحد أو اثنين أو جماعةً ذكورًا أو إناثًا، وكذلك قولك: مَا أصابك، سواءٌ أردت به شيئًا أو شيئين من مذكر أو مؤنَّث[(٢)].

ويجوز أنْ تحمل الكلام على معناهما، كقولك: مَنْ قامت، إذا أردت مؤنثًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[يونس: ٤٢]، فقد خالف معناهما لفظهما، فلَك فيما لهما من ضميرٍ وغيره مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى، ولكنَّ مراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أولى إلَّا بما يلزم منه قبحٌ أو لبسٌ عند مراعاة اللفظ، فيجب مراعاة المعنى حينئذٍ، كقولك: من هي حمراء أُمَّتُك، فلو قيل: من هو أحمر أُمَّتُك، مراعاةً للفظ (مَنْ) لكان ذلك في غاية القُبح، وكقولهم: أعطِ مَنْ سألتْك لا مَنْ سألَكَ، فيجب هنا مراعاة المعنى، لئلاّ يوقع في لبسِ غير المُراد[(٣)].

ومثل قولهم: من كان أخاك، قول العرب: ما جاءتْ حاجتَك، كأنَّه قال: ما صارتْ حاجتك، ولكنَّه أدخل التأنيِّث على (مَا) حيث كانت الحاجة[(٤)]، أي : إنَّه أنَّث

---

(١) الكتاب: ٥١/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٠٩/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢١٣/١.

(٤) الكتاب: ٥٠/١.

(جاءتْ) لمعنى التأنيِّث في (مَا)؛ لأنَّ معناها: أيُّ حاجةٍ جاءتْ حاجتك، وهذا يشبه قول بعض العرب: من كانت أمَّك، إذ أنَّثوا (كان) على معنى (مَنْ)، فكأنَّه قال: أيَّةُ امرأةٍ كانت أمَّك، ولكنَّهم لمْ يقولوا: ما جاء حاجتك، على لفظ (مَا)، كما قالوا: من كانَ أمَّك، على لفظ (مَنْ)؛ لأنَّه عندهم بمنزلة المَثَل، فألزموه التاء مطلقًا[١].

أمَّا المسألة الثانية التي أوردها سيبويه في قول العرب: ما جاءت حاجتَك، وعسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا، فقد أجروا (جاءت) و(عسى) مجرى (كان) و(صار)، فجعلوا لها اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوبًا، فأجْرُوا (جاء) في هذا المَثَل مجرى (صار)، وجعلوا اسمها مُضمرًا فيها، وجعلوا (حاجتك) خبرها، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا، وجعلوا (الغُوَيْرُ) اسمًا لـ(عسى)، و(أَبْؤُسًا) خبرًا لها، ولو قلت في غيره: عسى زيدُ اخاك، لمْ يجزْ؛ لأنَّه جاز هذا في (عسى) هنا لأنَّه مَثَل، كما لا يجوز أنْ يُقال: ما جاءت حالتك، أي صارت[٢].

ثُمَّ ذكر سيبويه (لدن غدوةً) واحتجَّ فيه بأنَّ الشيء قد يكون على لفظٍ في موضع، ولا يطرد القياس في غيره؛ لأنَّك لا تقول: لدن عشيةً، وإنَّما تنصب العرب (غدوةً) في (لدُن غدوةً) على ضربٍ من التأويل والتشبيه وإن كان القياس فيها الخفض، وذلك أنَّهم يقولون (لدُ) فيحذفون النون، ويقولون (لدُن) فيثبتونها، فشبَّهوا هذه النون بالنون الزائدة في عشرين وضاربين، ونصبوا ما بعدها، كما نصبوا ما بعد العشرين والضاربين حين قالوا: عشرون درهمًا والضاربون زيدًا، إلَّا أنَّ نون عشرين زائدة، ونون (لدن) أصلية، فشُبِّهت الأصلية بالزائدة[٣].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣١١/١، وشواهد النحو النثرية: ٢٢١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٢٨/١، والاقتراح في أصول النحو: ١٠٥.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٧٥/١-٢٧٦.

واحتجَّ ايضًا على تأنيث اللفظ على المعنى بقراءة الحسن البصري[١]: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [٢]، لمَّا كان ذلك البعض سيَّارةً في المعنى[٣]، ومثله قولهم: ذهَبَتْ بعضُ أصابعه، وإنَّما اكتسب (بعض) التأنيِّث ممَّا بعده؛ لأنَّه مُضاف إلى (الأصابع) وهي مؤنَّث، فاكتسب التأنيِّث ممّا أُضيف إليه[٤].

حذف الضمير من الخبر :

قال سيبويه: ((**وزعموا أنّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثَرى، وشهرٌ تَرى، وشهرٌ مرْعَى. يُريد: تَرى فيه**)) [٥].

هذا (باب ما يجري ممَّا يكون ظرفًا هذا المجرى) ، والكلام في الظروف المُتمكِّنة، فلو قلت: يومَ الجمعة صُمتُه، بالنصب ففي نصبه وجهان، الأوّل: أنْ يكون ظرفًا لفعل محذوف، والثاني: أنْ يكون مفعولًا على سعة الكلام، ويجوز الرفع في الظرف الذي يُشغل عنه الفعل بضميره كقولك: يوم الجُمُعَة ألقاك فيه، كما تقول: زيدٌ ضربْتُه، فيرتفع (يوم) بالابتداء كما ارتفع (زيد)، ويكون الفعل في موضع الخبر، وهو بمنزلة: يومُ الجُمُعَة مُباركٌ؛ لأنَّه خرج في هذا الموضع عن حكم الظرف وإنْ كان هناك ما يدلُّ على أنَّه في معنى الظرف[٦].

فإذا جعلت الاسم مبتدأ وجعلت الفعل خبرًا له، فالوجه أنْ تظهر الضمير الذي يعود على الاسم حتَّى يخرج الفعل مِنْ لفظ ما يعمل في الأوّل؛ لذا من القبيح أنْ

---

(١) الحسن البصري: إمام وقاضٍ ومن قُرّاء القرآن، ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء:٢٣٥/١

(٢) سورة يوسف: ١٠.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٧٣/١.

(٤) ينظر: المُذكَّر والمؤنَّث: ١٨٦/٢.

(٥) الكتاب: ٨٦/١.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٧٨/١.

تقول: زيدٌ ضربْتُ؛ لأنَّ (ضربت) في لفظ ما يعمل في (زيد) لحذفك الضمير في اللفظ[١]، ثُمَّ يذكر سيبويه أنَّ ذلك قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام، قال أبو النجم العِجْلي[٢]:

قَد أَصبَحَت أُمُّ الخَيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ [٣]

حيث حذف الضمير العائد على المبتدأ في جملة الخبر، ورفع (كُلٌّ)، ويجوز حذفه قياسًا عند الفرَّاء إذا كان منصوبًا مفعولاً به وكان المبتدأ لفظ (كُلّ)[٤]، وذكر ابن مالك أنَّ هذا الحذف جائز بالإجماع لكونه مفعولًا به، والمبتدأ (كُلّ)، أمَّا إذا كان المبتدأ غير (كُلّ) والضمير مفعول به، فلا يجوز حذفه عند الكوفيين مع بقاء الرفع إلَّا في الاضطرار، ويجوز ذلك عند البصريين في الاختيار، ويرونه ضعيفًا[٥].

وذكر ابن جني أنَّ لحذف هذا الضمير وجهًا من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة وهو إلى الحال أقرب؛ لأنَّها ضربٌ من الخبر وهو في الصفة أمثل بشبه الصفة بالصلة، وفي حذفه من (لَم أَصنَع) ما يقومُ مقامه ويخلفُه؛ لأنَّه يُعاقبه ولا يجتمع معه وهو حرف الإطلاق[٦].

والظاهر من كلام سيبويه أنَّ إضمار الهاء إذا قلت: زيدُ ضربْتُ، جائز في الكلام على قبحٍ، والدليل على جوازه أنَّ الشاعر لو نصب (كُلّ) لاستقام البيت ولم ينكسر[٧]، وأنشد أيضًا للنمر بن تولب:

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣١٤/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٨٦/١.

(٣) شرح أبيات سيبويه، (النحَّاس): ٤٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن، (الفرَّاء): ١٣٩/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٢/١.

(٦) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢١١/١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٨٥/١.

فَيَــوْمٌ عَلَينَــا ويــومٌ لَنَــا ويــوم نُسَــاءُ ويــومٌ نُسَــرُّ [١]

يريد: نُساءُ فيه ونُسرّ فيه، ولو لمْ ينوِ الهاء لقال: يومًا نُساءُ ويومًا نُسرّ[٢]، ثُمَّ استشهد سيبويه بقول العرب: شهرٌ ثَرى، وشهرٌ تَرى، وشهرٌ مرْعَى، يريدون: ترى فيه، فرفع الشهر ولم يعمل فيه (ترى) للضمير الذي قدَّره، ومعناه: شهر ترى فيه النبات، وإنَّما حُذف التنوين من ثرى ومرعى لمتابعة (ترى) الذي هو الفعل[٣].

وذكر النحويون أنَّ مواضع حذف العائد ثلاثة: الصّلة والصفة والخبر، وحذفه من الصّلة أقيس من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أقيس من حذفه من الخبر، وإنَّما استحسنوا حذفه من الصّلة حتى اتَّسع ذلك في القرآن اتساع الإثبات[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[المدثر: ١١]، بحذف الهاء مِنْ (خَلَقْتُ)، وإثباته كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾[النحل: ٧٥]، وإثبات الهاء في الصفة أحسن من حذفها، وهو دون حذفها في الصلة كقولك: مررت برجلٍ اكرمْتُ، أي أكرمتُه، ومنه قول جرير:

أَبَحتَ حِمى تِهامَةَ بَعدَ نَجدٍ وَما شَيءٌ حَمَيتَ بِمُستَباحِ [٥]

إذ حذف الهاء من الفعل (حميت)؛ لأنَّه في موضع الصفة، أمَّا حذف الهاء من الخبر فقبيح؛ لأنَّ الخبر غيرُ المُخبر عنه وليسا كشيءٍ واحدٍ، فيضعف الحذف لذلك[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٨٦/١.

(٢) شرح أبيات سيبويه، (النحَّاس): ٤٨.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣١٥/١، ومجمع الأمثال: ٣٧٠/١

(٤) أمالي ابن الشجري: ١٤٠/١، وشواهد النحو النثرية: ٢٢٤.

(٥) ديوان جرير: ٨٩/١.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٨٢/١.

تعدّي اسم الفعل المفرد :

قال سيبويه: **((وزعم أبو الخَطّاب أنَّ بعض العرب يقول: حَيَّهَلَ الصَّلاَة، فهذا اسمُ ائتِ الصلاةَ، أي ائتوا الثريدَ وأْتوا الصَّلاةَ))** (١).

هذا باب سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، والمقصود بذلك اسم الفعل، وهو على قسمين: مفرد نحو: رويد وحيّهل، ومُضاف يشتمل على ظروف وحروف جرّ تجري مجرى الظروف ومصادر مُضافة نحو: دونك وعليك وحذرك(٢)، والمفرد مثل رويد وأخواته، لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، أي لم تؤخذ من أمثلة ضرَب ويُضربُ واضربْ، وأمثلة رويد وأخواته ليست كذلك(٣).

ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي وقع موقعه، ولا يقع اسم الفعل إلَّا في الأمر والنهي دون غيرهما من معنى الكلام؛ لأنَّ الأمر والنهي لا يكون إلَّا بالفعل، وجاز أنْ يأتي اسم الفعل في معنى الأمر والنهي، فتقول: رويْدَ زيدًا، ومعناه: أمهل زيدًا، فتعدَّى لأنَّه في معنى فعلٍ مُتعدٍّ، وتقول: هَلُمَّ، بمعنى: تعال، فلا يتعدَّى لأنَّ في معنى فعلٍ لا يتعدَّى(٤).

أمَّا (رويد) فلها أربعة مواضع، الأوّل: أنْ تأتي اسمًا للفعل كما تقدَّم وهو مُتعدٍّ إلى مفعول واحد، كقولك: رويْدَ زيدًا، أي أرود زيدًا وأمهله، ومنه قول الهذلي:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلينَا ولكِنْ بُغضُهُم مُتَمَايِنُ (٥)

حيث نصب (عَلِيًّا) بـ(رويد)، كأنَّه قال: أرود عليًّا، والموضع الثاني: أنْ تكون صفة كقولك: ساروا سيرًا رويدًا، وتكون معربة مصدرًا وُصف به، كقولهم: رجل عدل،

---

(١) الكتاب: ٢٤١/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٤٩/٢.

(٣) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ١٠٨.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تحقيق: محمد ابراهيم: ٥٢٨/٢، ٥٢٩.

(٥) ديوان الهذليين: ٤٦/٣.

والموضع الثالث: أن يكون حالًا معربًا كقولهم: سيروا رويدًا أي مرودين، والموضع الرابع : أن يكون مصدرًا كقولك: رويدَ زيدٍ[1]، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[محمد: ٤].

ومن أسماء الأفعال (حيّ) مع (هلا)، فيكون المركب بمعنى (أسْرِع)، ويتعدَّى بـ(إلى) نحو: حيَّهل إلى الثريد، أو بـ(على) نحو: حيَّهل على زيدٍ، أي اقبل، أو يتعدَّى بنفسه، وهو موضع الشاهد، نحو: حيَّهل الثريدَ، وحيَّهل الصَّلاة، أي ائتوا الثريد وأتوا الصَّلاة، والمركب فيه لغات منها (حيَّهلَ) بالفتح، و(حيَّهلًا) بالتنوين، ومنها (حيَّهلا) من غير تنوين، ومنها (حيَّهلْ) بسكون اللام، و(حيَّهْلَ) بسكون الهاء وفتح اللام[2].

ومنها (هلُمَّ) كقولك: (هلُمَّ زيدًا)، معناه: هات زيدًا، والأصل فيه (هالُمَّ) إلَّا أنَّ الألف حذفت فيه للتركيب، وفيه مذهبان: مذهب أهل الحجاز بأنْ تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة، ومع المُذكَّر والمؤنَّث، كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[الأنعام: ١٥٠]،، ومذهب بني تميم يثنّون ويجمعون ويؤنّثون نحو: هلُمَّا، هلُمّي، هلُمُّوا، وقد يأتي (هلُمَّ) لازمًا بمعنى (أقبل) فيتعدَّى بـ(إلى)، كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب: ١٨] [3].

أمَّا اسم الفعل الذي لا يتعدَّى فهو ما وقع موقع فعلٍ لا يتعدَّى نحو: صَهْ، اسكت، ومَه، أي اكففْ، وإيه، أي زد في الحديث، و(صَهْ) و(مَهْ) يستعملان منوَّنين وغير منوَّنين، وزعم بعض النحويين أنَّ العرب لا تستعمل (إيه) إلَّا منوَّنًا، ومنها إيها، أي كُفَّ عن الحديث واقطعه، ويأتي بالتنوين ومن غير تنوين[4].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤/٣٩-٤١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/٩٨-٩٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/٤٢، وهمع الهوامع: ٥/١٢٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/٢٥، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١/١٥٨.

أمَّا الظرف والجارّ والمجرور نحو: أمامك ودونك زيدًا، بنصب (زيد)، أي خذ زيدًا، وكذلك: عليك زيدًا، أي خذه، وإليك عنّي، أي: أذهب عنّي، ووراءك، أي: تأخَّر[١].

وقد يأتي اسم الفعل على صيغة (فَعالِ) في حال الأمر نحو: نَزال وتراك، ويكون مبنيًا على الكسر لوقوعه موقع فعل الأمر، فـ(نَزال) بمعنى انزل ، و(تَراك) بمعنى اترك[٢]، ومنه قول الراجز طفيل بن يزيد الحارثي:

تَراكِها مِنْ إبلٍ تَراكِها[٣]

حيث وضع (تَراكِها) موضع اتركها، وهو اسم لفعل الأمر وجب له البناء على الكسر وخُصَّ بالكسر لأنَّه مؤنَّث، والكسر يختصُّ به المؤنَّث[٤].

الكناية بالضمير عن المُنادى :

قال سيبويه: ((**وزعم الخليل أنّه سمعَ بعضَ العرب يقول: يا أنتَ. فزعَم أنَّهم جعلوه موضعَ المفرد. وإنْ شئت قلت: يا، فكان بمنزلة يا زيدُ، ثُمَّ تقول: إيّاك. أي إيَّاكَ أعني. هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين**)) [٥].

هذا (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)، والمقصود حذف الفعل في غير الأمر والنهي إذا كثُر استعماله إلى حدٍّ يصير المعنى أظهر من الأصل مع وجود دليل عليه، كقولك: أخذتُه بدرهمٍ فصاعدًا، أي فذهب الثمنُ صاعدًا، وحُذِف الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وجاءت كلمة (صاعدًا)

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٩/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥٠/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٤١/١، وشرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ٢٦٨/٢.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ١٧٩.

(٥) الكتاب: ٢٩١/١.

منصوبة على الحال، ولا يجوز أن تقول: أخذته بدرهمٍ فصاعدٍ؛ لأنَّ (صاعدًا) أصله نعت ولا يحسُن أنْ تعطف على الدرهم إلَّا المنعوت، ولأنَّ الثمن لا يُعطف بعضه على بعض بالفاء، وإنَّما يعطف بالواو لأنَّها للجمع كقولك: اشتريته بمائةٍ وخمسةٍ[١].

ولا يجوز (أخذته بدرهمٍ وصاعدًا)، لأنَّ الواو لا تفيد الترتيب فلا تقتضي فعْلا بعد الفعل الأوّل، والترتيب في الزمان لا يكون إلَّا بفعلٍ بعد فعل؛ لذا تصحُّ الجملة بالفاء بعد الفعل، لأنَّ ذلك يوجب فعلًا ثانيًا بعد الأول، والفاء تُرتِّب الفعل الثاني في زمان بعد الأوّل، ويجوز أن تقول: اخذته بدرهمٍ ثُمَّ صاعدًا، إلَّا أنَّ الفاء أكثر في الاستعمال؛ لأنَّه متاعٌ واحدٌ فالأمر بين الثاني والأوّل قريب[٢].

وممَّا جاء منصوبًا على إضمار الفعل قولك: يا عبد الله، والأصل في كل منادى النصب، إلَّا المفرد المعرفة مبني لعلةٍ أخرى، واستدلَّ على أنَّ المُنادى منصوب بقول العرب: يَا إيَّاك، لمَّا كان المُنادى منصوبًا، وكنُّوا عنه أتوا بضمير النصب، وبعض العرب يقول: يا أنت، فأنتَ مفرد لم يُنصب كما لم يُنصب يا زيدُ، وإياك مضاف نُصب كما نُصب: يا عبد الله[٣].

واختلف النحويون في ناصب المُنادى، فذهب سيبويه إلى أنَّه منصوب بفعلٍ مُضمر تقديره: أنادي زيدًا أو أُريد زيدًا، ولا يجوز إظهار ذلك؛ لأنَّ حرف النداء ناب عنه، ولأنَّك إنْ صرَّحت بالفعل كان ذلك إخبارًا عن نفسك والنداء ليس بإخبار[٤].

وذهب المُبرِّد إلى أنَّ الناصب للمنادى نفس (يا)؛ لأنَّ (يا) بدل من قولك: أدعو أو أُريد عبدَ الله، وقع دعاؤك بعبدِ الله، فانتصب على أنَّه مفعول تعدَّى إليه

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٨٧/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمّاني)، تحقيق: محمد ابراهيم: ٦٠١/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٨٨/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٤٥/١.

فعلك[١]، وكذلك ذهب ابن السرَّاج إلى أنَّ العامل في المُنادى هو حرف النداء أغنى عن فعلٍ[٢].

وممّا جاء منصوبًا بإضمار فعلٍ قولهم: من أنت زيدًا، في جواب من عرّف عن نفسه فقال: أنا زيدٌ، فقيل له: من أنتَ زيدًا، على جهة الإنكار، كأنَّه قال: من أنت تذكر زيدًا، وقد أُضمر ذلك الناصب؛ لأنَّه كثُر في كلامهم، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول: من أنت زيدٌ، تقديره: كلامُك زيدٌ أو ذكرك زيدٌ، فيكون خبرًا عن مصدر محذوف، والنصب أجود من الرفع؛ لأنَّه أقلُّ إضمارًا وتجوّزًا[٣].

ومن المنصوب بإضمار فعل قولهم: أمَّا أنت منطلقًا انطلقت معك، فـ(منطلقًا) منصوب بفعل مُضمر، وأصل (أمَّا) عند البصرين من (أنْ) المصدرية ضُمّت إليها (ما) الزائدة، ولزمت (ما) الزيادة عوضًا من الفعل المحذوف، والمعنى: لأنْ كنت منطلقًا انطلقت معك، وحذف اللام فبقى (أن كنت)، ثُمَّ حذف (كان) وجاء بالضمير المنفصل خلفًا عن المُتَّصل، وبـ(ما) عوضًا عن (كان)[٤].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (أنْ) هنا شرطية، و(ما) زائدة، والفعل الناصب محذوف، ويحملون على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾[البقرة: ٨٢]، وتؤيّده قراءة حمزة[٥]: (إنْ تَضِلَّ) بكسر الهمزة، والمعنى عندهم واحد[٦]، قال الشاعر عباس بن مرداس:

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢٠٢/٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٣/١.

(٣) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ١١٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٥/١.

(٥) حمزة بن حبيب أحد القرَّاء السبعة، وإمام القرَّاء في الكوفة، ومن رواة أهل البيت (عليهم السلام)، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء :٢٦١/١-٢٦٣

(٦) ينظر: الحُجَّة للقراءات السبعة: ٤١٨/٢.

أبَـا خُراشَـةَ أمّـا أنـتَ ذَا نَفَـرٍ فإنَّ قَوميَ لَمْ تأكُلهُمُ الضَّبُعُ [١]

والشاهد فيه حمل (ذا نفرٍ) على إضمار (كان)، والتقدير: لأنْ كنت ذا نفرٍ، فحُذفت (كان)، وجعلت (ما) لازمة لـ(أنْ) عوضًا من حذف الفعل بعدها[٢].

أحوال المصدر المُثنَّى :

قال سيبويه: ((**وزعم الخليل أنَّها تثنيةٌ بمنزلة حَوالَيْكَ، لأنَّا سمعناهم يقولون: حَنانٌ. وبعضُ العرب يقول: لَبٍّ فيُجريه مُجرى أَمْسِ وغاقٍ، ولكنّ موضعَه نصبٌ. وحَوالَيْكَ بمنزلة حَنانَيْكَ**)) [٣].

هذا (باب المصدر المُثنَّى المُنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره) ، والتثنية في هذه المصادر الغرض فيها التكثير، وأنَّه شيء يعود مرةً بعد أُخرى، ولا يُراد بها اثنان فقط من المعنى الذي يُذكر، وهذه المصادر تكون غير مُتصرِّفة ولا تكون إلَّا مصدرًا منصوبًا او اسمًا في موضع الحال، وإنَّما لم يتمكَّن لأنَّه دخله بالتثنية معنى التكثير لا معنى التثنية وخُصَّ بهذا دون غيره فلم يتصرفوا فيه[٤].

ومن ذلك قولك: حَنانيك، أي: حنانًا بعد حنان، وتأويلها: رحمة بعد رحمة، واستشهد سيبويه بقول طرفة بن العبد:

أبا منذِرٍ أفنَيتَ فَاستبقِ بعضنا حنانَيكَ بعضُ الشّرِّ أهونُ من بعضِ [٥]

ولا يكون إلَّا منصوبًا إذا ثنّيت؛ لأنَّه وُضع موضع ما لا يتمكَّن، فإن أفردت فأنت

---

(١) ديوان عباس بن مرداس: ١٠٦.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ١٩٧.

(٣) الكتاب: ٣٥١/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٣٧/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥١٧/١. ٥١٧/١.

(٥) ديوان طرفة بن العبد : ٥٣ .

مُخيّرٌ: النصب بالفعل أو الرفع بالابتداء[١]، ومنه قول المنذر الكلبي:

قَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هاهنا أذو نسبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ[٢]

ومن ذلك قولك: لبَّيك وسعْديك، وهما مُثنَّيان ولا يُفرد منهما شيء ولا يستعملان إلَّا مضافين لما تضمَّنا من إرادة معنى التكثير من لفظ التثنية، ومعنى سعديك: مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة، أمَّا لبيَّك مأخوذ من ألَبَ بالمكان إذا أقام به، ومعناه دوامًا على الطاعة وإقامة عليها مرةً بعد مرةٍ، وهما مصدران منصوبان بفعل مُضمرٍ من معناه تقديره في لبيك: داومت وأقمت، وفي سعديك: تابعت وطاوعت[٣].

وذهب يونس إلى أنَّ (لبيك) اسم مفرد قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المُضمر كما في (عليك)، وردَّ عليه سيبويه بقول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ [٤]

فأثبت الياء في إضافته إلى الظاهر، ولو كان جاريًا مجرى (على) لم يفعل به ذلك، وقد يُضاف إلى ضمير الغائب كقولهم: لبيَّه، وحكى سيبويه عن بعض العرب قولهم: لبِّ، على أنَّه مفرد لبيَّك، غير أنَّه مبني على الكسر كأمسِ وغاقِ، ولكنَّه في موضع نصب كالمصدر، وذهب ابن مالك إلى أنَّ (لبِّ) اسم فعل بمعنى أجبت ، ورُدَّ عليه بأنَّه أُضيف إلى الظاهر والغائب[٥]، واشترط ابن هشام أنْ يُضاف (لبَّي وسعدي

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢٢٤/٣.

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين: ٣٢٠/١، ٣٤٩، على رفع (حنان)، خبرًا لمبتدأ تقديره: (أمرُنا حنانٌ).

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١١٨/١-١١٩.

(٤) لم ينسبه سيبويه لقائله، ينظر: خزانة الأدب: ٩٢/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٨٦/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣٦٤/٣.

وحناني)، إلى ضمير الخطاب، وقال بشذوذ إضافتها إلى الظاهر والغائب في الشعر، كما في البيت السابق، كما قال ابن عقيل بشذوذ إضافة (لبَّي) إلى ضمير الغيبة وإلى الظاهر في شرحه(١).

ومن ذلك قولهم (هَذاذَيْك)، أي: هَذًّا بعد هَذٍّ، معناه السرعة في القراءة وفي الضرب، قال العجَّاج:

ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وطعنًا وَخْضًا (٢)

ومثل ذلك قولهم (حوالَيك) بمعنى: حَوْلك، يريدون الإحاطة من كل وجه ثُمَّ يقسمون الجهات التي تُحيط به إلى جهتين كما يُقال: أحاطوا به من جانبيه، ومن ذلك (حَذَاريك) أي: حَذرًا بعد حذر، ولا يُستعمل مفردًا ولا يكون إلَّا مصدرًا منصوبًا(٣).

ومن ذلك (دَوَالَيك) مأخوذ من المداولة أي المناوبة، ودواليك تثنية دوال، وهو في موضع الحال، كقول عبد بني الحسحاس:

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبُردِ مِثلُه دَوالَيك حَتَّى ليسَ للبُردِ لابسُ (٤)

فـ(دَوالَيك) في البيت في موضع الحال كأنَّه قال: متداولين متعاقبين(٥).

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٧٥٣-٧٥٤، وشرح ابن عقيل: ٣/٥٢-٥٣.

(٢) ديوان العجَّاج: ١٣٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢/٢٣٩.

(٤) ينظر: خزانة الأدب: ٢/٩٩.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١/١١٩.

حذف تاء التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي :

قال سيبويه: **((وقال بعض العرب: قال فُلانةُ. وكلَّما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضرَ القاضيَ امرأةٌ؛ لأنَّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنَّه شيءٌ يصير بدلًا من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء))** (١).

هذا (باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها) (٢)، والكلام في إسناد الفعل إلى المؤنّث، ومبنى هذا الباب توحيد الفعل، والفعل في الحقيقة لا يُثنَّى ولا يُجمع، فلم يفصلوا بين الأفعال في التثنية والجمع، ولكن فصلوا بينها في التذكير والتأنيِّث، فلم يقولوا: ذهبا أخواك، وذهبوا إخوتك، كما فصلوا بين التذكير والتأنيِّث فقالوا: جاءت أخواتك، وجاء أخوتك(٣).

والتأنيِّث على ضربين: تأنيّث حقيقي، وتأنيّث غير حقيقي، فأمَّا الحقيقي فهو أُنثى كُلِّ حيوان فيه ذكر وأُنثى نحو المرأة والناقة والأتان؛ لأنَّ في خَلْقِها ما تَبينُ به عن المُذكَّر، فهذا الضرب إنْ تقدَّم فعله وكان ماضيًا لَحِقَتْ آخره تاء ساكنة للتأنيث، فتقول: قامَتْ هند وخَرَجتْ المرأة، فإنْ كان مستقبلًا جعلت حرف المُضارعة تاءً مكان الياء فتقول: تقومُ هند وتَخرُجُ المرأة(٤).

أمَّا التأنيِّث غير الحقيقي فهو ما كان تذكيره وتأنيّثه واقعين على ما لا خلقة فيه فاصلة بين المُذكَّر والمؤنَّث نحو دار وعين وفخذ وغير ذلك، فهذا الضرب إنْ تقدَّم

---

(١) الكتاب: ٣٨/٢.

(٢) الكتاب: ٣٦/٢.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٣/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٦٥/٢.

الفعل فالأصل فيه إثبات علامة التأنيِّث فتقول: بُنيتْ دارك وكحلتْ عينك، ويجوز حذفها فتقول: بُني دارك وكحُل عينك، فإنْ تقدَّم المؤنَّث على الفعل وأُضمر لمْ يحسُن إسقاط علامة التأنيِّث كإسقاطها عند تقدّم الفعل، فتقول: دارك بُنيت وعينك كحُلت[١].

والتأنيِّث الحقيقي أقوى من التأنيِّث غير الحقيقي؛ لأنَّ التأنيِّث الحقيقي يكون من جهة اللفظ والمعنى، إذ إنَّ مدلوله مؤنّث، أمَّا غير الحقيقي فتأنيثه يختص باللفظ دون المعنى، لذا تلزم علامة التأنيِّث المؤنّث الحقيقي أكثر من غير الحقيقي، كقولك: قامت هند، فإن فصل بينهما فاصل من مفعول أو ظرف أو جارّ ومجرور جاز سقوط علامة التأنيِّث نحو: حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ؛ لأنَّ الفاصل سدَّ مسدّ علامة التأنيِّث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيِّث[٢]، وهذا هو المقصود بقول سيبويه: وكُلَّما طال الكلام فهو أحسن[٣]، وممَّا ورد على ذلك قول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ عَلَى بَابِ إسْتِها صُلْبٌ وشامُ [٤]

والشاهد فيه إسقاط التاء من الفعل المُسند إلى المؤنَّث الحقيقي للفصل بينهما بالمفعول[٥].

وقد أورد الزمخشري هذا البيت شاهدًا على قراءة إبراهيم النَّخعيّ[٦]: (ولمْ يكنْ له صاحبةٌ)[٧]، على أنَّه لم يُؤنَّث الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي للفصل[٨].

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٢/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩٢/٥.

(٣) الكتاب: ٣٨/٢.

(٤) ديوان جرير: ٢٨٣/١.

(٥) ينظر: شرح شواهد المغني: ٣١٣/١، وخزانة الأدب: ١٢٢/٩.

(٦) إبراهيم النخعي، تابعي وفقيه وقارئ كوفي، ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء :٢٩/١.

(٧) الأنعام: ١٠١.

(٨) ينظر: تفسير الكشاف: ٥٣/٢.

وقد تُحذف التاء من الفعل المُسند إلى مؤنَّث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدًا، ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب أنَّهم قالوا: قال فلانة[١]، وقد عدَّ ابن هشام هذا شُذوذًا ولا يُقاس عليه[٢].

وقد ذكر سيبويه عن العرب حذف التاء مع المؤنّث الحقيقي، ولمْ يُجِزْ المُبرِّد هذا الحذف، فلم يجزْ قولهم: ضرب جاريتك زيدًا، وجاء أمتُك، وأجاز الحذف مع المؤنّث غير الحقيقي نحو: هدَم دارك وعمرَ بلدتك؛ لأنَّه تأنيّث لفظٍ لا حقيقةٍ[٣].

ونُقل عن المُبرِّد أنَّ التاء تأتي لفرق الفعل المُسند إلى المُذكَّر والمؤنَّث وليس لفرق المُذكَّر والمؤنَّث، فكما لا يجوز: يقوم هندٌ، بالتذكير فلا يجوز: قام هندٌ؛ لأنَّ الياء علامة المُذكَّر والتاء علامة المؤنَّث، فلا تدخل إحداهما موضع الأخرى؛ لذلك لا يصحُّ حذف التاء مع المؤنَّث[٤].

وذكر ابن الأنباري أنَّهم لمَّا التزموا التاء في المستقبل فقالوا: تقوم، كرهوا أنْ يقولوا: قام، في الماضي كيلا تختلف العلامات والفروق، فوافقوا بين الماضي والمستقبل لتجري العلامات على نسقٍ واحدٍ[٥].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٩٢/٢، وشرح الشواهد النثرية: ١٠٧.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٩٧/٢، وإرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك: ٣١١/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٤٦/٢.

(٤) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٧٠٨/٢.

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث: ١٣٥/١.

بناء المُنادى المُضاف إلى ياء المتكلم على الضمّ

قال سيبويه: **((وبعضُ العرب يقول: يا ربُّ اغفرْ لي، ويا قومُ لا تفعلوا، وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء))**[١].

هذا(باب إضافة المُنادى إلى نفسك) ، وتسقط الياء من المُنادى المُضاف إلى ياء المتكلم، واعتمد سيبويه في إسقاطها على أنَّ الياء بدلٌ من التنوين؛ لأنَّ الاسم مضافٌ إليها، وأنَّها لا معنى لها ولا تقوم بنفسها إلَّا أنْ تكون في الاسم المُضاف إليها، كما أنَّ التنوين لا يقوم بنفسه حتَّى يكون في الاسم، إضافة إلى أنَّ الياء عند حذفها تبقى الكسرة دليلًا عليها نحو: يا قومِ لا بأس[٢]، وقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[الزمر: ١٠].

وذكر سيبويه أنَّ بعض العرب تقول: يا ربُّ، ويا قومُ، ووجه هذه اللغة أنَّه لمَّا حُذِف الياء قُدِّر كأنَّ الاسم لا ياء معه، فبُني على الضم، وإنَّما يريدون: يا ربَّ، ويا قومَ ، ويفعلون ذلك في الأسماء التي يغلب عليها الإضافة، فإنَّهم إنْ لم يضيفوها إلى ظاهرٍ أو إلى ضمير غير المتكلم عُرف أنَّها مضافة إلى المتكلِّم؛ لأنَّ المتكلِّم أوْلى بذلك لأنَّ ضميره الذي هو الياء قد يحُذف[٣].

وهناك من العرب من يُثبت الياء لأنَّها بمنزلة (زيد)، وثبات الياء فيما زعم يونس لغة، وكان أبو عمرو[٤] يقرأ قوله تعالى: (يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ)، وهناك من يُبدلون مكان الياء ألفًا؛ لأنَّها أخفُّ ويفتحون ما قبلها، نحو يا غلاما لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماه، بإلحاقها هاء السكت، وعلى هذا يجوز: يا أباه ويا أُمَّاه[٥]،

---

(١) الكتاب: ٢٠٩/٢.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٦٢/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١١/٢، والمساعد في تسهيل الفوائد: ٣٧٧/٢.

(٤) أبوعمرو بن العلاء عالم بالنحو وأحد القرَّاء السبعة، ينظر:طبقات النحويين واللغويين:٣٥.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣٤٠/١.

وهناك من يُثبت الياء ويفتحها وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك والإسكان فيها ضربٌ من التخفيف(١).

وسأل سيبويه الخليل عن قولهم: يا أبت لا تفعل، ويا أبتاه ويا أُمَّتاه، فقال: إنَّ هذه التاء بمنزلة الهاء في عمَّة وخالة، ويدلك على ذلك أنَّك تقول في الوقوف: يا أبَهْ ويا أُمَّهْ، كما تقول: يا خالة، وزعم الخليل أنَّه سمع من العرب من يقول: يا أُمَّةُ لا تفعلي، ونقل سيبويه عن يونس أنَّ بعض العرب يقول: يا أُمَّ لا تفعلي(٢)، وتفسير ذلك عند سيبويه أنَّ كلمة (أُمّ) مضافة إلى ياء المتكلم ، وهي حين تنادي تتصل بها تاء التأنيِّث عوضًا عن الياء المحذوفة، فتصير: يا أُمَّة، ثُمَّ تُحذف التاء ترخيمًا، فتصير: يا أُمّ، ولذلك شبَّهها بـ(يا طلحَ) وهو مُرخَّم (يا طلحةُ)(٣).

وإنَّما ألزموا (أُمّ) الهاء لأنَّها مؤنّثة يلحقها ما يلحق بالمؤنّث، أمّا (أب) فتلحقها الهاء عوضًا عن ياء الإضافة المحذوفة، ولا يجوز دخول هذه الهاء في مثل عمّ وخال، فإنَّ لكُلٍّ منهما مؤنّثٌ من لفظه، فلو أدخلت الهاء عليهما لالتبس الكلام(٤).

أمَّا قولهم (يا أبت) ففي التاء لغتان: الأوّلى تحريكها بالكسرة؛ لأنَّها كانت مُستحقة قبل ياء الإضافة، فلمَّاء جيء بالتاء عوضًا عنها، جُعلت الكسرة دليلًا على ياء الإضافة، وقد وردت في القرآن الكريم بالكسرة، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾[مريم: ٤٤]، واللغة الثانية تحريكها بالفتحة وهو أقيس لأنَّها الحركة التي تكون للمُعوَّض عنه، غير أنَّ الكسرة أكثر(٥).

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١١/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٢٣/٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٤١/١، ودرّة الغواص في أوهام الخواص: ١٤٧.

(٤) ينظر: النكت في كتاب سيبويه: ١٦٤/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤١٤.

أمَّا إذا أضفت المُنادى إلى المُضاف إلى ياء المتكلم فإنَّ الياء تثبت لأنَّ الثاني غير منادى، كقولك: يا غلام غلامي، ويا ابن اخي، وإنَّما تسقط في الموضع الذي يسقط فيه التنوين، أمَّا قولهم: يا ابن أُمٍّ، ويا ابن عمٍّ، فقد خُصَّا بحذف الياء وبقاء الكسرة دليلاً عليها لكثرة استعمالهما في الكلام، وقد تُبدل الياء ألفًا، وتُحذف وتبقى الفتحة دليلًا عليها فتصير: يا ابن أُمَّ، ويا ابن عمَّ[1]، ومما ورد على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[طه: ٩٤]، وإنَّما جاز ذلك هنا ولم يجزْ في غيره إذ لم يكنْ فيه من الاستعمال ما في هذا، لذا جعلوهما اسمًا واحدًا بمنزلة خمسة عشر[2].

وأجاز سيبويه إثبات الياء كما تثبتها في قولك: يا غلام غلامي، فتجعل (ابن) مضافًا إلى المُضاف إلى الياء، وأجاز أيضًا حذف الياء ووضع ألف مكانها كقولهم: يا ابنة عَمّا[3].

حالات المُنادى المُرخَّم :

قال سيبويه: ((**وذلك قول بعض العرب، وهو عنترة العبسي**

يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِيرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ [4]

جعلوا الاسم عنترًا وجعلوا الراء حرف إعراب)) [5].

هذا (باب يكون فيه الاسم بعد ما يُحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لمْ يكنْ فيه هاءٌ قط) ، والترخيم معناه نقص الاسم عن تمام الصوت به،

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٢٥/٣، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٥٤٩/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٥١/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢١٤/١.

(٤) شرح المعلقات التسع: ٢٥٢.

(٥) الكتاب: ٢٤٥/٢.

والترخيم المُطرد يكون في النداء، وفي غير النداء من قبيل الضرورة، والترخيم له شروط منها أن يكون مُنادى علمًا لأنَّ الأعلام يدخلها من التغيير ما لم يدخل في غيرها، ومنها أنْ يكون مُفردًا غير مُضاف لأنَّ الاسم المفرد قد أثَّر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أنْ كان معربًا فجاز الترخيم فيه(١).

وقد اختلف النحويون في ترخيم المُضاف إليه، فذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ترخيمه؛ لأنَّ الترخيم يكون فيما يؤثر فيه النداء، والمُضاف إليه لم يؤثر فيه النداء، وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المُضاف، وأوقعوا الترخيم في آخر الاسم المُضاف إليه نحو: يا آل عامِ، في يا آل عامر، واحتجَّوا بوروده كثيرًا في استعمالهم، ومنه قول زهير بن أبي سلمى(٢):

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ (٣)

والأصل يا عكرمة، وقد استدلَّ به الكوفيون على ترخيم المُضاف وقالوا أنَّ المُضاف و المُضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد، ومنع البصريون ذلك وقالوا: لا حُجَّة في هذا البيت وأمثاله لأنَّه محمول على الضرورة، والترخيم جائز في غير النداء عند الضرورة(٤).

ويُرخّم الاسم الذي ليس في آخره تاء التأنيث إذا كان علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وأجاز بعض النحويين ترخيم النكرة المقصودة؛ لأنَّها في معنى المعرفة، فقالوا في صاحب: يا صاحِ، وفي غضنفر: يا غضنفَ، وذهب الكوفيون إلى جواز

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٩/٢.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٧٩، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢٨٤/١.

(٣) ديوان زهير بن أبي سُلمى: ٥٧.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٣٢٩/٢.

ترخيم الثلاثي بشرط أنْ يكون الحرف الثاني فيه متحركًا، فقالوا في (حَكَم): يا حَكَ، فإنْ كان ساكن الوسط كهنْد لم يجزْ ترخيمه عند البصريين والكوفيين(١).

أمَّا الاسم الذي في آخره تاء التأنيث فيكثر الترخيم فيه لأنَّها شيءُ مضاف للاسم وليست من نفس الاسم، ولا تعود إليه في الجمع، ولا تُغيّر بنية ما تدخل عليه من المُذكَّر، وهي مع ذلك مُتغيرة فتكون تاء في الوصل وهاء في الوقف، وتدخل على المؤنث وعلى بعض أسماء المذكر للتوكيد، لذا يكثر حذفها في الترخيم، وذكر سيبويه أنَّ من العرب من لا يحذفونها في الوصل والوقف، فيقولون: يا سلمةُ، بالضمّ، وبعضهم: يا سلمةَ، بالفتح، ومنهم من يحذفونها في الوصل ويقفون عليها فيقولون: يا سلمَهْ ويا طلحَهْ، ليُبيِّنوا بها حركة الميم والحاء، ثُمَّ جعل سيبويه حذف الهاء في الوقف من المُرخَّم كالضرورة، وأنشد لأبي خَرع التميمي(٢):

كَـــادَتْ فَـــزَارَةُ تَشْـــقَى بِنَـــا فَـــأَوْلَى فَـــزَارَةُ أَوْلَـــى فَـــزَارَا (٣)

والشاهد فيه ترخيّم (فزارة) والوقف عليها بالألف عوضًا من الهاء، لأنَّهم إذا رخّموا ما فيه الهاء ثُمَّ وقفوا عليه ردُّوا الهاء للوقف، فلمَّا لم يمكنه ردُّ الهاء هنا جعل الألف عوضًا منها(٤).

والترخيم يجوز فيه وجهان، الأوّل: أنْ لا تقطع النظر عن المحذوف، بل تجعله مُقدَّرًا، فيبقى الاسم على ما كان عليه قبل الترخيم، ويُسمَّى لغة مَن ينتظر، فتقول في جعفر: يا جعفَ، وفي مالِك، يا مالِ، وعليه قراءة ابن مسعود(٥): (وَنَادَوْا يَا مَالِ)(٦)،

---

(١) همع الهوامع: ٢/٨٠-٨١.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/١٨٢-١٨٣.

(٣) المفضليات: ٤١٦.

(٤) تحصيل عين لذهب من معدن جوهر الأدب: ٣٢٨.

(٥) عبد الله بن مسعود صحابي وفقيه ومن القراء، ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء:١/٤٥٨

(٦) الزخرف: ٧٧.

والثاني: أنْ تقطع النظر عن المحذوف، فتجعل الباقي اسمًا برأسه فتضمُّه ويسمَّى لغة من لا ينتظر، فتقول: يا جعفُ، ويا مالُ، بالضمِّ[١].

وقد استشهد سيبويه ببيت عنترة العبسي: يَدْعُونَ عَنْتَرُ...، على لغة من لا ينتظر، وبناه على الضمِّ، كما تقول: يا طلحُ أقبل، ويروى: يدعون عنترَ، بالفتح، وذلك يحتمل وجهين: الأول أنْ يكون مُرخَّمًا على لغة من ينتظر: كقولهم: يا حارِ، وحُذف حرف النداء فيه لأنَّه اسم علم يجوز معه الحذف، والوجه الثاني أنْ لا يكون منادى، بل يكون مفعولًا به، والناصب له الفعل (يدعون)[٢].

الوجوه في (ماذا)

قال سيبويه: ((**ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع ألبتَّة لكان الوجه في ماذا رأيت إذا أجاب أنْ يقول: خيرٌ. وقال الشاعر، وسمعنا بعض العرب يقول:**

دعي ماذا علمتِ سأتّقيهِ ولكنْ بالمُغيَّبِ نَبِّئيني[٣]

فالذي لا يجوز في هذا الموضع، وما لا يحسن أن تُلغيها)) [٤].

هذا (باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي) ، والمقصود (ماذا) وقد فسَّرها سيبويه في هذا الباب على وجهين، الأوّل: أنْ تجعل (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد، فيكونان حرفين رُكِّبا لمعنى واحد مثل كأنَّما وحيثما في الجزاء، وتكون (ماذا) اسم استفهام أو اسم موصول في موضع نصبٍ وتكون بمنزلة (ما) وحدها، والوجه الثاني: أنْ تكون (ما) اسم للاستفهام مرفوع بالابتداء، و(إذ) خبره بمعنى الذي، وما بعد (ذا) صلةٌ لها، واستدلَّ على الوجهين بأنَّ جواب الأوّل منصوب والثاني مرفوع

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ١١٤-١١٥، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٢١٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣١٨/٢.

(٣) لم ينسب هذا البيت لأحد، الكتاب: ٤١٨/٢.

(٤) الكتاب: ٤١٨/٢.

لأنَّ الجواب بدلٌ من السؤال[1]، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[البقرة: ١١٩]، فقرأ أبو عمرو وحده: (قُلِ الْعَفْوُ) رفعًا، وقرأ الباقون: ﴿الْعَفْوَ﴾ نصبًا، ووجه الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفوَ، والرفع على: الذين ينفقون عفوُ الأموال، ومثله قول القائل: ماذا رأيت: فالجواب يحتمل وجهين: متاعٌ حسنٌ، ومتاعًا حسنًا، وكلاهما على مطابقة الجواب للسؤال[2].

واستدلَّ سيبويه على إجراء (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد بقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[النحل: ٣٠]، ولو كانت (ذا) بمنزلة (الذي) لكان وجه الكلام الرفع، واستدلَّ أيضًا على ذلك بقول العرب: عمَّاذا تسأل؟ فأثبتوا الألف في (ما)، فلولا أنَّ (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد لقالوا: عمَّ ذا تسأل؟ فحذفوا الألف كما حُذف من قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[النبأ: ١]، فلمَّا لم يحذفوا الألف من آخر (ما) علمت أنَّه مع (ذا) بمنزلة اسم واحد، فلم تحذف الألف منه لمَّا لم يكن آخر الاسم[3].

وممَّا احتجَّ به سيبويه على أنَّ (ما) و(ذا) جميعًا بمنزلة (الذي) قول الشاعر السابق: دعي ماذا عملتِ سأتّقيهِ...، إذ إنَّ (ما) مع (ذا) شيءٌ واحد وموضع (ماذا) النصبُ بـ(علمت) وهي الاستفهامية على رأي بعض النحويين، وحكى السيرافي أنَّ (ماذا) في البيت بمعنى الذي و(عملت) صلة الموصول، حذفت الهاء العائدة في (علمت)، و(ماذا) في موضع نصب بـ(دعي)، والتقدير: دعي الذي علمت فإنَّي سأتّقيه، وهو أصحّ معنى من الوجه الأوّل لأنَّه جعل (ماذا) استفهامية في موضع نصب بـ(علمت) الواقع بعدها وهذا فاسد من طريق المعنى[4].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٨٤/٣، وشرح المفصل: ١٤٩/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن، (الفرَّاء): ٣٩/١.

(٣) الحجة للقرَّاء السبعة: ٣١٦/٢-٣١٧.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٨٥/٣، وخزانة الأدب: ١٤٣/٦.

وذهب ابن عصفور إلى أنَّ (ما) استفهامية في موضع مبتدأ، و(ذا) موصولة خبرٌ، وجملة (علمت) صلة لها، وعُلِّق (دعي) عن العمل بالاستفهام، كأنَّه قال: دعي أيُّ شيءٍ الذي علمتِ فإنَّي سأتَّقيه، والهاء في (سأتَّقيه) عائد على (ذا) [١].

واستدلَّ سيبويه على أنَّ (ما) تأتي للاستفهام في موضع مبتدأ، و(ذا) بمعنى الذي خبره، بقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[النحل: ٢٤]، بالرفع على قراءة الجمهور، أي: هو أساطيرُ الأوّلين، وقرئ شذوذًا: (أَسَاطِيرَ) بالنصب، على معنى ذكرتم أساطيرَ، أو أَنْزَلَ أساطيرَ[٢]، ومثله قول لبيد:

أَلا تَسأَلانِ المَرءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحبٌ فَيُقضى أَم ضَلالٌ وَباطِلُ [٣]

الشاهد فيه رفع (أَنَحبٌ) وما بعده، لأنَّ (ما) في موضع رفع بالابتداء، و(ذا) في معنى الذي خبرٌ، و(يُحاوِلُ) صلة له، ولا يعمل فيما قبله[٤].

واستدلَّ سيبويه على أنَّه لو لم يكن (ماذا) على ضربين، وكانت (ذا) بمنزلة (الذي) مطلقًا لكان الوجه في قولهم: ماذا رأيت، أنْ يُقال: خيرٌ، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّه قد جاء في الآية السابقة: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾، فلم تجئ (ذا) هنا بمنزلة (الذي)، وجاء في الآية الأخرى: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، فدلَّ ذلك على أنَّ (ماذا) على وجهين، وقد جاء كلاهما في التنزيل، فلا يسوغ أنْ تُقدِّر الجواب إلَّا على قدر السؤال؛ لأنَّ ذلك سيكون ليس بالوجه[٥].

---

(١) ينظر: شرح الجمل، (ابن عصفور): ٧٣/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٥١٩/٦.

(٣) ديوان لبيد: ٨٤.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٣٨٧.

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١١٨/٢، والمسائل المشكلة: ١٤٤.

اسمية (على) :

قال سيبويه: ((**وهو اسمٌ لا يكون إلَّا ظرفًا. ويدلُّك على أنَّه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه**))[١].

هذا (باب عدَّة ما يكون عليه الكلم) ، والكلام عمَّا كان على ثلاثة أحرف، أمَّا (على) فالمشهور في مذهب البصريين أنَّها حرف جرّ تدلُّ على استعلاء الشيء، كقولك: هذا على ظهر الجبل، وعلى رأسه، ويكون أنْ تطوي الشيء مُستعليّا، كقولك: مرَّ الماء عليه، وأمررت يدي عليه[٢].

أمَّا إذا جُرَّت بـ(مِنْ) فتكون في هذه الحالة اسمًا، واستشهد سيبويه لذلك بقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعَد ما تَمَّ خِمْسُها تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ [٣]

على أنَّ (على) هنا بمعنى فوق، وذكر سيبويه معناها حقيقةً ومجازًا ثُمَّ قال: ((فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثَل، وهو اسمٌ ولا يكون إلَّا ظرفًا)) [٤].

وزاد الأخفش وابن عصفور موضعًا آخر تجيء فيها اسمًا، وذلك إذا كان مجرورها وفاعل مُتعلِّقها ضميرين لمُسمَّى واحد كقوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[الأحزاب: ٣٧]، لأنَّه يترتب على جعلها حرفًا هنا تعدية فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظنَّ وفقد، وزاد ابن عصفور أنَّها تكون فعلًا إذا رفعت فاعلًا[٥]، كقول طرفة بن العبد:

---

(١) الكتاب: ٢٣١/٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٠٦/٥، وشرح المفصل: ٣٧/٨.

(٣) البيت لمزاحم العقيلي، ينظر: خزانة الأدب: ١٤٧/١٠.

(٤) الكتاب: ٢٣١/٤، وينظر: شرح أبيات المغني: ٢٢٦/٣.

(٥) ينظر: المقرب: ٢٦٩، وهمع الهوامع: ١٨٨/٤.

وتَسَـاقَى القَـوْمُ كَأْسـاً مُـرَّةً وَعَـلا الخَيْـلَ دِمَـاءٌ كالشَّـقِرْ [١]

أمَّا الكوفيون فهي عندهم حرف جرّ، ولا يخرجها عن الحرفية دخول (مِنْ) عليها، واحتجَّوا بأنَّ (مِنْ) تدخل على حروف الجرّ كُلِّها سوى مذ، واللام، والباء، وفي، وهذا يبقيها على حرفيتها[٢].

وذهب جماعة من البصريين ومنهم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف إلى أنَّها اسم أبدًا بمعنى فوق، ولا تكون حرفًا، وزعموا أنَّ هذا مذهب سيبويه، مُستدلِّين على ذك بقول سيبويه السابق[٣]، ويُردُّ عليهم أنَّ سيبويه نصَّ في أوّل الكتاب على أنَّ (على) حرف جرّ، وقال: ((فلمَّا حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل ومثل ذلك قول المتلمِّس[٤]:

آلَيتَ حَبَّ العِراقِ الدَهرَ أَطعَمُهُ وَالحَبُّ يَأكلُهُ في القَريَةِ السوسُ[٥]

وصريح كلام سيبويه أنَّ اسميتها إذا دخلت عليها (مِنْ) غير مُختصٍ بالضرورة وهو ظاهر كلام غيره خلافًا لابن عصفور فإنَّه زعم أنَّ (على) في هذا البيت وفي أبيات أخرى أوردها استعملت اسمًا للضرورة إجراءً لها مجرى ما هي في معناه وهو فوق[٦].

وذكر أبو حيان أنَّ من قال بإسميتها يقول :إنّها معربة، ومَنْ جوَّز فيها أنْ تنتقل من الحرفية إلى الأسمية بدخول (مِنْ) عليها اختلفوا، فقال بعضهم: هي

---

(١) ديوان طرفة بن العبد: ٤٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢٦٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٥٢/٢.

(٣) ينظر: الجني الداني: ٤٧٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٦٩/٢.

(٤) الكتاب: ٣٨/١.

(٥) ديوان المتلمس: ٥.

(٦) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١٤٧/١٠.

معربة، وذكر بعض النحويين أنَّها مبنيَّة، وألفها كألف هذا فهي كـ(عن) وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ إذا كُنَّ أسماء[١].

وإلى هذا ذهب الزمخشري وقال: ((فإنْ قلت: فلِمَ جاز في حاشا لله أنْ لا ينوّن بعد إجراءه مجرى: براءة الله، قلت: مراعاة لأصله الذي هو الحرفية، ألا ترى إلى قولهم: جلست مِنْ عَنْ يمينه، تركوا (عن) غير معرب على أصله، و(على) في قوله: غَدَتْ مِنْ عليه، مُنقلب الألف إلى الياء مع الضمير))[٢].

وقد تُزاد (على) دون تعويض، ومنه قول حميد بن ثور:

أَبى اللَّهُ أَلا أَنَّ سرحةَ مالِكٍ عَلى كُلِّ أَفنانِ العِضاهِ تَروقُ [٣]

فقد زاد (على) لأنَّ (تروق) متعدٍ بنفسه، كما تقول: راقني حسنُ الجارية، والتقدير: تروق كلّ أفنان[٤]، والذي نصَّ عليه سيبويه أنَّ (على) لا تُزاد[٥].

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٣٣/٤، والتذييل والتكميل: ١٥٣/١١.

(٢) تفسير الكشاف: ٤٦٥/٢-٤٦٦.

(٣) ديوان حميد بن ثور الهلالي: ٣٣٠.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٧١/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٨/١.

الفصل الثاني

الأفعال

كان بمعنى (وَقَع) :

قال سيبويه: ((**وسمعتُ بعض العرب يقول أشنعا ويرفَعُ ما قبلَهُ، كأَنَّه قال: إذا وقعَ يومٌ ذو كواكبَ أشنعَا**)) [(١)].

هذا (باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ) ، والمقصود كان وأخواتها، وقد ذكر النحويون أنَّ كان على أربعة أوجه: الأوّل: أنْ تكون ناقصة تفتقر إلى الخبر ولا تستغني عنه؛ لأنَّها لا تدلُّ على الحدث بل تفيد الزمان مجردًا من معنى الحدث، والثاني: أنْ تكون تامَّة وتكون دالَّة على الحدث، والثالث: أنْ تكون زائدة لا عملَ لها في اسمٍ ولا خبر كقولهم: إنَّ مِنْ أفضلهم كان زيدًا، أي: إنَّ من أفضلهم زيدًا، والرابع: أنْ تكون بمعنى الشأن والحديث كقولهم: كان زيدٌ قائمٌ، ترفع الاسمين معاً[(٢)].

وقد تكلَّم سيبويه في هذا الموضع عن (كان) التامَّة كقولك: كانَ عبدُ الله، أي قد خُلق عبدُ الله، وقد كان الأمر، أي قد وَقَعَ الأمرُ، وأراد سيبويه هنا أنَّ لفظًا واحدًا قد يكون له حالان، أحدهما: يحتاج فيه إلى اسم وخبر، والآخر: لا يحتاج فيه إلى اسم وخبر، وتشترك كُلٌّ مِن دام، وأصبح، وأمسى، مع (كان) في جواز مجيئها تامَّة تقتصر على الفاعل، كقولك: قد دام فلانُ، أي قد ثَبتَ، وكقولك: أصبح الرجلُ وأمسى زيدُ، أي دخل في هذا الوقت، وقد أخرج سيبويه (ليس) من هذا لأنَّها وُضعت موضعًا واحدًا، فلا يكون لها حالٌ تستغني فيه بالفاعل فقط[(٣)].

---

(١) الكتاب: ٤٧/١.

(٢) ينظر: المفصل: ٣٥١، وشرح المفصل: ٩٧/٧-١٠٠.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٠٢/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٦٤/١.

وذكر سيبويه شاهدين على كان بمعنى (وَقَع)، الأوّل لمقاس العائذي:

فِدىً لبنْي ذُهْلِ بن شَيْبانَ نَاقَتي إذا كـانَ يَـوْمٌ ذو كواكِـبَ أَشْـهَبُ [1]

والثاني لعمرو بن شأس:

بنــى أَسَـدٍ هـل تَعْلَمُـون بَلاءَنـا إذا كـان يَوْمـاً ذا كَواكـب أشْـنَعا [2]

أراد إذا كان اليومُ يومًا، وقد أضمر اليوم لعلم المخاطب به، ومعناه إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال، وبعض العرب ترويه: إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعًا، وجاءت كان تامَّة في الوجهين بمعنى (وَقَع)، وفي نصب (أشنعا) وجهان، أجودهما أنْ يكون منصوبًا على الحال المؤكدة، كأنَّه قال: أذكره أشنعا، أو يكون منصوبًا على الخبر المؤكَّد به وهذا أضعف[3].

وزعم المُبرِّد أنَّه خبر كان وردُّوا عليه بأنَّه لا فائدة في هذا الإخبار؛ لأنَّه لمْ يُخبر بـ(كان) هنا عن أمر ثابت مستقرّ به، والشاعر أراد: إذا وقع يوم هذه حاله، ولم يخبرنا عن أمرٍ واقعٍ[4].

وذكر أبو علي الفارسي أنَّ الزجَّاج لا يجيز أنْ يكون (أشنعًا) خبر (كان) لأنَّك لا تفيد بالخبر شيئًا؛ لأنَّ كلَّ يوم ذي كواكب فهو أشنع، وإنَّما هو حال، ويجوز أنْ تجيء الحال مؤكِّدة غير مُقيَّدة[5]، وأيَّد ذلك بقوله: ((أنا لا يصلح عندي أنْ تكون خبرًا، ويجوز أنْ تكون حالًا؛ لأنَّ الحال آخر ضروبها أنْ تجيء لازمة للتأكيد))[6].

---

(١)ينظر: الكتاب: ٤٧/١.

(٢) شعر عمرو بن شأس الأسدي: ٣١.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٧٧.

(٤) ينظر: الانتصار لسيبويه على المُبرِّد: ٥٢، وخزانة الأدب: ٥٢١/٨.

(٥)ينظر: المسائل البغداديات: ٢٢١.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه: ٨٠/١.

واستشهد النحويون على (كان) التامّة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾[البقرة: ٢٨٢]، إذ قُرئت: (تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ) بالرفع على (كان) التامَّة[١]، و(تِجَارَةٌ) فاعل بـ(تكون)، وأجاز بعضهم أنْ تكون ناقصة واسمها (تِجَارَةٌ) وخبرها الجملة ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، وقرأ عاصم: ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ بالنصب على تقدير: إلَّا أنْ تكون التِجَارَةٌ تِجَارَةً حَاضِرَةً، كبيت عمرو بن شأس: بنى أَسَدٍ هل تَعْلَمُون... [٢].

الإضمار في (ليس) :

قال سيبويه: ((**فمن ذلك قولُ بعض العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه. فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تَذْكُرَ الفعلَ ولم تُعْمِله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثلُ ما في إنَّهُ**)) [٣].

هذا باب الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إنَّ)، وكل جملة هي حديث أمر وشأن، وقد تأتي العرب بضمير الأمر والشأن ثُمَّ تأتي بالجملة، فتكون الجملة هي خبر ضمير الأمر والشأن، كقولهم: إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ، وإنَّه مَنْ يأتِنا نأتِه، فالهاء هنا هي الاسم، والجملة التي بعدها خبر، ولا يجوز حذف الضمير إلَّا في الشعر، فلا تقول: إنَّ زيدٌ ذاهبٌ، على معنى إنَّه زيدٌ ذاهبٌ[٤].

ويشبه ذلك قول العرب: ليسَ خلَقَ الله مثلَه، لا يصلحُ إلَّا على الإضمار في (ليس) لئلا يدخل فعل على فعل، ومثله قول حميد الارقط:

فأصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم ولَيْسَ كُلَّ النَّوى تُلْقِي المساكينُ [٥]

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٣.

(٢) ينظر: الكشاف: ٣٢٧/١، والبحر المحيط: ٧٣٩/٢.

(٣) الكتاب: ٧٠/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٤٨/١.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٠٠/٤، وشرح أبيات سيبويه، (النحَّاس): ٧٠.

فقد أضمر في (ليس) ضمير الأمر، ونصب (كُلّ) بالفعل الذي بعدها، وجعل الجملة خبر (ليس) كأنَّه قال: ليس الأمرُ يلقي كُلَّ النوى المساكين، فهو بمنزلة: ليسَ خلَقَ الله مثلَه[١]، ومثله قول العُجير السَّلولي:

إذَا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ شَامتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ [٢]

إذ استشهد به على الإضمار في (كان) كما تقدَّم في (ليس)، ولو لم يُضمر لنصب الخبر فقال: صنفين، لكنَّه جعل الجملة ما بعد (كان) خبرًا، كأنَّه قال: كان الأمرُ الناسُ صنفان[٣].

ولا يجوز عند البصريين أنْ يكون خبر ضمير الشأن اسمًا مُفردًا؛ لأنَّ ذلك الضمير هو ضمير الجملة، فيجب أنْ تأتي بالجملة بعد الضمير وتجعلها في موضع الخبر، فلا يجوز أنْ تقول: كان ذاهبًا زيدٌ، إلَّا إذا لم يكنْ هناك ضمير الأمر والشأن، وجعلت الاسم (زيد) والخبر (ذاهبًا) [٤]، كما لا يجوز الفصل بين (كان) واسمها بما ليس منه، فلا تقول: كانت زيدًا الحُمّى تأخذُ؛ لأنَّ زيدًا منصوب بـ(تأخذ)، و(تأخذ) الخبر، وقد فصلت بين (كان) واسمها بمعمول معمولها (زيد)، ولو قلت: كانت تأخذُ زيدًا الحُمّى، لصحَّ ذلك لأنَّك لم تفصل بين (كان) واسمها بمعمول معمولها[٥]، ويجوز أيضًا حذف علامة التأنيّث وتُضمر الحديث في (كان) وتصير الجملة: كان زيدًا الحُمّى تأخذُ، وتجعل جملة (الحُمّى تأخذُ) في موضع نصب[٦].

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٠١/١.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ٧٠.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٩٥.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٤٩/١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٨٦/١، وعلل النحو: ٢٣٨.

(٦) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٠٥/١.

وكذلك لا يجوز أنْ تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا، على لغة أهل الحجاز؛ لأنَّهم يجعلون (ما) بمنزلة (ليس)، فلا يجوز أنْ يأتي بعدها منصوب بغيرها، أمَّا على لغة تميم فجائز أنْ تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربٌ؛ لأنَّهم لا يعملونها فتصير بمنزلة: أمَّا زيدًا فأنا ضاربٌ، وكأنَّك قلت: زيدًا أنا ضاربٌ(١)، واستشهد سيبويه لذلك بقول مزاحم العقيلي:

وَقَـالُوا تَعَرَّفْهـا المَنَـازِلَ مِـنْ مِنًـى وَمَا كُلُّ مَنْ يَغْشَى مِنًى أَنَا عَارِفُ (٢)

يروى البيت بنصب (كُلّ) ورفعه ، فمن نصب فقد جعل (ما) تميميَّة وأبطل عملها ونصب (كُلّ) بـ(عارف)، ومن رفع فعلى لغة أهل الحجاز، وجعل (كُلّ) اسم (ما)، وجعل جملة (أَنَا عَارِفُ) في موضع الخبر، وجعل في (عارف) ضميرًا يعود على الاسم حتَّى يصُحَّ أنْ يكون خبرًا(٣)، ورفع (كُلّ) على لغة أهل الحجاز وإضمار الهاء في خبرها افضل من نصب (كُلّ) بـ(عارف) في لغتهم؛ لأنَّ حذف الهاء في الخبر كثيرٌ عند العرب، أمَّا إيلاء الناصب منصوب بغيره فليس في كلامهم(٤).

جواز إضمار الفعل في الأمر والنهي :

قال سيبويه: ((**حدّثنا أبو الخطّاب أنَّه سمع بعض العرب وقيل له: لِمَ أَفسدتم مكانَكم هذا؟ فقال: الصبيان بأَبي. كأَنَّه حَذِرَ أن يُلامَ فقال: لُمِ الصبيانَ**)) (٥).

هذا (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره) ، وفيه بيان ما يجوز في إضمار الفعل في الأمر والنهي، وإضمار الفعل على ثلاثة أوجه،

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تحقيق: محمد إبراهيم: ٢٦٢/١.
(٢) شعر مزاحم العقيلي: ١٠٥.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣٥٣/١.
(٤) ينظر: همع الهوامع: ٤٤٧/١.
(٥) الكتاب: ٢٥٥/١.

الأوّل: يجب فيه الإضمار ولا يحسُن الإظهار، كقولك: إياك والأسد، ومعناه إياك اتّقِ، فلا يحسن إظهار ما نصب (إياك).

الثاني: ما لا يجوز فيه الإضمار كقولك مُبتدئًا: زيدًا؛ لأنَّك إنْ أضمرته لم يُعْلم أنَّك تُريد: أكرم زيدًا، أو اشتم زيدًا، أو غيره.

الثالث: ما يجوز إضماره وإظهاره، كقولك إذا رأيت رجلًا يضرب فتقول: زيدًا، أي: اضرب زيدًا، فيجوز إضمار الفعل أو إظهاره، وكقولك لرجلٍ في الطريق: الطريقَ يا هذا، أي خلِّ الطريقَ[1]، ومنه قول جرير:

خَلِّ الطريقَ لِمنْ يَبْني المَنارَ بِهِ وَابْرُزْ بِبِرْزَةٍ حَيثُ اضْطَرّكَ القَدَرُ[2]

والشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به، ولو أُضمر لكان حسنًا أيضًا[3]، والذي يُجَّوز حذف العامل أنَّ قرائن الأحوال قد تُغني عن اللفظ لأنَّ المُراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حاليَّة لم يحتجْ إلى اللفظ المُطابق، فإنْ أتى باللفظ المُطابق جاز وكان كالتأكيد ، وإن لم يُؤتَ به فللاستغناء عنه، فلذلك يجوز حذف العامل[4].

وقد عقد سيبويه هذا الباب لما يجوز الحذف فيه واستشهد فيه بِعدَّة شواهد ذكر أنَّها حُججٌ سُمِعت من العرب وممَّن يُثق به، كقولهم في مثل من أمثالهم: اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذِئبًا، أراد الدعاء على غنم رجلٍ، أي: اللَّهُمَّ اجْمَعْ فِيها ضَبُعًا وذِئبًا[5]، ثُمَّ قال سيبويه: ((وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوِى. وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عِندَهُم لأنَّ المضمَر قد استُعمل في هذا

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٥٤/٢، والمقاصد الشافية: ١٦٢/٣.

(٢) ديوان جرير: ٢١١/١.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ١٨٠.

(٤) شرح المفصل: ١٢٥/١.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢٥٠/١، وأمالي ابن الشجري: ١٣٤/١، وشواهد النحو النثرية: ٢٢٥.

الموضعِ عِندَهُم بإظهارٍ)) [١]، أي :إنّ هذا ونحوه يُفسِّره أهل العلم من العرب بكلامهم، فأمَّا ما لم يُستعمل بإظهار فلا يسهل تفسيره إلَّا عند اهل العلم منهم بالكلام[٢].

ومثل ذلك ما حكاه سيبويه عن ابي الخطَّاب الأخفش أنَّه سمع بعض العرب وقد قيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيان بأَبي. كأَنَّه حَذِرَ أن يُلامَ فقال: لُمِ الصبيانَ، فأضمر ما ينصب، ومن ذلك قولهم لمن قال: أَمَا بمكانِ كذا وَجْذٌ؟ وهو موضعٌ في الجبل يمسك بالماء، فقال: بلى وِجاذًا، أي أعرفُ بِها وِجاذًا، فأضمر العامل[٣]، ومن ذلك قوله مسكين الدارمي:

أخاكَ أَخاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا لَهُ كسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغَيْرِ سِلاحِ [٤]

إذ نصب (أَخاكَ) بإضمار فِعل، والتقدير: الزم واحفظ أخاك، وذكر الأعلم أنَّ هذا التكرير يقوم مقام إظهار الفعل، فلا يجوز معه الإظهار، وإنَّما أراد سيبويه تمثيل النصب بإضمار فعلٍ خاصةً وإنْ كان هذا ممَّا لا يجوز إظهاره[٥].

ومثل ذلك قول العرب: أَمرَ مُبْكِياتِك لا أمر مُضحكاتِك، أي: اتبع أمرَ مُبْكِياتِك، ومعناه اتبع أمرَ من ينصح لك فيرشدك وإنْ كان مُرًّا عليك صعب الاستعمال، ومنه قولهم: الظّباءَ على الْبَقَرِ، أي خلِّ الظباءَ على البقرِ، وهو كالمثل معناه أنَّك تُحذِّر من الدخول في امر الناس إذا اقتضت الحكمة ترك بعضهم على بعض، وهو كالمثل لأنَّه لا يجوز إظهار الفعل فيه، ولو كان مثلًا لم يُغيَّر من صيغته[٦].

---

(١) الكتاب: ٢٥٥/١.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه: ١١١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢٦/١.

(٤) ديوان مسكين الدارمي: ٢٩.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ١٨١.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تحقيق: محمد إبراهيم: ٥٤٩/١، ومجمع الأمثال: ٣٣/١، ٤٤٤.

وإنَّما سهل تفسير هذه الشواهد لأنَّ المُضمر قد استُعِمل فيها بإظهار، أمَّا ما لم يستعمل بإظهار فمنه قول العرب: هذا ولا زعماتَك، أي: ولا أتوهَّم زعماتَك، وقولهم: كِلَيهِما وتمرًا، أي: أعطني كِلَيهِما وزدني تَمرًا، وقولهم: كُلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ، أي ائتِ كُلَّ شيءٍ ولا ترتكب شَتيمةَ حُرٍّ، ومثله قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[النساء: ١٧١]، أي ائتوا خيرًا لكم(١).

نعت النكرة بالمصادر التي على لفظ الفعل :

قال سيبويه: **((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررتُ برجلٍ هَدَّك من رجلٍ، ومررتُ بامرأةٍ هدَّتْك من امرأةٍ؛ فجعله فعلا " مفتوحاً، كأنه قال: فَعَلَ وفَعَلَتْ "، بمنزلة كَفاك وكَفَتْك))** (٢).

هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المُبدل منه، والنعت هو اختصاص نفس المنعوت وإخراج له من إبهام وعموم إلى ما هو أخصّ منه، فالنكرات المنعوتة يخرجها من نوع إلى نوع أخصّ منه، والمعارف يخرجها النعت من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أنْ يزول عنه اللبس(٣).

وقد أفرد سيبويه هذا الباب لنعت النكرات، فقد يُنعت الاسم النكرة بأسماء مُضافة لا اشتقاق لها بقصد المبالغة كقولك: مررتُ برجلٍ أيَّما رجلٍ، وبرجلين أيَّما رجلين، وبرجالٍ أيَّما رجالٍ، فـ(أيٌّ) غير مشتق من معنى وإنَّما نُعت به الاسم الأول للمبالغة في مدحه، وقد يُنعت النكرة بمصادر وضعت موضع أسماء الفاعلين ومنها حسبُك

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١٦٤/٣

(٢) الكتاب: ٤٢٣/١.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٤/٢.

وكافيك، وهمُّك، وشرعُك، ونهيك، وهدُّك، وقالوا أنَّ هذه المصادر لم تتعرَّف لكونها بمعنى الفعل(١).

أمَّا (حسبُك) فهو مصدر في موضع يحسبُ، تقول: مررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ، فتكون صفة للنكرة، وتكون حالًا من المعرفة كقولك: هذا عبدُ اللهِ حسبك، وهمَّك، وشرعك، وهدّك في معنى ذلك، وإنْ لم يُستعمل منها فعل وهي في المعنى للحال لا للماضي؛ لذا يُنعت بها النكرة، وتمتنع من التثنية والجمع لأنَّها مصادر نعت بمنزلة (عَدْل)، تقول : مررتُ برجل هدَّك من رجلٍ، وبرجلٍ شرعِك من رجلٍ، وبرجلٍ همَّك من رجلٍ، فـ(هدَّك) من معنى القوّة، و(همَّك) من الهِمَّة واحدة الهِمم، و(شرعك) من شرعت في الأمر، أي: خُضتُ فيه(٢).

ويجوز أنْ تأتي بعض هذه المصادر على لفظ الفعل، فتقول: مررتُ برجلٍ هدَّك من رجلٍ، فتجعله فعلًا، وتقول: مررتُ بامرأة هدَّتك من امرأةٍ، وتقول على هذا: مررتُ برجلٍ كفاك من رجلٍ، وبامرأةٍ كفتك من امرأةٍ، وعلى ذلك استشهد سيبويه بقول العرب موضع الشاهد(٣).

وممَّا يكون نعت للنكرة وهو مُضاف إلى معرفة قولك: مررتُ برجلٍ مثلك، فقولك (مثلك) مبهم مُطلق يجوز ان تُقدِّر فيه التنوين، كأنَّك قلت: مررتُ برجلٍ شبيهٍ بك، ويجوز أنْ يكون نعت للمعرفة، فتقول: مررتُ بزيدٍ مثلك، ومثله في الوجهين قولك: مررتُ برجلٍ شبهِك وبرجلٍ نحوِك، أمَّا إذا قلت: مررتُ برجلٍ غيرك، فلا يكون إلَّا

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣١٤/٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥٠/٣.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٤/٢.

نكرة، لأنَّ (غير) مُبهم في الناس أجمعين، أمَّا شبيهك فلا يكون إلَّا معرفة، لأنَّه مأخوذ من شابهك[١].

واستشهد سيبويه على النعت المُضاف إلى معرفة بقول امرئ القيس:

بمُنْجَـرِدٍ قيـدِ الأَوابِـدِ لاَحَــهُ طِرادُ الهَوَادِي كُلَّ شَأْوٍ مُغَرَّبِ [٢]

إذ أجرى (قيدِ الأَوابِدِ) على (مُنْجَرِدٍ) نعتًا له، وإنَّما وُصفت هذه النكرات بهذه الأسماء المُضافة إلى المعرفة لِما فيها من معنى الفعل ونيَّة الانفصال، فمعنى (قيدِ الأَوابِدِ): مُقيِّد الأَوابِدِ[٣].

وممَّا يكون نعتًا للنكرة وهو مُضاف إلى المعرفة الأسماء المأخوذة من الفعل؛ لأنَّها تكون بمعنى (يَفْعَل) أو (سَيَفْعَل) عِند إضافتها، فإضافتها للتخفيف وهي بمعنى نكرة غير مُضافة، ومن ذلك قولك: مررتُ برجلٍ ضاربِك، فـ(ضاربك) نعت على معنى أنَّه سيضربه، فهو كقولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا، ولكن حُذف التنوين للتخفيف، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[الأحقاف: ٢٤]، فرفع ﴿مُمْطِرُنَا﴾ على النعت[٤].

وذهب سيبويه إلى أنَّ المُضاف إلى المعرفة إذا كان نعتًا للنكرة فإنَّه بمنزلة النكرة المفردة، واستدلَّ على ذلك بقول جرير:

ظَلِلْنـا بِمُسْـتَنِّ الحَـرُورِ، كأَنَّنـا لَـدَى فَـرَسٍ مُسْـتَقْبِلِ الـرِّيحِ صـائمِ[٥]

كأنَّه قال: لذي فَرَسٍ مُسْتَقْبِلٍ صائمٍ، فجعل (صائمًا) نعتًا لمستقبل الريح[٦]، واستدلَّ

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/٢٨٧-٢٨٨.

(٢) ديوان امرئ القيس: ٧٥.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/٢١٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/٤٢٦.

(٥) ديوان جرير: ٢/٩٩٤، ومجالس ثعلب: ١٥

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢/٣١٦.

على ذلك أيضاً بقول جرير:

يَا رُبَّ غابِطِنَا، لَوْ كانَ يَعْرِفُكُم لاقَــى مُباعَــدَةً مِــنْكمْ وَحِرْمَانًــا [1]

والشاهد في إضافة (رُبَّ) إلى (غابِطِنَا)، و(رُبَّ) لا تعمل إلَّا في نكرة، فـ(غابِطِنَا) في نيَّة التنوين والانفصال[2].

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه :

قال سيبويه: **((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتَّى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنَّما يُريد ما منهم واحدٌ مات))** [3].

هذا بابٌ يُحذف المُستثنى فيه استخفافًا، ويجوز حذف المُستثنى إذا ظهر دليل يقوم مقام المحذوف في الإفهام، واشترط السيرافي أنْ يكون الحذف بعد (إلَّا) و(غير) إذا سُبِقا بـ(ليس)، وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلَّا، والتقدير: ليس غير ذاك، وليس إلَّا ذاك، ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجزْ ذلك، فلا تقول: لم يكنْ إلَّا، ولم يكنْ غير[4].

أمَّا قولهم: ليس غيرُ، ففيه خلاف، فأجاز الأخفش أنْ تكون الضمَّة للإعراب و(غير) اسم (ليس)، والخبر محذوف، والتقدير: ليس غيرُ ذاك، وأجاز فيها الفتح على نيَّة الإضافة، وذهب الجرميّ والمُبرِّد إلى أنَّ الضمَّة بناءٌ، تشبيهًا لـ(غير) بالغايات

---

(١) ديوان جرير: ١٦٣/١.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٤٢.

(٣) الكتاب: ٣٤٥/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٩٢/٣.

حين حذف المُضاف إليه، وتكون (غير) خبر(ليس) والاسم مُضمر فيها، بينما ذهب الزجَّاج إلى أنَّ الضمَّة للإشمام، وهو أحد وجوه الوقف[١].

أمَّا إذا أضفت (غيرًا) جاز فيها وجهان: الرفع والنصب عند الأخفش، تقول: جاءني زيدُ ليس غيرُه، على أنَّ (غير) اسم (ليس) والخبر مُضمر، والتقدير: ليس غيره صحيحًا، ويجوز: جاءني زيدُ ليس غيرَه، فأُضمر الاسم وجعل (غير) الخبر، والتقدير: ليس الجائي غيرَه، وأجاز بعض النحويين تنوين (غير) إذا حُذف منها المُضاف إليه كما ينوّن (كُلّ) و (بعض) إذا لم يُضافا وإنْ كانت الإضافة فيهما منويَّة[٢].

ويستطرد سيبويه في الكلام عن الحذف وهو باب واسع عند العرب، ويُشبِّه حذف المُستثنى بحذف الموصوف، وحقُّ الصفة أنْ تصحبَ الموصوف، وقد يُحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه، وأكثر ما يأتي الحذف فيه مع (مِنْ) لأنَّها للتبعيض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[النساء: ١٥٩]، و﴿إِنْ﴾ هنا نافية، والمُخبَر عنه محذوف قامت صفته مقامه، والتقدير ومَا أحدٌ مِنْ أهلِ الكتابِ[٣]، ومثله قول العرب: ما منهما مات حتَّى رأيتُه في حال كذا وكذا، أي: ما منهما أحدٌ مات[٤]، ومثله قول النابغة الذبياني:

كأنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَني أقَيْشٍ يُقْعَقَعُ خَلفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ [٥]

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرماني)، تحقيق: محمد إبراهيم: ٥٥١/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٢/٢

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٣/٢.

(٣) البحر المحيط: ١٢٩/٤

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٥٥، والبديع في علم العربية: ٣٢٦/١.

(٥) ديوان النابغة: ١٢٦.

الشاهد فيه حذف الاسم لدلالة حرف التبعيض عليه، والتقدير: كأنَّكَ جَمَلٌ من هذهِ الجِمال[١]، والموصوف في هذه الأمثلة مطروح ولكن لا يُقبح أنْ يُذكر مع الصفة، فلو قلت: ما منهما أحدٌ مات، وكأنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جِمَالِ بَني أقَيْش، لكان هو الأحسن[٢].

ويكثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة مفردة من الأسماء الجارية على الفعل قولك: مررت بظريفٍ، أي: برجلٍ ظريفٍ، فإنْ لم تكنْ الصفة جارية على الفعل نحو قولك: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، امتنع حذف الموصوف؛ لأنَّ لفظه ليس من الفعل ومعناه كامل، وكذلك لا يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة جملة، كقولك: مررتُ برجلٍ قام أخوه، لم يجز الحذف لأنَّه لا يحسُن أنْ تقوم الصفة مقام الموصوف هنا، ورُبمَّا جاء شيءٌ من ذلك وهو قليل[٣].

وقد سمَّى ابن جني الحذف (باب في شجاعة العربية)، وعدَّ منه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وذكر أنَّ اكثر ذلك في الشعر دون النثر؛ لأنَّ القياس يكاد يحظُره، لأنَّ الصفة تكون في الكلام على ضربين: للتخليص والتخصيص أو للمدح والثناء، وكِلا الضربين من مقامات الإطناب والإسهاب، لا من مقامات الإيجاز والاختصار؛ لذا لا يليق الحذف مع ما يُضاف إلى ذلك من اللّبس وعدم البيان، فلو قلت: مررتُ بطويلٍ، لم يتّضحْ أنَّ المرور به إنسانٌ أو رمحٌ أو غير ذلك، لذا احتيج عند حذف الموصوف وجود الدليل عليه[٤].

---

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٣٧٢.

(٢) ينظر: التخمير: ١٠٩/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦٠/٣.

(٤) ينظر: الخصائص: ٣٦٨/٢.

وأجاز سيبويه حذف الصلة مع الموصول نحو قولهم: هذا الذي أمس، أي الذي فَعَلَ أمس[١]، ومنه قول العجَّاج:

بعـــد اللُّتَيَّـــا واللَّتَيَّـــا والَّتـــي إذا عَلَتْهـــا نَفَـــسٌ تَـــرَدَّتِ [٢]

وقد حسُن حذف صلة (اللُّتَيَّا) لتصغيرها الدال على شناعتها[٣]، واستدلَّ سيبويه على حذف الصلة بحذف المُضاف إليه من (غير) كما سبق، وعدَّه أسهل من حذف الصلة بعد الموصول؛ لأنَّ المُضاف قد يستغني عن المُضاف إليه، ولا يستغني الموصول عن الصلة، فيجوز أن تقول: مررتُ بِغُلامٍ، أي: بغلام زيدٍ، ولا يجوز أنْ تقول: مررتُ بِمَنْ، وتقصد بِمَنْ في الدار[٤].

(١) ينظر: الكتاب: ٣٤٦/٢.

(٢) ديوان العجَّاج: ٦.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه، (النحَّاس): ١٥٠.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٩٤/٣.

الفصل الثالث

الحروف ومسائل أُخَر

أولًا: الحروف

وقوع الواو بمعنى (مَعَ) :

قال سيبويه: ((**وزعم أبو الخَطاّب أنَّه سمع بعضَ العرب الموثوقِ بهم يُنْشِدُ هذا البيت نصبًا:**

أتوعِدُني بقومِك يا ابنَ حَجْلٍ أُشاباتٍ يُخالُون العِبادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وعَمْرٍو وما حَضَنٌ وعَمْرٌو والْجِيَادَا[1]

وزعموا أنَّ الراعي كان يُنْشِدُ هذا البيت نصباً:

أَزْمَانَ قَوْمِي والْجَمَاعَةَ كالَّذِي لَزِمَ الرِّحَالَةَ أنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ [2]

كأنّه قال: أَزْمانَ كان قومي والجماعةَ، فحملوه على كان)) [3].

هذا باب تكون الواو فيه بمعنى (مَعَ) إلَّا أنَّها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلَّا رفعًا، أي فيه اسم معطوف على اسم بالواو التي معناها (مَعَ)، فتعطف ما بعد الواو على ما قبلها لفظًا والمعنى فيه المُلابسة، وذلك قولك: أنتَ وشأنُك، وكُلُّ رجلٍ وضيعتُه، ومَا أنتَ وعبدُ الله، وكيف انتَ وقصعةٌ من ثريد، وما شأنُك وشأنُ زيدٍ[4].

والذي يجوز في الواو التي بمعنى (مَعَ) إذا جرت على الفعل أنْ تعمل في الاسم الذي بعدها عمل المفعول، كقولك: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل، فيكون ما بعدها منصوبًا بالفعل الذي قبلها، هذا مذهب سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنَّ المفعول

---

(١) هذا البيتان يُنسبان إلى شقيق بن جزء الباهلي، ينظر: شرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ١٣٥/١.

(٢) ديوان الراعي النميري: ١٤٦.

(٣) الكتاب: ٣٠٤/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩٩/١.

معه منصوب انتصاب الظرف، وذلك أنَّ الواو في (قُمتُ وزيدًا) واقعة موقع (مَعَ) المنصوبة على الظرف في قولك: قُمتُ مع زيدٍ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب على الخلاف، فقولك: استوى الماء والخشبة، خالف فيه ما بعد الواو ما قبلها ولم يشاركه في الفعل؛ لذا نُصب على الخلاف لأنَّه لا يَحسُن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة(١).

أمَّا إذا جرت هذه الواو على عاملٍ غير الفعل عملت عمل المعطوف، كقولك: أنتَ وشأنُك، وكُلُّ رجلٍ وضيعتُه، فالرفع هنا هو الوجه؛ لأنَّه ليس معك فعلٌ ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله، وقد حكى سيبويه النصب في قولهم: ما أنتَ وعبدُ الله، فالرفع بالعطف على (أنتَ)، والنصبُ على إضمار (كنت) أو (تكون)(٢)، ومنه قول أسامة بن الحارث:

مـــا أَنـــا وَالسَيـــرَ فـــي مَتلَـفٍ يُبـــرِّحُ بِالذّكَـــرِ الضابِـــطِ (٣)

حيث نصب (السَيرَ) على تقدير: ما كُنتُ والسَير، وكيف أكونُ والسَير، ليسهُل نصبه؛ لأنَّ الواو لا يُنصب ما بعدها على معنى (مَعَ) إلَّا إذا كان قبلها فعل أو ما يشتمل على معناه، ولو رُفع (السَير) عطفًا على (أنا) لكان أجود(٤).

والفرق بين النصب والرفع في قولك: ما أنتَ وزيدًا، وزيدٌ، أنَّ الرفع على معنى الحال أي الحاضر، والنصب على معنى (كان) و(يكون) في الماضي والمستقبل، وقد كثُرت مصاحبة (كان) على معنى الماضي أو المستقبل حتَّى يكون ما أُبقيَ دليلًا على

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤٩/٢، ومعاني النحو: ٢٣٦/٢.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٩٨/٢.
(٣) ديوان الهذليين: ١٩٥/٢.
(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٠٢.

ما حُذف، ويكثر دخول الاستفهام على ما في معنى (كان) و(يكون)؛ لأنَّ الذي يُستفهم عنه يكون في معنى الماضي أو المستقبل[١].

أمَّا قول الشاعر السابق موضع الشاهد (وما حَضَنٌ وعَمْرٌو والْجِيَادَا)، إذ نصب (الْجِيَادَ) على تقدير: ما كانَ حَضَنٌ وعَمْرٌو والْجِيَادَ، فهو كقولك: ما أنتَ وزيدًا[٢].

أمَّا قول الراعي: (أَزْمَانَ قَوْمِي والْجَمَاعَةَ كالَّذِي)، فالشاهد فيه نصب (الْجَمَاعَة) على تقدير إضمار الفعل، فكأنَّه قال: أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي مَعَ الْجَمَاعَةَ[٣].

ومع ورود النصب في كلام العرب المُحتجِّ به إلَّا أنَّه قليل، والكثير فيه رفع ما بعد الواو على أنَّه معطوف على ما قبله[٤]، والذين نصبوا لم يحملوا الكلام على (مَا) ولا على (كيف)، ولكنَّهم حملوه على الفعل، أي على شيءٍ لو لُفِظَ به لم ينقضْ ما ارادوا من المعنى عندما حملوا الكلام على (مَا) و(كيف)، فكأنَّه قال: مَا كُنتُ وزيدًا، وكيف تكون وقصعةً من ثريدٍ؛ لأنَّ (كنت) و(تكون) يقعان هنا كثيرًا فلا ينتقض المعنى عند حذفهما[٥].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (الرمّاني)، تحقيق: محمد إبراهيم: ٦٢٣/٢.

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه، (ابن السيرافي): ١٣٦/١.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٠٣.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٥/٢ (الهامش).

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٠٣/١، ومن قضايا اللغة: ٣٠٥.

لام الاستغاثة :

قال سيبويه: **((وذلك قول بعض العرب: يا لِلعجب ويا لِلماء، وكأنَّه نبّه بقوله يا غيرَ الماء للماء. وعلى ذلك قال أبو عمرو: يا ويلٌ لك ويا ويحٌ لك كأنَّه نبَّه إنسانًا ثم جعل الويل له))** [1].

هذا (باب ما تكون اللام فيه مكسورة)، والمقصود لام الاستغاثة، والأصل في هذه اللام الفتح ثُمَّ كُسِرَت لئلّا تلتبس بلام الابتداء، وقد عرض دخولها النداء على معنين مختلفين، فاحتيج إلى الفصل بينهما، فجاءت اللام المفتوحة للمُنادى المُستغاث به، نحو قولك: يَا لَزيد ويَا لَلقوم، أو المُتعجَّب منه نحو: يَا لَلماء، ويَا لَلعجب، أمَّا المكسورة فتدخل على مَنْ تستغيث له إذا دعوت قومًا لإغاثته نحو قولك: يَا لِلضعيف ويَا لِلمظلوم[2].

ومذهب سيبويه أنَّ لام الاستغاثة ليست زائدة وتتعلّق بفعل النداء، وقيل إنّها تتعلّق بحرف النداء، وقيل إنّها زائدة، وفيما تتعلّق به أقوال، الأول: بفعل النداء، والثاني: بفعل محذوف تقديره: أدعوك لزيد، والثالث: بمحذوف في موضع الحال، أي مدعوًّا لزيد، وقد يُجرُّ المُستغاث من أجله بـ(مِنْ) نحو: يا لِقومي مِنْ أُناسٍ، وقد يُحذف المُستغاث من أجله نحو: يَا لِله ويَا لِلمسلمين[3].

أمَّا إذا ولي (يَا) ما لا يُنادى إلَّا مجازًا جاز فتح اللام الاستغاثة وكسرها، ومن ذلك قول العرب: يَا لَلعجب ويَا لَلماء، بالفتح على أنَّ مصحوبها مُتعجَّبٌ منه، وفسّرها سيبويه أنَّهم لمَّا رأوا عجبًا أو رأوا ماءً كثيرًا، قالوا: يَا لَلعجب ويَا لَلماء، كأنَّه يقول:

---

(١) الكتاب: ٢/٢١٨-٢١٩.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/١٦٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/٢٢١١.

تعال يا عجبُ، أو تعال يا ماءُ، فإنَّه من أيّامك وزمانك[١]، وقد كسرها بعض العرب على أنَّ مصحوبها مُستغاثٌ من أجله، فقالوا: يَا لِلعجب ويَا لِلماء،وهذا موضع الشاهد، وبيَّن سيبويه أنَّ قولهم هذا على حذف المدعوِّ كأنَّه نبَّه إنسانًا ودعاه للعجب فقال: يَا غيرَ العجبِ للعجبِ ويَا غيرَ الماءِ للماءِ[٢]،

واستشهد سيبويه على ذلك بقول قيس بن ذريح:

تَكنَّفَنِـــي الوُشـــاةُ فَـــأَزْعَجوني فيَـــا لَلنَّـــاسِ لِلواشـــي المُطـــاعِ [٣]

الشاهد فيه قوله: يَا لَلنَّاسِ لِلواشي، فتح اللام الأولى وكسر الثانية فرقًا بين المُستغاث به والمُستغاث من أجله[٤].

ولا يدخل على لام الاستغاثة من حروف النداء إلَّا (يَا)، لئلّا تلتبس مع معنى غير معنى الاستغاثة والتعجّب، والدليل أنَّك لو حذفت (يَا) من هذا الموضع كما تحذف من (يَا زيدُ) فتقول: زيدُ، لالتبس المعنى بين لام الاستغاثة وبين لام الابتداء، وليس في القرآن من حروف النداء معها غير (يَا)[٥].

وزعم الخليل أنَّ لام الاستغاثة بدلٌ من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو: يَا زيداه ويَا عجباه، ومن أجل هذا فإنَّ لام الاستغاثة تُعاقب ألف المندوب ولا يجوز الجمع بينهما، كما لا يجوز الجمع بين هاء الجحاجحة وياء الجحاجيح، فصار كُلٌّ واحدٍ منهما يُعاقب صاحبه، فيَا لزيدٍ بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢١٧/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٦٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢١٩/٢، ومعاني النحو: ٣٣٥/٤.

(٣) ديوان قيس بن ذريح: ٦١.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٣٢٠.

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٥٧/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٣١/١، وشرح التسهيل: ٤١٢/٣.

وذكر النحويون أنَّ لام الاستغاثة لو وقعت على مُضمر لفُتِحت على أصلها؛ لأنَّ أصلها الفتح كما ذكرنا، تقول: يَا لَك ؛ وإنَّما كُسرت مع المُظهر ليُفصل بينها وبين لام التوكيد، فإن وقعت على مُضمر فُتِحَت على أصلها؛ لأنَّ لا لبس في ذلك(١).

ولام الاستغاثة عند البصريين هي لام الجرّ التي في (لزيدٍ ولعمرٍو)، وليست مختصرة من شيء، أمَّا الكوفيون فهي عندهم ليست لام الجرّ، وإنَّما أصلها (آل) على معنى: أهل، ثُمَّ اختصرت لكثرة الاستعمال، فقولك: يا لَفلان، أصله: يا آل فلان، واستدلّوا على ذلك بفتحها؛ لأنَّ لام الجرّ لا تُفتح إلَّا مع المُضمر، وهذا ليس بمضمر (٢).

وقوع (خلا) حرف جرّ :

قال سيبويه: ((**وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلّا النصب، لأنَّ ما اسمٌ ولا تكون صلتُها إلّا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلتَ. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا، لم يكن كلامًا**)) (٣).

هذا (باب لا يكونُ وليس وما أشبههما)، والمقصود الاستثناء بالأفعال وهي: (لا يكون، ليس، عدا، خلا)، (فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضمارًا) (٤) ، نحو: أتاني القومُ ليس زيدًا، أتاني القومُ لا يكون عمرًا، كأنَّه قال: ليس بعضُهم زيدًا، وتَركَ (بعضًا) لعلم المُخاطب به، وكان الخليل يجيز في (لا يكون، ليس) أنْ تجعلهما

(١) ينظر: المقتضب: ٢٥٤/٤، والأصول في النحو: ٣٥١/١.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣٦٢/٥.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠.
(٤) الكتاب :٣٤٧/٢.

صفتين كقولك: مَا أتاني أحدٌ ليس زيدًا، مَا أتاني رجلٌ لا يكون عمرًا، ويدلُّك على أنَّه صفة قول بعضهم: مَا أتاني امرأةٌ لا تكونَ فلانةَ، ومَا أتتني امرأةٌ ليست فلانةَ[1]، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنِّثوه؛ لأنَّ الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مُذكَّر، ألا تراهم يقولون: أتيتني لا يكونَ فلانةَ وليس فلانةَ، يريد ليس بعضُهنَّ فلانة[2].

وأمَّا (عَدا) و(خلا) فهما فعلان ماضيان وفاعلهما مُضمر مستتر والمُستثنى بهما لا يكون إلَّا نصبًا سواءً كان الاستثناء من موجبٍ أو منفي كقولك: قام القومُ خلا زيدًا، وما قامَ أحدٌ عدا عمرًا، والتقدير: خلا بعضهم زيدًا، وعدا بعضهم عمرًا، فانتصب ما بعدهما على أنَّه مفعول، فأمَّا (خلا) فهو فعل لازم في الأصل ولا يتعدَّى إلَّا في الاستثناء، وأمَّا (عدا) فإنَّه مُتعدٍّ في أصله، وإنَّما أُستثنيَ بهما وإنْ لم يكنْ لفظهما جحدًا لِما فيهما من معنى المجاوزة، فجريا مجرى (لا يكون) و(ليس) في هذا المحلِّ وإنْ لم يوصفْ بهما كما وُصف بـ(لا يكون) و(ليس)[3].

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في (ما عدا) و(ما خلا) على أنَّ (ما) في موضع نصب وأنَّ (ما خلا) و(ما عدا) كالمصدر، تقول: أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وما خلا زيدًا، كأنَّك قلت: أتاني القومُ مجاوزتهم زيدًا، و(مجاوزتهم) بمعنى الحال، فهو كالمصادر التي تُوضع موضع الحال مثل: رجعَ عودهَ على بدئِه، كأنَّه قال: أتاني القومُ مجاوزين أو خالين من زيدٍ[4].

وأمَّا (إلَّا أنْ يكون) فإنَّ الاستثناء بـ(إلَّا) والمُستثنى (أنْ يكونَ)، وهما في تقدير المصدر، فإنْ قلت: أتوني إلَّا أنْ يكونَ زيدٌ، فتقديره في اللفظ: إلَّا كونُ زيدٍ، وفي المعنى: إلَّا زيدًا، وقد يُنصب (زيد) فتقول: أتوني إلَّا أنْ يكونَ زيدًا، على معنى: إلَّا

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢٨٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٤٨/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٧٧/٢-٧٨، وشرح الأزهريَّة: ٤٤.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٩٨/٣.

أنْ يكونَ بعضهم زيدًا، فأضمر هنا كما أضمر في (لا يكون) و(ليس) ومعنى ذلك كُلّه: إلَّا زيدًا[1]، واستشهد سيبويه على الوجهين بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾[النساء: ٢٩]، قرأ الكوفيون: ﴿تِجَارَةً﴾ بالنصب، واختار أبو عبيدة[2] هذه القراءة، وقرأ باقي السبعة: (تِجَارَةٌ) بالرفع، والنصب على أنَّ (تكون) ناقصة على تقدير مُضمرٍ فيها، والتقدير: إلَّا أنْ تكون الأموالُ تجارةً، أو إلَّا أنْ تكون التجارةُ تجارةً، والرفع على أنَّ (كانَ) تامَّة على معنى يحدثُ أو يقعُ، وهو الأكثر في كلام العرب[3].

أمَّا (حاشا) فقد ذهب البصريون إلى أنَّه حرف خفضٍ فيه معنى الاستثناء بدليل امتناع وقوعها صلة لـ(مَا) المصدرية كما في (خلا) و(عدا)، وذهب المُبرِّد إلى أنَّه يكون فعلًا ويكون حرفًا، وذهب الكوفيّون إلى أنَّ (حاشا) فعل ماضٍ في معنى الاستثناء، وزعم الفرَّاء أنَّه فعلٌ لا فاعل له، وذهب آخرون إلى أنَّه فعلٌ اسْتُعمل استعمال الأدوات[4].

واحتجَّ المُبرِّد في كون (حاشا) فعلاً بأشياء منها أنَّه يتصرَّف فتقول: حاشَيْت أُحاشي، والتصرُّف من خصائص الفعل، ومنها أنَّه يدخل على لام الجرِّ فتقول: حاشا لزيدٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[يوسف: ٥١]، وحرف الجرّ لا يدخلُ على مثله، ومنها أنَّه يدخله الحذف نحو قولك: حاشَ لزيدٍ، والحذف إنَّما يقع في الأفعال والأسماء

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/٢٦١.

(٢) أبو عبيدة التّيمي أحد القُرَّاء السبعة، وهو أوّل من صنَّف في غريب الحديث، ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء:١/٢٨٨-٢٩٠. .

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٩٦، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٢/١٢٩٨.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/٢٢٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/١٢١.

دون الحرف[١]، والنصب بـ(حاشا) في الاستثناء عند المُبرِّد أحسنُ لأنَّها فعلٌ في أكثر أحوالها[٢].

والذي يستعمل حرفًا وفعلاً (خلا) في الاستثناء فتكون حرفًا إذا انخفض ما بعدها وتكون فعلاً إذا انتصب ما بعدها، فتكون حرف خفضٍ وفعلاً في لفظ واحدٍ، وقد أشبَهتْ بذلك (حاشا)، واستشهد سيبويه على الجرِّ بقول بعض العرب موضع الشاهد: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فإنْ قلت: (ما خلا) لم يكن إلَّا النصب؛ لأنَّ (مَا) اسم ولا توصل إلَّا بالفعل[٣].

كَيْ الجارَّة :

قال سيبويه: ((**وبعض العرب يجعل كَيْ بمنزلة حتَّى، وذلك أنَّهم يقولون: كَيْمَهْ في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتَّى مَهْ. وحتَّى مَتى، ولِمَهْ**)) [٤].

هذا باب الحروف التي تُضمر فيها (أنْ)، ومن ذلك اللام و(حتَّى)، وهما حرفا جرٍّ يعملان في الأسماء، فإنْ جاء بعدهما فعل منصوب فإنَّما النصب بـ(أنْ) مُضمرة عند البصريين، وقد أضمرت (أنْ) لأنَّ اللام و(حتَّى) من عوامل الأسماء، و(أنْ) والفعل في تأويل الاسم، فلمَّا أُضمرت (أنْ) صارت اللام و(حتَّى) عاملتين في الاسم على أصلهما، ومن ذلك قولك: جئتكَ لتفعلَ، وحتَّى تفعل ذلك[٥].

---

(١) ينظر: علل النحو: ٣٩٧-٣٩٨، وشرح المفصل: ٨٥/٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٣٨٧/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤٢٦/٤-٤٢٧، وشرح الجمل،(إبن عصفور) : ٤٧٩/١، ومعاني النحو: ٢٧٢/٢.

(٤) الكتاب: ٦/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٩/٧.

أمَّا مذهب الكوفيين فإنَّ النصب في قولك: جئت لأكرمك، وسرت حتَّى أدخلَ المدينة، إنَّما هو بـ(اللام) و(حتَّى)، فـ(اللام) هنا جاءت بمنزلة (أنْ) وهي ليست لام الخفض، ولكنَّها لام تفيد معنى الشرط وتشتمل على معنى (كَيْ)، فإنْ قلت: جئت لكَيْ أكرمك، فالنصب بـ(اللام) و(كَيْ) مؤكِّدة لها، فإنْ قلت: جئت لكي أنْ أكرمك، فهذا جائزٌ أيضًا عندهم، و(أنْ) تؤكِّد اللام مثل (كي)[1]، واحتجّوا بقول الشاعر:

أردتُ لكيْ مَا أنْ تَطيرَ بِقِربَتي فتتركهـا شـنًّا بِبيـداءَ بَلْقَـعِ [2]

إذ جاءت (أنْ) المصدرية بعد (كَيْ) مؤكِّدة لها، ونُصب الفعل بـ(كي) على مذهب الكوفيين، وذهب بعضهم إلى أنَّ اللام هي العامل في الفعل، و(كَيْ) و(أنْ) توكيدان لها، أمَّا البصريون فلم يجيزوا إظهار (أنْ) بعد أي شيءٍ من ذلك مطلقًا؛ لأنَّ (كَي) و(حتَّى) صارتا بدلًا من اللفظ بـ(أنْ) كما صارت(مَا) بدلاً عن الفعل في قولهم: أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقت، وكما لا يجوز إظهار الفعل بعد (مَا)، فكذلك لا يجوز إظهار (أنْ) بعد (كَي) و(حتَّى) [3].

أمَّا اللام فلها موضعان، الأول: للإيجاب وتسمَّى لام (كي)؛ لأنَّها للسبب كما أنَّ (كي) للسبب، والثاني: للنفي وتسمَّى لام الجحود، وشرطها أنْ يكون قبلها فعل ناقص منفي بـ(ما) أو (لم)، كقولك مَا كانَ زيدٌ ليقومَ، ولم يكن زيدٌ ليذهبَ، ولا تقع (كي) موقعها مطلقًا، ولا يكون الفعل قبلها مُستقبل بـ(لنْ) ولا مقيَّد بظرف، فلا يجوز: لن يكونَ زيد ليفعل، ومَا كانَ زيد أمس ليفعل[4]، ولام الجحود عند سيبويه بمنزلة لام (كي) في نصب الفعل بعدها بـ(أنْ) مُضمرة، إلَّا أنَّ هناك فصلٌ بينهما في إظهار (أنْ) بعدهما، فقد استحسن ظهورها بعد لام (كي)، ولم يجزْ ظهورها بعد لام الجحود؛

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٣/١٩٤-١٩٥

(٢) لم ينسب البيت إلى أحد، ينظر: شرح المفصل: ٧/١٩، وخزانة الأدب: ٨/٤٨٤.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/٤٧٣-٤٧٥.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/١٦٦١.

لأنَّها نقيض فعلٍ ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، فقولك: مَا كانَ زيدٌ ليخرج، أصله قبل الجحد: كانَ زيدٌ سيخرجُ او سوف يخرجُ، فلو قلنا: مَا كانَ زيدٌ لأنْ يخرجَ، بإظهار (أنْ)، فكأنَّما جعلنا مقابل (سيخرج) و (سوف يخرج) اسمًا، فلم تظهر (أنْ) لذلك(١).

أمَّا كي فتكون على وجهين، الأول: أنْ تكون مصدرية بمنزلة (أنْ) تنصب الفعل المضارع بنفسها، ويُستدلّ عليها بدخول اللام الجارّة عليها، وحرف الجرّ لا يدخل على مثله لما يلزم ذلك من تعليق أحدهما، ومن ذلك قولك: جئتك لكي تكرمني، أي: جئت للإكرام، و(كي) وما فيه موضع مصدر مخفوض بـ(اللام)(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُم﴾[الحديد: ٢٣].

والوجه الثاني: أنْ تكون جارّة لا ناصبة، ويكون الفعل الواقع بعدها منصوب بـ(أنْ) مضمرة وتكون بمنزلة لام التعليل، والجرّ بلام التعليل ثابت من كلام العرب، فقد وقعت موقع اللام مع اسم الاستفهام، قال سيبويه: وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتَّى)، يعني حرف جرّ، وذلك أنَّهم يقولون: كيمه، في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء، كما قالوا: حتَّى مه، وحتَّى متى، ولِمَه(٣)، وهذا الكلام من سيبويه يقتضي أنَّ العرب الذين يستعملونها حرف جرٍّ يدخلونها على الأفعال، فإذا فعلوا ذلك أضمروا بعدها (أنْ)؛ لأنَّ حروف الجرّ لا تعمل في الأفعال، وذهب بعض المتأخرين(٤) إلى أنَّ (كي) الداخلة على الأفعال هي الناصبة على كُلّ حال سواءً تقدّمها حرف الجرّ أم لا، فإنْ تقدَّمها فلا إشكال في أنَّها الناصبة، وإنْ لم يتقدم، كان مقدرًا قبلها(٥).

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٠٨/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٩٦/٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥/٦-٦.

(٤) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني: ٢١٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل، (ابن الفخّار): ١٠٢-١٠٣.

وزعم الكوفيون أنَّ (كي) لا تكون جارَّة مطلقًا، وإنَّ قولهم: كيمه لا حُجَّة فيه؛ لأنَّ (مه) ليست مخفوضة وإنَّما هي منصوبة على مذهب المصدر، فهي كقول القائل: أقوم كي تقوم، سمعه المخاطب ولم يفهم فقال: كيمه، أي: كي ماذا، والتقدير: كي يفعل ماذا، فليس لـ(كي) عمل جرٍّ في (مه)، و(مه) في موضع نصب على جهة المصدر والتشبيه به(١).

معنى التعجب في القسم :

قال سيبويه: ((**وقد تقول: تاالله! وفيها معنى التعجب. وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لِلّٰهِ ، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب.**)) (٢).

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوفِ به وسقوطها، وأكثرها الواو ثُمَّ الباء ثُمَّ التاء وتدخل فيه اللام ومِنْ ، وأصل هذه الحروف الباء، والباء صلة للفعل المُقدَّر في القسم، وتقديره: (أحلف) أو (أقسم)، فلو قال: بالله لأفعلنَّ، فكأنَّه قال: أحلف بالله لأفعلنَّ، وجعلوا الواو بدلًا من الباء في القسم، وخصّوا بها القسم لأنَّها من مخرج الباء، واستعملوا الواو في القسم أكثر من استعمالهم الباء، لانفرادها بالقسم فقط، بينما الباء تدخل في القسم وفي صلة الأفعال وفي غيرها(٣).

أمَّا التاء فتبدل من الواو ولم تدخل إلَّا على اسم الله تعالى لأنَّها بدل من الواو، والواو بدل من الباء، فصارت أضعف هذه الحروف فلم تدخل إلَّا على اسم الله وحده(٤).

---

(١) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني: ٢٦٣.

(٢) الكتاب: ٤٩٧/٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٣٧/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٢٠/٢، وشرح المفصل: ٣٤/٨

وفيها معنى التعجب والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾[يوسف: ٩٥]، متعجبين من بقاء أبيهم على حاله لم يتغيّر ولم يتبدّل مع طول العهد، وكقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾[الأنبياء: ٥٧]، فالتاء فيها زيادة معنى وهو التعجب كأنَّه تعجب من تسهيل الكيد على يده(١).

وكذلك اللام تستعمل في القسم إذا أريد بها معنى التعجب، وهذا موضع الشاهد في المسألة، وهي مختصة بلفظ الله تعالى، كقولك: للهِ ما رأيتُ كاليوم قطْ، فلا تستعمل إلَّا في الأمر العظيم الذي يستحقّ أنْ يُتعجب منه، نحو: للهِ لا يُؤخَّر الأجل(٢).

ولا يجوز حذف التاء من (تالله) ولا اللام من (لله) إذ أردت معنى التعجب؛ لأنَّه لمَّا دخل معنى التعجب بإدخال التاء واللام كرهوا إسقاط حرف المعنى(٣).

وأجاز سيبويه أن يحذف حرف الجرّ من المُقسم به ويعمل الفعل في المُقسم فينصبه كقولهم: اللهَ لأفعلنَّ، وأنشد لذلك قول ذي الرمَّة:

أَلا رُبَّ مَن قَلبي لَهُ اللَهَ ناصِحٌ وَمَن قَلبُهُ لي في الظِّباءُ السَوانِحُ (٤)

إذ نصب اسم الله تعالى والتقدير: أحلف بالله، ثُمَّ حذف الجارّ فعمل الفعل فنصب، ويجوز حذف حرف الجرّ ويبقى عمله في الاسم مُضمرًا كقول بعض العرب: اللهِ لأفعلنَّ على نيَّة إضمار حرف الجرّ وهذا كثير في كلامهم(٥).

وتستعمل (مِنْ) للقسم كقول العرب: مِنْ ربِّي لأفعلنَّ، بكسر الميم، ومنهم يقول: مُنْ رَبِّي إنَّك لأشرٌ، بضم الميم، ولا يجوز هذا في غير القسم؛ لأنَّهم جعلوا الضمّة

---

(١) ينظر: الكشاف: ١٢٢/٣، ومعاني النحو: ١٦٢/٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٢٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٨٦/٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٢٣٨/٤.

(٤) ديوان ذي الرمّة: ٦٦٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٢/١-٤٣٣، و شرح المفصل: ١٠١/٩.

دلالة على القسم، كما جعلوا الواو مكان الباء دلالة على القسم، ولا تدخل (مِنْ) في غير (رَبِّي) عند القسم[١].

ولقد عقد العرب جملة القسم من المبتدأ والخبر، كما عقدتها من الفعل والفاعل فقالت: لَعمرُك لأقومنَّ ولأيمنُ الله لأذهبنَّ، فـ(عمرُك) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: لَعمرُك ما احلفُ به، وقولك: لأقومنَّ جواب القسم وليس بخبر المبتدأ، ولكن صار طول الكلام بجواب القسم عوضًا من خبر المبتدأ[٢].

وقد جعل النحويون حذف الخبر مع القسم من موارد حذف الخبر وجوبًا، فقولهم لَعمرُ الله ولأمانة الله ولأيمنُ الله مبتدأ وخبره محذوف قبل جواب القسم؛ لأنَّ المبتدأ في كُلِّ مثالٍ كلمةٌ صريحةُ الدلالة على القسم، يغلب استعمالها فيه لذا وجب حذف خبرها؛ لأنَّها تدلُّ عليه وتُغني عنه، ولا يصحُّ أنْ يكون المحذوف هو المبتدأ، يُضاف إلى ذلك وجود لام الابتداء في أوّل كُلِّ اسم، ممَّا يدلُّ على أنَّ الاسم المذكور معها هو المبتدأ؛ لأنَّها تدخل على المبتدأ غالبًا لا على الخبر، فإنْ لم يكن المبتدأ نصًّا في اليمين ولم توجد لام الابتداء فإنَّ حذف الخبر جائزٌ، نحو: عَهدُ اللهِ قسمي لا أرتكب ذنبًا، بإثبات الخبر أو حذفه[٣].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٤/٢٤٠.

(٢) ينظر: اللمع في العربية: ١٨٧، وتوجيه اللمع: ٤٨٤.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ١/٥٢٠.

ثانياً: مسائل أخر:

اللُّغات في (خازباز)

قال سيبويه: **((ومن العرب من يقول: خَمسةَ عشرُك، وهي لغة رديئة. ومثل ذلك: الخازِبازِ، وهو عند بعض العرب: ذُبابٌ يكون في الرَّوضِ، وهو عند بعضهم: الدَّاء، جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء، وجعلوا آخره كسرًا كجير وغاق؛ لأنَّ نظائره في الكلام التي لم تقع علاماتٍ إنما جاءت متحركة بغير جرٍ ولا نصب ولا رفع، فألحقوه بما بناؤه كبنائه))** (١).

هذا باب الاسماء المركّبة، وذلك نحو: حضرموت، وبعلبك، وهذه الأسماء على ضربين، الأوّل: أنْ تجعلهما بمنزلة اسم واحد وتفتح آخر الاسم الأول وتُعرب آخر الاسم الثاني، وتمنع جملة الاسم من الصرف، وعلَّة الصرف لأنَّهما اسمان جُعِلا اسمًا واحدًا فتقول: هذه حضرَموتُ وبعلَبكُّ، والثاني: أنْ تُضيف الاسم الأول إلى الثاني، فتُعرب الاسم الأول وتصرف الاسم الثاني إذا كان منصرفًا، وتمنعه من الصرف إذا كان ممَّا لا ينصرف(٢).

فمثال ما ينصرف قولك: هذا حضرُموتٍ وبعلُبكٍّ، ورأيت حضرَموتٍ وبعلَبكٍّ، ومررت بحضرِموتٍ وبعلِبكٍّ، ومثال ما لا ينصرف قولك: هذا رامُ هرمزَ ومارُ سرجسَ، ورأيت رامَ هرمزَ ومارَ سرجسَ، ومررت برامِ هرمزَ ومارِ سرجسَ، فإنْ لم تُضف فتحت الاسم الأول ورفعت الاسم الثاني في الرفع ونصبته بغير تنوين في النصب والجرّ(٣).

---

(١) الكتاب: ٢٩٩/٣.

(٢) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٦٢/٤.

وقد استشهد سيبويه للوجهين بقول جرير:

لَقَيــتُم بِــالجَزيرَةِ خَيــلَ قَــيسٍ فَقُلْــتُم مــارَ سَـرجِسَ لا قِتــالا [1]

أنشده على قول من أضاف فنصب الأول على النداء ومنع الثاني من الصرف، ويجوز الرفع إذا لم تضف وجعلته اسمًا واحدًا، فتقول: (مارسرجسُ)، وأمَّا (معد يكرب) فيجوز فيه أنْ تجعله اسمًا واحدا ولا تصرفه فتقول: هذا معد يكربُ، ورأيتُ معد يكربَ، ومررتُ بمعد يكربَ، ويجوز أن تضيف الأول وتصرف الثاني إذا قصدت التذكير، فتقول: هذا معدِي كربٍ، أو تمنع الثاني الصرف إذا قصدت التأنيّث فتقول: هذا معدي كربَ[2].

أمَّا الياء في (معد يكرب) فالقياس فتحها في الإضافة عند النصب فتقول: رأيتُ معد يَكربَ، ويجوز الإسكان فيها، وهو أكثر الكلام وهو مذهب الخليل وسيبويه[3]؛ لأنَّ الياء جرى عليها الإسكان في الرفع والجرِّ فاتبعوه النصب[4].

أمَّا خمسة عشر وأخواتها فحكمها البناء، والذي أوجب البناء فيها أنَّها تضمّنت معنى الواو، فقولك: عندي خمسةَ عشرَ، معناه: خمسة وعشرة، فبُنيت لتضمّنها الواو وصارت اسمًا واحدًا، وكذلك أنَّها كـ(أولاء) في الإبهام، وسيبويه يجري كثيرًا على المبنيات لفظ الإبهام، ولا يدخل التنوين على خمسة عشر، وتبقى على حالها إذا أضفتها أو أدخلت الألف واللام عليها، وذكر سيبويه أنَّ بعض العرب تقول: هذه خَمسةَ عَشْرُك، فيرفع الآخر عند الإضافة، وهي لغة رديئة[5].

---

(١) ديوان جرير: ٤١٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/٦٥-٦٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٣٠٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/٢١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٤/٦٤-٦٥

أمَّا اثنا عشر فليس بمنزلة خمسة عشر؛ لأنَّ الإعراب يقع فيه على الصدر فتقول: (إثنا) في الرفع، و(إثني) في النصب والجرِّ، ولا يجوز فيه الإضافة ولا يجوز حذف عشر مخافة الالتباس بالأثنين[١].

أمَّا (خازباز) وهو موضع الشاهد ففيه لغات، منها بناء الاسمين على الكسر تشبيهًا بالأصوات كـ(جَيْرِ) و(غاقِ)، ومنها بناء الاسمين على الفتح كـ(خمسةَ عشرَ)، ومنها إضافة الأوّل إلى الثاني كما يقال: حضرَ موت ، ويجوز صرف الثاني وترك صرفه، ومنها جعله اسمًا واحدًا كـ(بعلبكّ)، وبعض العرب يقول: (خِزبازْ) كـ(قِرطاسْ)، و(خَازْبَاء) كـ(قَاصْعاء)، وهذا الأخيران ليسا مُركّبين[٢]، وعليه قول الشاعر:

مِثْلُ الكِلابِ تهرُّ عِنْدَ دِرَابِها وَرِمَتْ لَهازِمُها مِنَ الخِزْبازِ [٣]

الشاهد فيه قوله: مِنَ الخِزْبازِ، وبنائه على الكسر لتضمّنه معنى الكناية عن الداء والصوت، فوجب له لذلك البناء في النكرة، ولمَّا تعرَّف بالألف واللام بقي على بنائه[٤].

حذف نون (لَدُنْ) :

قال سيبويه: ((**وأما لدن فالموضع الذي هو أوّل الغاية، وهو اسمٌ يكون ظرفًا. يدلك على أنَّه اسمٌ قولهم: من لدن. وقد يحذف بعض العرب النون حتَّى يصير على حرفين**)) [٥].

هذا بابُ عدة ما يكون عليه الكلم، والكلام في ما كان على ثلاثة أحرف، ومنها (لَدُنْ)، وفيها لغات كثيرة، فمن قال: لَدُنْ ولَدَنْ ولَدَاْ، فإنَّه يبني آخرها على السكون،

---

(١) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ٢١٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢٠/٤، وشرح الرضي على الكافية: ١٤٦/٣.

(٣) لم ينسبه سيبويه إلى قائله، الكتاب: ٣٠٠/٣.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٤٨٣.

(٥) الكتاب: ٢٣٣/٤.

ومن قال: لَدْنِ ولُدْنِ، فقد كسر النون لالتقاء الساكنين، ومن قال: لدُ، فقد حذف النون من لَدُنْ(١).

والذي يدلُّ على حذف النون من (لَدُ) أنَّها لو كانت أصلًا على حيالها ولم تكن مخففة من (لَدُنْ) لكانت ساكنة على أصل البناء، فحذفها للتخفيف وليس لالتقاء الساكنين؛ لأنَّهم حذفوها ولا ساكن بعدها، كقولهم: من لَدُ الصلاةِ ولَدُ الحائطِ(٢)، وأنشد سيبويه للراجز غيلان:

يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ من جَرِيرِه مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ (٣)

وتأتي (لَدُنْ) لابتداء غاية زمان أو مكان، وهي مبنية عند أكثر العرب، لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلَّا بجرّها بـ(مِنْ)، وهو الكثير فيها؛ ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلَّا بـ(مِنْ) (٤)، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾[الكهف: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾[الكهف: ٢]، وفي قراءة أبي بكر عن عاصم (مِنْ لَدْنِه) بسكون الدال وإشمامها الضمّ وكسر النون(٥).

وحكم (لَدُنْ) أنْ يُخفض ما بعدها على الإضافة كسائر الظروف؛ ولأنَّ النون فيها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من (عند)، إلَّا أنَّ بعض العرب ينصب ما بعدها كـ(لَدُنْ غَدوةً)؛ لأنَّ النون فيها تُحذف للتخفيف، ثُمَّ يَردُّها بعضهم، فيقدّر النون فيها أنَّها زائدة فيقول: لدُ، ويدخلها فيقول: لَدُن، فشبّهت بنون (عشرين) حين قالوا: عشرو زيدٍ

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٢٧/١، وإعراب القرآن، (النحَّاس): ١٤٥/١.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/٢، ١٠١/٤.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٣٣/٢، ١٦١/٤.
(٤) شرح ابن عقيل: ٦٧/٣.
(٥) ينظر: الحجّة في القراءات السبع: ٢٢٢، والتيسير في القراءات السبع: ٤١٥.

وعشرون درهمًا، إلَّا أنَّ نون (عشرين) زائدة، ونون (لَدُنْ) أصلية، فشُبّهت الأصلية بالزائدة[١].

أمَّا ابن جني فقد علَّل نصب (غدوة) بأنَّ النون فيها تشبه التنوين في (ضاربٍ)، فنصبوا (غدوة) تشبيهًا بالمُميّز في: عندي راقودُ خلا، وجبَّةٌ صوفًا، والمفعول في نحو: هذا ضاربٌ زيدًا وقاتلٌ بكرًا؛ ولأنَّهم حذفوا النون في (لَدُنْ) كما يُحذف التنوين تارةً ويثبت أُخرى، فلمَّا أشبهتْ النون التنوين في ذلك انتصبت (غدوة) تشبيهًا بالمفعول[٢].

وكما جاز أن تنصب (غدوة) تشبيهًا بالمفعول، فقد شبَّه بعضهم (غدوة) بالفاعل فرفعها فقال: (لَدُنْ غدوةٌ) كما تقول: قامَ زيدٌ، ومنهم من يُجريها على القياس فيخفض بها فيقول: (لَدُنْ غدوةٍ)، ولا يُنصب غير (غدوة) مع (لَدُنْ)، فلا تقول: (لَدُنْ بكرةً)، قياسًا على (لَدُنْ غدوة)؛ لأنَّه لم يكثر في كلامهم كثرة (لَدُنْ غدوة) [٣].

ويرى الباحث أنَّ الجرّ على القياس في (لَدُنْ غدوةٍ) أحسن الوجوه؛ لأنَّ (لَدُنْ) جاءت هنا على أصلها على معنى ابتداء الغاية ولا مسوّغ للتفسيرات الأخرى غير التكلّف في البحث عن العلل وحمل الشي على الشيء، إضافة إلى أنَّ النصب بـ(لَدُنْ) لا يكون إلَّا مع (غدوة) فقط دون غيرها.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ١٢٧/١، وعلل النحو: ٥١٥.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٩٥/٢

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٠٢/٤، وشرح ابن الناظم: ٢٨٤.

تنوين عشية :

قال سيبويه: **((وأما عشيّةٌ فإنَّ بعض العرب يدع فيه التنوين، كما ترك في غدوة))** [١].

هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف، وينقسم الظرف إلى مبهم وموقت، والمبهم هو النكرة التي لا تدلّ على وقت بعينه، مثل: حين، ووقت، وزمان، أمَّا الموقت هو ما دلَّ على زمان مخصوص بعينه، مثل: اليوم، وشهر رمضان، ومنه ما يُستعمل اسمًا وظرفًا، وهو كل متمكن من الظروف من أسماء الشهور والسنين والأيام، فيجوز انْ تستعمله اسمًا فترفعه وتجرَّه مثل: اليومُ طيب، وعجبت مِنْ يومِك، ويجوز أنْ تنصبه على الظرف فتقول: صمتُ اليومَ وقدمتُ السنة، ومنه ما يُستعمل ظرفًا فقط، مثل: سحر، وضحوة، وعشية[٢].

والظرف نوعان: منصرف كـ(حين) و(وقت)، و(شهر)، و(عام)، وغير منصرف كـ(غدوة) و(بكرة) وهما علمان قُصد بهما التعيين امْ لمْ يُقصد، فتقول عند التعيين: لأسيرنَّ الليلة إلى غدوةَ أو بكرةَ، وتقول عند قصد التعميم: غدوةَ، أو بكرةَ وقت نشاطٍ[٣].

وإنَّما صارا معرفة لأنَّك بنيت (غدوة) اسمًا لوقتٍ بعينه و(بكرة) في معناها فتقول: آتيكَ يوم الجمعة غدوة، ولا تقول : جئتك غدوة طيِّبة[٤].

---

(١) الكتاب: ٢٩٤/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٢/٢

(٣) ينظر: همع الهوامع: ١٣٩/٢

(٤) المقتضب: ٣٥٤/٤.

أمَّا (ضحوة) و(عشية) وغيرهما من ساعات اليوم والليلة فكُلّها نكرات على كُلَّ حال، ولا تكونان إلَّا منونتين وإنْ وقعتا على وقت بعينه، وذكر سيبويه أنَّ بعض العرب يدع التنوين في (عشية)، كما ترك في (غدوة)، وهو موضع الشاهد في هذه المسألة(١).

وقال المُبرِّد: "فإنْ اردت بهن النكرات فهنَّ منصرفات تقول: سير عليه عشيةٌ من العشايا، وضحوةٌ من الضحوات، وتنصب إنْ شئت على الظرف"(٢).

أمَّا (سَحَر) فإنَّه يكون معرفة بغير الألف واللام إذا كان ظرفًا، فإن لم يكنْ ظرفًا لم يجزْ طرح الألف واللام منه إذا أردت تعريفه كقولك: ما رأيته منذ السَحَر(٣)، وقد وردت في التنزيل الحكيم بغير ألف ولام، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا آَلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[القمر: ٣٤]، والسَحَر هو السُدس الأخير من الليل، وصرف لأنَّه نكرة(٤).

(١) شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٤/٦٠.

(٢) المقتضب: ٤/٣٥٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه، (السيرافي): ٤/٦١.

(٤) ينظر: الكشاف: ٤/٤٣٩.

خاتمة ونتائج

عكفتُ في هذا البحث على دراسة جزء مهم ورد في كتاب سيبويه وتحليله وهي مرويَّات (بعض العرب) ، وقد كان البحث معنيًا بمضمون تلك المرويات التي وقعت ضمن اختيارات سيبويه في أسس المنهج الذي سار عليه في بناء كتابه، ومن ثُمَّ البحث في المستوى النحوي التي تضمنته ، ولا بُدَّ بعد هذه الرحلة الطويلة من نتائج توصَّل إليها البحث ومنها:

١- اعتمد سيبويه على السماع بكافة أشكاله في جمع مادة الكتاب متبعًا بذلك القواعد العامة السائدة في البحث والتقصّي آنذاك، وقد أصّل سيبويه لمبادئ السماع من خلال ضبط أصوله المتعلقة بالشخوص والبعدين الزماني والمكاني ، وقد سار العلماء من بعده وفق هذه القواعد وأقرّوها وجعلوها منهجًا لهم.

٢- كان سيبويه يعتمد المسموع في التحليل اللغوي للمادة العلمية مدركًا لما قد يطرأ على الكلام من تنوع تبعًا لاختلاف البيئات والتنوّع الثقافي والاجتماعي.

٣- تُعدُّ مرويّات بعض العرب من ضمن الاختيارات التي استند عليها سيبويه في كتابه، لذا احتلّت جزءًا مهمًا من المنهج العام للكتاب .

٤- على سبيل الاستقصاء وردت مرويّات بعض العرب في مائة وخمسة وعشرين موضعًا توزعت على أبواب الكتاب، واستوعبت المستويات اللغوية كلّها مع أفضلية واضحة للمستوى النحوي.

٥- اشتمل البحث على ستٍ وخمسين مسألة في المستوى النحوي مع جمع ما تشابه من المسائل منعًا للتكرار والتشتت.

٦- يدلّ اهتمام سيبويه الواضح بمرويّات بعض العرب على أنَّها على درجة عالية من الفصاحة على الرغم من قلّة استعمالها، ممَّا جعلها مصدرًا من مصادر التقعيد في كتابه .

٧- اهتمام سيبويه الواضح بالمصطلحات الدالّة على التوثيق في مرويّاته، ممَّا يُشعر بأهميّة القضايا التي تناولتها تلك المرويات.

٨- تأثَّر سيبويه في كتابه بعلم الحديث عبر طريقة جمع اللغة من أهل الثقة والأمانة وإكثاره من المصطلحات المتداولة في علم الحديث ومنها مصطلحات التبليغ والإخبار.

٩- استعمال سيبوبه لمصطلح (الزعم) في مواضع عديدة ، وقد يعبر بعد الزعم ما يدلّ على موافقته لما ورد فيه ، وقد يقوّيه بشاهد أو أكثر من عنده دلالة على الموافقة والصحّة.

١٠- حرص سيبويه في بعض الأبواب على الاستشهاد بهذه المرويّات أكثر من مرّة في المسألة الواحدة، وذلك لتقوية الرأي الذي يذهب إليه أو المذهب الذي يتبعه في ذلك الباب.

١١- يُلحظ أحيانًا أنَّ سيبويه يذكر بعض المسائل في غير الباب الذي تنتمي إليه أو يورد المسألة الواحدة في أكثر من باب من أبواب الكتاب.

روافد البحث

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

١- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم الخفاجي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان رجب، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٣- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين بن محمد بن أبي بكر بن ايوب بن قيم الجوزية (ت:٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهيلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٤- الأزمنة والأمكنة، أبو علي المرزوقي (ت: ٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥- أساليب التعبير عند الخليل أحمد، د. هادي حسن حمودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.

٦- الاستدراك على معاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس، د. محمد حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

٧- أسرار العربية، محمد أبو البركات الانباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الارقم بن ابي الارقم، ط ١، ١٩٩٩م.

٨- الأصمعيات، أبو سعيد الأصمعي (ت:٢١٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شار، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.

٩- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للنشر، القاهرة ،٢٠٠٧.

١٠- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

١١- الأصول والفروع في كتاب سيبويه، د. عبد الحليم عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٧م.

١٢- إعراب الجمل في الفكر النحوي من سيبويه إلى ابن هشام، د. عبد الحليم عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٢١م.

١٣- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل ابراهيم الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٤- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.

١٥- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت:٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.

١٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٧- الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس أحمد بن محمد ولاد التميمي النحوي (ت:٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

٢٠- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي القيسي (ت ق٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢١- البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،١٤٢٠هـ.

٢٢- البديع في علم العربية، أبو السعادات مجد الدين بن الاثير(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٢٣- البسيط في جمل الزجّاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي (ت:٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عباد بن عيد الشبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦هـ.

٢٤- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق٤)، تحقيق: د. فتحي أحمد جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١،١٤٠٢م.

٢٥- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.

٢٦- تحرير الخصاصة في تفسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٧- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشمنتري (ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٤.

٢٨- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان، دار الغرب الاسلامي، ط١، ١٩٩٠م.

٢٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠١٣م.

٣٠- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٣١- تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقاق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٣٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٣- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الخباز (ت:٦٣٨هـ) ، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٥- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

٣٦- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، الاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٩- الحجة في القراءات السبع، أبوعبد الله الحسين أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

٤٠- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجابي، ، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٤١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

٤٢- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د. ت.

٤٣- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨

٤٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤هـ)، صدره: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

٤٥- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، د. محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٤٦- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق، عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٨هـ.

٤٧- ديوان أبي الاسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسين ال ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

٤٨- ديوان الأخطل، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

٤٩- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مكتبة الأدب، القاهرة، د.ت.

٥٠- ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.

٥١- ديوان أميَّة بن أبي الصلت، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة النعمانية، دمشق، ١٩٧٧م.

٥٢- ديوان بشر بن خازم الأسدي، تحقيق عزَّة حسن، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٧٩هـ.

٥٣- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.

٥٤- ديوان حسَّان بن ثابت، شرح: عبد علي مهنَّا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

٥٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: د. محمد شفيق البيطار، دار الكتب الوطنية، ابو ظبي، ط١، ٢٠١٠م.

٥٦- ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.

٥٧- ديوان ذي الرمّة، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط١، ١٩٨٢م.

٥٨- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٩- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٦٠- ديوان الشمَّاخ بن خرار، تحقيق: صلاح الدين هادي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

٦١- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢م.

٦٢- ديوان عباس بن مرداس السلَّمي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٦٣- ديوان العجّاج، تحقيق: د. عزَّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥م.

٦٤- ديوان الفرزدق، شرح: الاستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٦٥- ديوان قيس بن ذريح، تحقيق: د. حسين نصَّار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.

٦٦- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: مجيد طراد، دا صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٦٧- ديوان لبيد، تحقيق: د. إحسان عباس، وزارة الإعلام، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٦٨- ديوان المتلمس، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات، القاهرة، ١٩٧٠م.

٦٩- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق خليل العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ط١، ١٩٧٠م.

٧٠- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٠م.

٧١- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

٧٢- الرائد، تأليف جبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٩٢م.

٧٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.

٧٤- السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٧٥- سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٧٦- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢.

٧٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٧٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٧٩- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحَّاس (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٨٠- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة، القاهرة، ١٩٧٤م.

٨١- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٨٨م.

٨٢- شرح الأزهرية، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى، القاهرة، د.ت.

٨٣- شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، السعودية، ط١،١٩٩٠م.

٨٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٨٥- شرح الجمل، ابن عصفور الاشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتَب للطباعة والنشر، بغداد، ط١، ١٩٨٠م.

٨٦- شرح الجمل، ابن الفخَّار (ت: ٧٥٤هـ)، تحقيق: د. روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.

٨٧- شرح الرضي على الكافية، للرضي الاسترآباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تصحيح: يوسف حسن عمر، ط٢، ١٩٩٦م.

٨٨- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسترآباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

٨٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.

٩٠- شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، دار ومكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

٩١- شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر القرطبي، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسّان، القاهرة، ط١، ١٩٨٤م.

٩٢- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ن، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

٩٣- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٩٤- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٩٥- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن خروف (ت٦٠٩هـ)، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ط١، ١٤٢٥هـ-١٩٩٥م.

٩٦- شرح اللباب، الزوزني (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠١٨م.

٩٧- شرح المعلقات السبع، الزوزني، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م.

٩٨- شعر عمرو بن شأس الأسدي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٩٨٣م.

٩٩- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت:٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط١، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٠٠-ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للنشر والطباعة والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.

١٠١-ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م.

١٠٢-طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب)، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.

١٠٣- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق المتوفى، ٣٨١هـ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩م.

١٠٤- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين بن الجزري (ت:٨٣٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٣٥١ هـ.

١٠٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ٢٠٠٣م.

١٠٦- فهارس كتاب سيبويه، د. محمد عبد الخالق عضيمه، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م.

١٠٧- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيرزآبادي (ت:٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٠٨- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٩- الكتاب أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١١٠- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: أ. سعيد الافغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١م.

١١١- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د. ت).

١١٢- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجَّاج ، تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

١١٣- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني المعروف بثعلب (ت: ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعرف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.

١١٤- مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني، تحقيق: محمد أبو الفض إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

١١٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١١٦- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٨، د.ت.

١١٧- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٩٨١م.

١١٨- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي (ت:٣٥١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط٢، ١٤٣٠هـ.

١١٩- المسائل البغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م.

١٢٠- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة ، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٢١-مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٢٢-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

١٢٣-معاني القراءات للأزهري، أبو منصور محمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

١٢٤-معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي الأخفش (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.

١٢٥-معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د. ت.

١٢٦-معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

١٢٧-معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٢٨-معجم الشعراء، المرزباني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة النوري، دمشق، د.ت.

١٢٩-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، ١٩٨٧م.

١٣٠- المفصل في تاريخ النحو، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

١٣١- المفصل في صنعة الإعراب، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٣٢- المفضليات، للمفضل الضبي (ت: ١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وزميليه، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ١٩٧٩م.

١٣٣- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

١٣٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح الفية ابن مالك، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٣٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت:٨٥٥هـ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وزميليه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٣٦- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ٢٠١٣م.

١٣٧- المقرَّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٣٨- من قضايا اللغة، مصطفى النحَّاس، مطبعة جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٥م.

١٣٩-نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

١٤٠-النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د.ت.

١٤١-نزهة الالباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.

١٤٢-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) تحقيق: نور الدين عنتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ٢٠٠٠م.

١٤٣-النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري(ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٩٩م.

١٤٤-النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر، دار الشروق، دمشق، ط١، ١٩٨١م.

١٤٥-الهداية الى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي ابن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة الشارقة، ط١، الامارات، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٤٦-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

ثانيًا: الرسائل والاطاريح:

١- الدلالة المركزية والدلالة الهامشية بين اللغويين والبلاغيين، رسالة ماجستير، للطالبة رنا طه رؤوف، اشراف: د. علي عبد الحسين زوين، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٢م.

٢- السماع اللغوي المباشر عند النحاة قبل سيبويه، رسالة ماجستير، للطالب ابراهيم محمد أحمد، إشراف: د. محمود خريسان، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤م.

٣- شرح كتاب سيبويه للرماني، رسالة دكتوراه، للطالب محمد ابراهيم يوسف، إشراف: د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٥هـ.

٤- شرح كتاب سيبويه للرماني، من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم، رسالة دكتوراه، للطالب سيف عبد الرحمن، إشراف: د. تركي العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٩٩٨م.

٥- شواهد النحو النثرية، رسالة ماجستير للطالب صالح أحمد الغامدي، إشراف: د. محمود محمد جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٠٨هـ.

ثالثًا: البحوث والدوريات :

١- أثر الدراسة الحديثية في المنهج النحوي عند سيبويه، د. بان صالح مهدي، جامعة بغداد، مجلة العميد، مج٢، ع٣-٤، ٢٠١٢م.

٢- أسطورة الأبيات الخمسين، د. رمضان عبد التواب، من بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢.

٣- حقيقة الزعم في كتاب سيبويه، د. سعود عبد العزيز، مجلة الإمام محمد بن سعود، ع٤٧، رجب، ١٤٢٥هـ.

٤- زعم الخليل في كتاب سيبويه، د. عوض بن حمد القوزي، بحث مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع٢٣، ١٩٩٨م.

٥- مرويَّات الثقات في كتاب سيبويه محلها من منهجه وقضاياها اللغوية، د. خالد حسن أبو غالية، بحث مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، ع١٤، مج٢، يونيو ٢٠١٦م.

Narrations of Some Arabs in the Book of Sibawayh

The researcher talked about one of the methodological foundations adopted by Sibawayh in building his book. It was among a wider group of narratives transmitted by Sibawayh from the Arabs.

This study took the grammatical aspect of those narratives. I have studied the grammatical issues included in these narratives and I tried to find an understanding of what Sibawayh meant from these narratives on the grammatical level.

The research has two chapters, and in each chapter there are three parts. The first Chapter talked about (Nouns in nominative verb in indicative) (Nouns in accusative verbs in subjunctive) and (Nouns in the genitive).

The second chapter is about Constructs (passive) (Nouns, verbs and letters). The researcher concluded his thesis with the most important results he reached and the sources he relied on his research.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon
College of Literature
Department of Arabic language

Narrations of Some Arabs in the Book of Sibawayh

(*Grammatical study*)

*A**letter submitted by the student*
Nabil Abdel-Azim Ahmed

To the Council of College of Literature University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree In Arabic language / language

Supervised by
Prof. Dr. Mona Youssef Hussein

1444 A.H **2023 A.D**